إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان :

"دور منظمات حقوق الانسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني – دراسة وصفية تحليلية"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	Osama F. M. El Aloul	أسامة فتحي محمد العالول	اسم الطالب:
Date:	2015/07/1	2015/07/1	التاريخ:
Signature: Osama			التوقيع:

البرنامج المشترك بين
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
وجامعة الأقصى بغزة
ماجستيـــــر قيادة وإدارة

دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني

دراسة وصفية تحليلية

The role of the Palestinian human rights organizations in defending the rights of Palestinian citizens
Analytical-descriptive study

إعداد الطالب :
أسامة فتحي محمد العالول

إشراف الدكتور :
عبد القادر صابر جرادة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص قيادة وإدارة

1436 هـ - 2015 م

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
Management & Politics Academy for Postgraduate Studies
مسـار النخبة

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أسامة فتحي محمد العالول**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **القيادة والإدارة**، وموضوعها:

" دور منظمات حقوق الانسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني

– دراسة وصفية تحليلية"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 29 شعبان 1436 هـ، الموافق 2015/06/16 م الساعة الثانية ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عبد القادر صابر جرادة	مشرفاً ورئيساً	.....
أ. د. سيف الدين محمد البلعاوي	مناقشاً خارجياً	.....
د. مازن إبراهيم نور الدين	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾

(القرآن الكريم ، سورة الإسراء : آية 70)

الإهداء

- إلى والديّ العزيزين واللذان ربياني فأحسنوا التربية .

- إلى زوجتي الصابرة وأبنائي وبناتي الأعزاء .

- إلى أرواح جميع شهداء الوطن العظيم .

- إلى أسرانا البواسل خلف قضبان الإحتلال .

- إلى شعبنا الفلسطيني البطل الصابر المرابط .

- إلى كل من علمني حرفاً ، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم، والمعرفة .

- إلى إخوتي وأخواتي وخالي العزيز الحاج عبد الوهاب الخطيب الذي دعمني وشجعني لإكمال الدراسات العليا .

- إلى جمعية البحث العلمي والدراسات وإدارتها الذين احتضنوني وشجعوا ملكة البحث العلمي لدي ولدى زملائي الأعزاء .

- إلى أساتذتي وإخواني وأصدقائي وأقاربي وأنسابي وأصهاري وجيراني الأعزاء . والذين شجعوني وشاركوني طعم الحياة .. فكانوا لي نعم الأخوة و الرفقاء .. وهم بحمد الله كثر .. جزاهم الله عنا خير الجزاء ..

- إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع .

الباحث

أسامة فتحي العالول

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين , نبينا (محمد صلى الله عليه وسلم) داعياً إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ومعلماً للبشرية وهاديها إلى طريق الله المستقيم ، وجاء للبشرية بالهدي النبوي وأسس قواعد حقوق الإنسان ، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

إمتثالاً لقوله_ تبارك وتعالى " وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ " (القرآن الكريم ، سورة النمل : آية 40) فإنني أشكر الله (تبارك وتعالى) على توفيقه وإعانته لي على إتمام هذا الدراسة , والسير على درب العلم بخطى ثابتة وواثقة من نصر الله عز وجل لمن ثبتوا على الحق دوماً، وهذا كله من فضله وكرمه،وعملاً بقوله(عليه الصلاة والسلام) : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بغزة ,ممثلة بعميدها ومؤسسها د.محمد إبراهيم المدهون وإدارتها لما تقدمه من برامج علمية راقية لخدمة أبناء هذا الوطن الحبيب كما وأتقدم بشكري وإمتناني لعمادة الدراسات العليا (برنامج القيادة والإدارة) بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وأساتذتي والعاملين فيها على جهودهم الحثيثة في رعاية طلبة الدراسات العليا وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة لإكمال دراساتهم العليا , وأخص بالذكر د. أحمد جواد الوادية ، جزاهم الله عنا خير الجزاء .

كذلك أتوجه بعميق شكري وتقديري إلى الدكتور/ عبد القادر صابر جرادة أستاذ القانون في الجامعات الفلسطينية – لتفضّله بالإشراف على هذه الدراسة ، والذي سعدت بالتتلمذ على يديه، كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الدكتور الفاضل (أ.د.سيف الدين محمد البلعاوي) عميد القانون في جامعة غزة والدكتور الفاضل (د. مازن إبراهيم نور الدين) عميد القانون في جامعة الأمة ، لتفضلهما بمناقشتي وإثراء وتحسين وتجويد الدراسة فأسأل الله (سبحانه وتعالى) أن يكون في ميزان حسناتهم جميعاً يوم القيامة .

وأتقدم بالشكر الجزيل لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إدارة وعاملين لتعاونهم معي في إتمام الدراسة وتقديم كافة المعلومات اللازمة لي .

وأخيراً كل الشكر والعرفان لمن ساهم في إخراج هذه الدراسة في شكلها , سائلاً المولى(عز وجل) أن يجعله في ميزان حسناتهم جميعاً , يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

الباحث

أسامة فتحي العالول

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
آية قرآنية	ب
إهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
ملخص الدراسة	ط
Abstract	ك
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	**1**
المقدمة	2
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	6
حدود الدراسة	6
مشكلة الدراسة	7
فرضيات الدراسة	8
متغيرات الدراسة	9
مصطلحات الدراسة	9
هيكل الدراسة	10
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	**11**
المقدمة	12
الدراسات المحلية	12
الدراسات العربية	31
الدراسات الأجنبية	42
التعليق على الدراسات السابقة	54
جدول الفجوة البحثية	57

الفصل الثالث : المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان	**58**
المقدمة	59
المبحث الأول : حقوق الإنسان	59
المبحث الثاني : المنظمات الأهلية	63
المبحث الثالث : منظمات حقوق الإنسان	68
االمبحث الرابع : التعريف بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية	**76**
المبحث الخامس : الدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية	**94**
الفصل الرابع : منهجية الدراسة	**98**
المقدمة	99
منهج الدراسة	99
مجتمع الدراسة	99
عينة الدراسة	99
أدوات الدراسة	101
الأساليب الإحصائية المستخدمة	107
خطوات إجراء الدراسة	108
مصادر البيانات	108
الفصل الخامس : نتائج الدراسة الميدانية	**109**
المقدمة	**110**
تحليل البيانات	110
إختبار الفرضيات– الإستبانة و نتائج المقابلات	129
النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة	**137**
النتائج	138
التوصيات	140
الدراسات المقترحة	141
المصادر والمراجع	**142**
المصادر	143
المراجع	143

الملاحق	151
ملحق رقم (1): خطاب التحكيم	152
ملحق رقم (2): الإستبانة	153
ملحق رقم (3): أسئلة المقابلات	156
ملحق رقم (4): أسماء السادة الذين تم مقابلتهم	158
ملحق رقم (5): أسماء منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية	159
ملحق رقم (6): أسماء السادة المحكمين	160

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	**جداول الفصل الرابع** : خصائص عينة الدراسة لمتغير الجنس .	99
2	خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير طبيعة العمل .	100
3	خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي .	100
4	خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة .	100
5	خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير العمر .	100
6	مقياس رباعي التدريج .	101ذ
7	معاملات الإرتباط لمحاور الإستبانة , والإستبانة ككل .	102
8	معاملات الإرتباط لفقرات محور نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	103
9	معاملات الإرتباط لفقرات محور الإستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين .	103
10	معاملات الإرتباط لفقرات محور المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة .	104
11	معاملات الإرتباط لفقرات محور متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي .	105
12	معاملات الإرتباط لفقرات محور ملاحقة الانتهاكات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين .	105
13	معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الإستبانة , والإستبانة ككل .	106
14	معاملات الإرتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الإستبانة , والإستبانة ككل .	107

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	**جداول الفصل الخامس** : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحاور الإستبانة , والإستبانة ككل .	110
2	التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني .	111
3	التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور الاستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين .	115
4	التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة .	119
5	التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي .	122
6	التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور ملاحقة الانتهاكات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين.	125
7	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة "T" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة , بالنسبة لمتغير الجنس .	129
8	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "T" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة, بالنسبة لمتغير طبيعة العمل .	130
9	مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "F" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي .	131
10	الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المؤهل العلمي في الإستبانة , والإستبانة ككل .	132
11	مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "F" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة .	133
12	الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في الإستبانة , والإستبانة ككل .	134
13	مصدر التباين و المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "F" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة بالنسبة لمتغير العمر .	148

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ، حيث تقوم هذه المنظمات بدور ريادي وهام في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ، من خلال تقديمها للبرامج المتنوعة التي تحاول خلالها العمل على خدمة أبناء الشعب الفلسطيني ، والدفاع عن حقوقه الثابتة ، وتوفير المناخ اللازم للعيش في كرامة وحرية ، حسب ما نصت عليه الشرائع السماوية والمواثيق الدولية .

وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ، وعددهم (190) ، موزعين على (23) منظمة حقوق إنسان فلسطينية فاعلة ، وتم إستخدام عينة الحصر الشامل .

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإعداد إستبانة تم تطبيقها على جميع أفراد مجتمع الدراسة ، وقد تم إسترداد (180) إستبانة ، أي ما نسبته (94.7%) من مجتمع الدراسة .

وتم إستخدام الإستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة ، وللإجابة على أسئلة الدراسة تم إستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول ، وهي :

الإطار العام للدراسة ، الدراسات السابقة، المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان ، منهجية الدراسة ، نتائج الدراسة الميداني ، ثم النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة .

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. أشارت نتائج الدراسة إلى مدى تأثير البرامج التثقيفية والتوعوية في تطور وبناء شخصية الفئات المستهدفة من أبناء المجتمع المدني الفلسطيني ، بما يتناسب مع قيم ومفاهيم المجتمع المدني عامة ، فقد ساهمت الدراسة في الكشف عن الدور الذي تساهم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في تنمية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي من خلال برامجها التثقيفية والتدريبية.

2. أظهرت الدراسة أن هناك تطوراً ملحوظاً لدى الفئات المستهدفة الذين شاركوا في دورات تدريبية ، تمثل في إكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال حقوق الإنسان ، مما يؤكد أهمية البرامج التثقيفية والتوعوية التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تجاه المجتمع المدني وحقوق الإنسان .

3. أكدت الدراسة أن دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني جاء بمتوسط حسابي (2.653) ووزن نسبي (66.333)، وهو بدرجة (كبيرة) .

4. وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة العمل، ولصالح أصحاب العمل (الدائم) .

5. أكدت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس ولمتغير العمر .

6. وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولمتغير عدد سنوات الخدمة .

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات ، أهمها :

1. ضرورة إستماع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لشكاوى المواطنين الفلسطينيين ، من خلال دائرة مستقلة .
2. ضرورة متابعة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مع الجهات المحلية ذات العلاقة ، بما يحقق خدمة المواطنين الفلسطينيين ، وحل مشاكلهم .
3. قيام منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل حملات مناصرة بمشاركة من المواطنين الفلسطينيين ، ذوي العلاقة.
4. متابعة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين الفلسطينيين عبر مواقع الإعلام الجديد وتوثيقها ونشرها .
5. مساهمة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في صياغة وتعديل قوانين تشريعية في مجال حقوق المواطن الفلسطيني .
6. قيام منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل تحالفات دولية لملاحقة المجرمين الإسرائيليين المعتدين .
7. العمل على توحيد جهود عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والتنسيق فيما بينها لخدمة المواطن الفلسطيني .
8. التشبيك بين منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان العربية والدولية لتوصيل معاناة المواطن الفلسطيني .
9. ضرورة قيام منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بالتثقيف والتوعية القانونية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني .
10. رفع دعاوى ضد مجرمي الحرب (المحتلين) في كافة المحاكم والمحافل الدولية والإستعانة بذوي الخبرة في القانون الدولي من أصدقاء الشعب الفلسطيني .

(Abstract)
Executive Summary

The purpose of this study is to identify the significant and leading role which the Palestinian human rights organizations play in defending the undisputable rights of the Palestinians as well as promoting their recognition over their land, by offering diverse programs, during which it explicitly focuses on the following: the Palestinian people and services-providing; defending inalienable rights; and providing the atmosphere of living in dignity, glory and freedom, as provide for by the laws of celestial and international charters.

First, the study focuses on the analytical descriptive approach. In analytical research, the researcher has to use facts or information already available, and analyse these to make a critical evaluation of the material. The study population consisted of all employees(numbered 190) of the Palestinian human rights organisations, to be allocated to (23) well-known Palestinian human rights organisations.

Second, questionnaire samples and interviews were also chosen as data collection instrument to provide answers to the questions of the study by using Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

To achieve the objective of the study, the researcher prepared a questionnaire which has been applicable to all members of the Palestinian community. Throughout the study, 180 questionnaires were filled up by a large number of people, thus making up 94.7% of the study population.

Structure of the Study

The study will be divided into chapters as follows:

Chapter 1 begins with a theoretical framework of the study and previous studies. *Chapter 2* deals with civil organizations and human rights. *Chapter 3* talks about research methodology the research tends to use. *Chapter 4* examines the results of the field study. *Chapter 5* examines the results and recommendations of the proposed studies.

Results :

1-The results of the study showed the impact of educational and awareness-related programs in regard to the development and building a personal target groups of the Palestinian civil society, in line with the values and concepts of civil society in general.

Also, the study contributed to the disclosure of the role played by the human rights institutions in the development and construction of a democratic civil society through education and training- related programmes.

2- The study showed that there was a remarkable development with the target groups who participated in the training sessions. They were mainly focusing on the acquisition of new skills and experiences in the field of human rights and underscoring the importance of educational and awareness programs carried out by Palestinian human rights organizations towards both the civil society and human rights.

3-The study stressed the *big* role played by the human rights organisations on the defense of the Palestinian citizen's rights with an estimate of 2.653 and relative level of 66.333.

4- The study showed statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) in the role of human rights organisations in regard to the defense of the Palestinian citizen attributed to the variable nature of the work, and in favour of (permanent) employers.

5-The study stressed that there were statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) on the role of human rights organisations with reference to the defense of the Palestinian citizen attributed to the variability in sex and age.

6- The study stressed that there were statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) on the role of human rights organisations in regard to the defense of the Palestinian citizen attributed to the educational qualification and a variable number of years of service.

Conclusion :

Palestinian human rights organizations should take up the following responsibilities :

1. Listen to citizens' complaints, through an independent body.
2. Co-ordinate with the relevant local authorities, in order to provide service to the citizens and find a solution to their problems.
3. Launching advocacy campaigns with the participation of citizens concerned.
4. Listen to citizens' complaints. They[the complaints] shall be documented and published via new media sites.

5. Make a contribution to the formulation and modification of legislative acts in regard to Civil Rights.
6. Forge international alliances against the Israeli governments' war crimes.
7. Unite the work of the Palestinian human rights organisations, and coordinate efforts among them so that they will be of service to the Palestinian citizen.
8. Co-ordinate Palestinian human rights organizations and Arab and international human rights organisations' efforts to alleviate the suffering of the Palestinian citizen.
9. Create legal awareness and prepare plan for outreach to all segments of Palestinian society.
10. Bring Israeli officials before international courts and forums, and engage pro-Palestinian international law experts.

الفصل الأول :

الإطار العام للدراسة

- المقدمة .
- أهداف الدراسة .
- أهمية الدراسة .
- حدود الدراسة .
- مشكلة الدراسة .
- فرضيات الدراسة .
- متغيرات الدراسة .
- مصطلحات الدراسة .
- هيكل الدراسة .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة :

تؤدي منظمات العمل المدني في دول العالم ، وبخاصة في المجتمعات المتقدمة ، دوراً بارزاً في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي فيها وتساهم في تعزيز السلوك المدني.
حيث **المجتمع المدني** ، **هو** مجموعة المنظمات غير الرسمية ، التطوعية ، المكونة من المجموعات النشطة والأحزاب السياسية والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي ، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع.
وتتلخص طبيعة عملها بأنها الرديف الحقيقي للسلطة في أيّة دولة ، ذلك أن أحد أهم أعمالها **هو** الرقابة والتقييم ، والمساءلة والمحاسبة ، والمتابعة والتطوير ، والأهم المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع وتنميتة من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية .
كما وتقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بدور ريادي في تعزيز صمود الشعب على أرضه من خلال تقديمها للبرامج الشبابية والإغاثية والإجتماعية والخدمات التعليمية والصحية والقانونية والحقوقية وغيرها (المشهراوي،2009:2) .
وقد تعرض مجتمعنا الفلسطيني لمؤامرة إحتلالية محكمة إستهدفت ولا تزال حقوقه ووجوده أرضاً وشعباً وهوية وتجسد ذلك في جملة إنتهاكات وجرائم لاإنسانية وضعت القوى والمواثيق الدولية , وقيم حقوق الإنسان في محل إختبار أمام إنتهاك (الإحتلال) لأبسط حقوق الإنسان .
والناظر في النصوص الإسلامية لحقوق الإنسان يجدها تتميز بما يلي :

ورد التعبير عن الحقوق في الإسلام بأنها (مباديء) وبالتالي لا يجوز التنازل عنها ، فهي ليس مجرد حقوق للإنسان كما أعلنته المواثيق الدولية بل مباديء أساسية لكل مجتمع حر.
هذه الفريضة تقع في آن واحد على عاتق الفرد والجماعة وكلاهما مسؤول عن تنفيذها ، فهي مباديء حيوية عامة لا يجوز لأحد إهمالها وليست حقوقاً خاصة تسقط بإهمال صاحبها بها بل يتكاتف المجتمع الحر بمراعاتها وتطبيقها ، قال تعالى : " وكان حقاً علينا نصر المؤمنين " (القرآن الكريم ، سورة الروم : آية 47) .
هذه المباديء تتمتع في الإسلام بضمانات جزائية وليست مجرد توصيات أو أحكام أدبية لا ضامن لها كما هو الأمر في مواثيق المنظمات الدولية .
إذ للسلطة الحاكمة في الإسلام مراعاة تنفيذ المباديء الأساسية لحقوق الإنسان في الإسلام ومعاقبة المتخلفين عن تنفيذها أو مخالفتها ، خلافاً للمواثيق الدولية التي تعتبرها حقاً شخصياً ،

لذا في المواثيق الدولية لا يمكن المعاقبة على عدم تنفيذها إذا تنازل الفرد عن ذلك ، مما دفع المجلس الأوروبي (1950) بإحداث محكمة لحماية حقوق الإنسان وحرياته (حلس،2007:20-21) .

المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تعطي أولياء الأمور الحرية في إختيار نوع الثقافة والتربية التي يختارونها لأولادهم حسب عقائدهم خلافاً للنظم العلمانية والنظم غير الديمقراطية التي تفرض وحدها الثقافة والتربية وحرمان أولياء أمور الطلاب من ممارسة حقهم المعترف به في حقوق الإنسان بل مصادرة عقول الأطفال والشباب وإخضاعهم في العقائد إلى فلسفة النظم الحكومية وحدها ، وإبعادهم عن التوجه الشرعي المعترف به في مواثيق حقوق الإنسان مما حدا بكبار الحقوقيين أمثال " السيد تيكن " في الاجتماع التأسيسي لمجلس أوروبا **قوله :** " يجب أن يحرم رسمياً مصادرة الطفولة والشبيبة من قبل النظم غير الديمقراطية " .

الإسلام فتح جميع آفاق السماء والأرض للبحث والعلم بمختلف علوم الحياة وأنواع التكنولوجيا ، ومباديء حقوق الإنسان والعيش بحرية وكرامة ، وحق التعلم والتداوي وحق الدفاع عن النفس ، من أجل الاعتراف علمياً وعملياً بخالق هذا الكون ومبدع الإنسان مما يجنب علوم التكنولوجيا أو كافة العلوم الدنيوية أن تكون مادية نفعية فقط ، بل لتكون أداة حقيقية في تغذية الروح إلى جانب مصالح الجسد وتقريب الإنسان من خالقه ، جنباً إلى جنب مع القيم الدينية ، وبذلك ينقذ نفسه من الضياع ومن أوحال المادية البحتة (حلس،2007:22).

مجمل القول لحقوق الإنسان في الإسلام :

أن هذه الحقوق والمباديء الأساسية في الإسلام واجبات حتمية محمية بالضمانات التشريعية والتنفيذية ، وليست حقوقاً طبيعية للإنسان ووصايا تدعى الدول لإحترامها ، والإعتراف بها من غير ضامن لهذا , وأن حقوق الانسان في الإسلام مبدأ ديني إسلامي بمعنى أن الانسان مُكَّرَّم في الإسلام على أساس العقيدة الإسلامية ، ولو إنتهك الآخرون حقوقنا وإضطهدونا فإننا لن ننتهك حقوقهم مقابل إنتهاكهم لحقوقنا **أي** " نعاملهم بالمثل " بل يجب أن نحترم حقوقهم ، لأن ديننا أمرنا بذلك ، ومن أجل أن يتم تثبيت هذه الحقوق والواجبات ، لتتويج هذا الإنسان بأن يكون سيداً في وطنه ، حراً في أرضه مواطناً كامل المواطنة في حياته ، فالأحرار هم القادرون على التفكير في المستقبل وليست هناك حرية بدون حقوق، وليست هناك حقوق لا يقابلها واجبات (حلس،2007:25-26) .

ولما كانت مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية تطورت مع تطور الحياة الانسانية وتعقيداتها الإجتماعية , فقد تبلورت هذه المفاهيم في مواثيق دولية رسمية ضمن الفلسفة القانونية والسياسية المعاصرة , وتجسد ذلك في إعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا عام 1798م .

وإتفاقيات جنيف الاربعة , والإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948م , والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية عام 1966م , والإتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان عام 1950م , وصولاً الي معاهدة روما 1998م , التي أقرت النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي , والذي دخل حيز التنفيذ عام 2002م (شعث ،2011:87-90) .

وصاحب هذه المسيرة تطور للقوانين الوطنية للدول الأعضاء في المجتمع الدولي , لتتوافق والقوانين الدولية الهادفة لحماية حقوق الانسان وطنياً ودولياً .

وأصبح لزاماً على الدول الناشئة والمنضوية تحت لواء الامم المتحدة أن تحترم هذه الحقوق عند قبول عضويتها في الأمم المتحدة وخاصة دولة (الإحتلال) التي إشترط عليها الإلتزام بهذه الحقوق .

ورغم أن الشعب الفلسطيني كان دوماً هو الضحية , فإنه_ ولعوامل عدة _ لم يتبن خطاب الضحية , ولم يوظف هذا الإنتهاك الواضح للعدالة الدولية لتثبيت أو انجاز حالة نضال قانوني , توازي حالة نضال المقاوم على الأرض .

ورغم هشاشة وضعف مكونات المجتمع الفلسطيني ومؤسساته المدنية والسياسية , فقد برزت منظمات حقوق الإنسان كلاعب رئيسي في معادلة **النضال الوطني الإنساني :**

أولاً : بشكلها المؤسسي البنيوي والتنموي , لتجسيد نموذج لمؤسسات مجتمع مدني حقيقي يتلمس دوره الرقابي والثقافي لتعزيز قيم حقوق الإنسان في ظل الخصوصية الفلسطينية .

ثانياً : بشكلها المهني القانوني في أخذ دورها لرصد وتوثيق ونشر وفضح وملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية والمدنية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية .

ولقد أصبحت المنظمات الحقوقية وسيلة نضال قانوني يراكم إنجازاته في هذه الظروف الوطنية والدولية ومتغيراتها , وتحديداً في قطاع غزة الذي مثل ولا زال , خصوصية خصبة لهذه المنظمات (لتطور دورها) , من مجرد الرصد والتوثيق والنشر إلى مستوى الملاحقة القضائية للإحتلال , من خلال وقائع تمثل إنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وميداناً خصباً لملاحقة (الإحتلال) قضائياً , وليس أدل على ذلك من تقرير لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي "ريتشارد جولدستون " إثر العدوان على غزة (عام 2008- 2009) .

وهنا تبرز مشكلة الدراسة في مدى قدرة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على ممارسة دورها في الإرتقاء بحقوق المواطن الفلسطيني والدفاع عنها وحمايتها في ظل ندرة الدراسات الأكاديمية التي تبحث في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ، كمؤسسات مجتمع مدني حقيقي **ذات دور :** (تنموي رقابي نضالي) , حيث نستشرف من خلالها قدرتها على ملاحقة جرائم الإحتلال المتصاعدة , في ظل حراك دولي مشجع .

لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على هذه المنظمات وتقييم دورها وإستشراف آفاقه المستقبلية وما تقدمه للمجتمع الفلسطيني من خدمات وأنشطة .

وفي ظل تلك المتغيرات والتطورات التي حدثت في الساحة الفلسطينية ، نشأ توجه داخلي بين شرائح ومكونات المجتمع الفلسطيني ، يبين مستوى الأداء الذي وصلت إليه هذه المنظمات في تحقيق أهدافها المعلنة ، والتي أخذ دورها بالتزايد والتفاعل نظراً لطبيعة المرحلة وحساسية المهام المنوطة بها ، وما نتج عن ذلك من تساؤل حول أثر تلك المنظمات على الأمن القومي الفلسطيني .

لذا فإن هذه الدراسة تتميز بأهميتها الأكاديمية والتنموية والنضالية , وتزداد الأهمية نظراً لإلحاح الحالة الفلسطينية وحاجتها لإبداعات نضالية .

حيث تتجاوز حد إثبات وتوثيق الحقوق الفلسطينية , إلى المشاركة الفعالة في تشكيل الرأي العام العربي والدولي , وفي التأسيس لإستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وحماية الإنسان الفلسطيني وحقوقه , على أسس ثابتة وواضحة ومتفاعلة مع إيجابيات القوانين والدساتير الدولية .

إن هذه الدراسة تأتي في ظل تعدد ونماء منظمات المجتمع المدني ، وكثرة منظمات حقوق الإنسان التي تنشط في المجتمع الفلسطيني عامة .

من هنا جاء إختيار موضوع هذه الدراسة بإعتباره مدخلاً لمهمة تنموية ووطنية ونضالية ، وإبراز دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .

أهداف الدراسة :

1. التعرف على دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .
2. إبراز مدى قدرة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على ممارسة دورها في الإرتقاء بحقوق المواطن الفلسطيني والدفاع عنها وحمايتها .
3. تحديد المعيقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني وآليات تفعيل دورها في مواجهة ذلك .
4. الكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني **تعزى لمتغيرات :**

الجنس ، طبيعة العمل ، المؤهل العلمي ، عدد سنوات الخدمة ، العمر.

5. تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في التخفيف من المعيقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التالي :

1. الأهمية العلمية : تزويد المكتبة العربية بهذه الدراسة ، التي تساعد على معرفة دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ، وهذه الدراسة ستثري الباحثين المتخصصين بقضايا حقوق الإنسان .

وتستفيد منها أيضاً المنظمات الأهلية عامة ومنظمات حقوق الإنسان خاصة .

2.الأهمية التطبيقية : وضع صناع القرار في موقع المسؤلية تجاه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وإبراز دورها في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .

ويتمخض عنها نتائج قد تعمل على إثراء الخبرة العملية لدى أفراد المجتمع أو المختصين أو الباحثين أو الذين يعملون في حقل حقوق الإنسان .

وكذلك إستفادة وإضافة معرفية للباحث (حيث إن الباحث ناشط في مجال حقوق الإنسان) وتخصصه الأكاديمي (قانون) .

ويتفرع عنها :

1. تحديد دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني.
2. إبراز الهيكلية الداخلية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التي تدافع عن حقوق المواطن الفلسطيني وتحديد المهمات التي تقوم بها .
3. تحديد أنواع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التي تدافع عن حقوق المواطن الفلسطيني .
4. إبراز دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني في ملاحقة جرائم الإحتلال .
5. إبراز دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني في رصد إنتهاكات السلطة الحاكمة .
6. إبراز دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني وتأثيرها على الأمن القومي الفلسطيني .

حدود الدراسة :

1. **الحد الموضوعي للدراسة :** دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .
2. **الحد المكاني للدراسة :** دولة فلسطين .

3. **الحد الزماني للدراسة** : 2014 م – 2015 م .
4. **الحد المؤسسي للدراسة** : منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
5. **الحد البشري للدراسة** : العاملون في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول الدور والمكانة الحقيقية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ، ومدى قدرة هذه المنظمات على ممارسة دورها في الإرتقاء بحقوق المواطن الفلسطيني والدفاع عنها وحمايتها ، وتوجهات هذه المنظمات وتعدادها مما يؤثر على تنوع خدماتها وتنوع أسلوب قياداتها في التعامل مع العاملين في المنظمة وفي التعامل مع بقية المجتمع الفلسطيني .
خاصة في ظل تعدد وكثرة منظمات حقوق الإنسان في فلسطين ، وإستمرار الإحتلال بهجمته الشرسة بحق شعبنا الفلسطيني ، ووجود نتائج عملية محدودة لهذه المنظمات على أرض الواقع .
ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس **التالي** :

ما دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني؟.
2. ما هي منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني ؟ وما هي خصائصها ؟ وما هي وظائفها ؟ .
3. ما مدى قدرة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على ممارسة دورها في الإرتقاء بحقوق المواطن الفلسطيني والدفاع عنها وحمايتها ؟ .
4. ما هي الأليات التي تلجأ إليها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في حماية حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .
5. ما هي الأنشطة التي تمارسها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في حماية حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .
6. ما دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في رصد وتوثيق الإنتهاكات ؟ .
7. ما دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في ملاحقة جرائم الإحتلال ؟ .

8. ما دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في رصد إنتهاكات المعابر الحدودية ؟ .

9. ما مدى تأثير تعدد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على الأمن القومي الفلسطيني ؟.

10. ما المعيقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .

11. وما آليات تفعيل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .

12. هل المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى هذا الكم الكبير من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وغيرها من المنظمات على الساحة الفلسطينية ؟ .

13. ما تأثير الجهات الممولة بأنواعها على منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أو على أدائها؟.

14. ما مدى فعالية منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وكفاءة أعضائها في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .

15. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني **تعزى لمتغيرات** : الجنس ، طبيعة العمل ، المؤهل العلمي ، عدد سنوات الخدمة ، العمر ؟ .

فرضيات الدراسة :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) .
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة العمل (دائم ، مؤقت) .
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا) .
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات ، من 5-10 سنوات ، أكثر من 10 سنوات) .

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير العمر (أقل من 30 سنة ، من 30–40 سنة ، أكثر من 40 سنة) .

متغيرات الدراسة :

1. **المتغير المستقل :** منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
2. **المتغير التابع :** الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .

مصطلحات الدراسة :

1 . **الدور:**

عرفه " هولستي " بأنه " النشاط الخارجي للمنظمة أياً كانت طبيعته سواء كان بهدف القيام بوظيفة معينة في البيئة الخارجية أو تنفيذ إلتزامات معينة ترتبها عليه المعاهدات التي هي طرف فيه ، أو بهدف إبقاء المنظمة غير منخرطة في البيئة الخارجية " (Holsti ، 1970 :245 – 246) .

2 . منظمات حقوق الانسان :

في البداية لا بد من الإشارة أن مصطلح منظمات حقوق الانسان ينطبق على المؤسسات التي قد تسمى " غير الحكومية " , " القانونية أو الحقوقية " وكل هذه المسميات تؤدي إلى نفس الهدف وهو أنها مؤسسات غير ربحية أو المهتمة بمواضيع أو شأن حقوق الإنسان .

يعرفها قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 2000م على أنها **هي** " شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون إستهداف جني الربح المالي بهدف إقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية " (الوقائع الفلسطينية, 2000, ص7) .

3 . المجتمع المدني الفلسطيني :

المجتمع المدني الفلسطيني **هو** " مجموعة المنظمات غير الرسمية ، التطوعية ، المكونة من الأحزاب السياسية و المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي " ، " وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع " . وتتلخص طبيعة عمل المجتمع المدني بأنها الرديف الحقيقي للسلطة في أيّة دولة ، ذلك أن أحد أهم أعمال هذه المنظمات **هو** " الرقابة والتقييم،المساءلة والمحاسبة ، والمتابعة والتطوير"، "والأهم المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع وتنميته من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية " .

كما وتقوم المنظمات في المجتمع الفلسطيني بدور ريادي في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه من خلال تقديمها للبرامج الشبابية والإغاثية والإجتماعية والخدمات التعليمية والصحية والقانونية والحقوقية وغيرها (المشهراوي،2:2009) .

هيكل الدراسة :

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة .

الفصل الثاني : الدراسات السابقة .

الفصل الثالث : المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان .

المبحث الأول : حقوق الإنسان .

المبحث الثاني : المنظمات الأهلية .

المبحث الثالث : منظمات حقوق الإنسان .

المبحث الرابع : التعريف بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .

المبحث الخامس : الدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .

الفصل الرابع : منهجية الدراسة .

الفصل الخامس : نتائج الدراسة الميدانية .

النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة .

الفصل الثاني :
الدراسات السابقة

- المقدمة .
- الدراسات المحلية .
- الدراسات العربية .
- الدراسات الأجنبية .
- التعليق على الدراسات السابقة .

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

المقدمة :

يتناول هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة موضوع الدراسة ، حيث تم تقسيمها إلى دراسات سابقة محلية ودراسات سابقة عربية ودراسات سابقة أجنبية ، ثم تلا ذلك التعليق على الدراسات السابقة .

وهذف الباحث من عرض الدراسات السابقة تسليط الضوء على ماتم تناوله في هذا المجال من دراسات فلسطينية أو عربية أو أجنبية ، وربطها بالدراسة الحالية ، ومحاولة إستفادة الباحث من خبرات وتجارب الأخرين ، والربط بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية ، وزيادة التركيز إلى مدى قدرة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على ممارسة دورها في الإرتقاء بحقوق المواطن الفلسطيني والدفاع عنها وحمايتها من وجهة نظر الباحث .

الدراسات المحلية :

1. دراسة (أبو حبيب ، 2014) : بعنوان : " واقع تطبيق معايير الشفافية الدولية في المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة – دراسة حالة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا بغزة " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الشفافية الدولية في المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة ، حيث تسعى للوصول لبيئة عمل منظمية دولية شفافة ، رافضة للفساد وقادرة على مواجهته ، والحد من إنتشاره في المجتمع ، كذلك التعرف إلى أهم السبل التي تسهم في تعزيز تطبيق معايير الشفافية الدولية ، وقد إستخدم الباحث (المنهج الوصفي التحليلي) ، والإستبانة أداة للتحليل ، حيث تم توزيع (220) إستبانة على عينة طبقية عشوائية في الإدارة المركزية لمكتب غزة الإقليمي وتم إسترداد (209) إستبانة .

وكانت أهم نتائج الدراسة : واقع تطبيق وممارسة الشفافية ومؤشراتها في الأونروا يتم بشكل جيد وفعَّال نسبياً ، مع وجود بعض الأمور التي يجب أن تعمل الأونروا على تعزيزها لتحسين مستوى ممارسة وتطبيق الشفافية .

وكانت أهم التوصيات : ضرورة تفعيل دور القيادات العليا لدعم مبدأ الشفافية من خلال فتح المجال أمام مشاركة الموظفين وتشجيع روح المبادرة والتجديد ، وإنشاء هيئة أو قسم لمكافحة الفساد وتوعية الجميع حول المساءلة والشفافية والفساد ، ورصد جوائز سنوية تمنح للقسم الأكثر شفافية ، أو الأكثر تبني للشفافية والنزاهة ، بالإضافة إلى الإتفاق مع الجامعات من أجل العمل على تدريس مساق يعنى بأخلاقيات المهنة ومتطلبات النزاهة والشفافية والمساءلة .

2. دراسة (مطير، 2013) : بعنوان : " واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري للوزارات الفلسطينية " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة لمعايير الحكم الرشيد داخل مؤسساتها، وأثر ذلك على الأداء الإداري بها ، وقد إستخدم الباحث (المنهج الوصفي التحليلي) ، والإستبانة أداة للتحليل ، حيث تم توزيع (376) إستبانة على أصحاب المسميات الإشرافية المدنية في المستويات الإدارية الثلاثة – العليا، الوسطى، الدنيا ، **والتي تتمثل في :** (وكيل الوزارة ، والوكيل المساعد ، والمدير العام ، ومدير الدائرة ، ورئيس القسم ، رئيس الشعبة) .

وكانت أهم نتائج الدراسة : يتم تطبيق معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة بنسبة (67.84%) ، ووجود علاقة إرتباطية موجبة بين تطبيق معايير الحكم الرشيد والأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة ، حيث كلما زاد تطبيق معايير الحكم الرشيد زادت جودة الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية ، والعكس صحيح ، و كانت نسب تطبيق معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة **كما يلي :**

(الاستجابة 71.77% – المساءلة 70.41%– الكفاءة والفعالية 68.86% – التوافق 68.73% الرؤية الاستراتيجية 68.31% – العدالة والمساواة 67.41% – الشفافية 67.41% – سيادة القانون 64.71% – المشاركة 63.85%) .

وكانت أهم توصيات الدراسة : حيث أوصى الباحث على ضرورة تبني ونشر معايير الحكم الرشيد لتصبح نهجاً مؤسسياً يسهم في بناء منظومة قيمية تدعو إلى تطبيق هذه المعايير وفي مقدمتها الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة والانفتاح على كافة مستويات وفئات المجتمع، كذلك ضرورة تكاثف وتضافر وتكامل كافة الجهود الحكومية والأهلية والقطاع الخاص ، لخلق ثقافة تنظيمية تعزز تطبيق معايير الحكم الرشيد في المجتمع.

3. دراسة (الحلو، 2012) : بعنوان : " دور تطبيق مبادىء الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة على تحقيق التنمية المستدامة " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادىء الحكم الرشيد في أكبر (100) منظمة غير حكومية في قطاع غزة وأثرها على مساهمة هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. يتم تطبيق مبادىء الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بنسبة (77.77%) .

ب. توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة α=0.05 بين تطبيق الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

ت. حيث يساهم تطبيق تلك المبادىء في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في المجتمع .

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بوضع آليات عملية ولوائح داخلية لتعزيز تطبيق مبادىء الحكم الرشيد في مختلف المراحل الإدارية .

ب. إلى جانب ضرورة تطوير برامج تدريبية خاصة للعاملين في المنظمة وفق الاحتياجات اللازمة لضمان نجاح تطبيق مبادىء الحكم الرشيد .

ت. العمل على زيادة الوعى المجتمعي والوعي لدي العاملين في المنظمة نحو أهمية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ومعايير تطبيقها .

ث. ضرورة ربط الأهداف العامة للمنح والتمويل بمعايير تحقيق التنمية المستدامة .

4. دراسة (العالول وآخرون ، 2012) : بعنوان : " مدخل إلى منظمات المجتمع المدني والتنمية ، غزة ، فلسطين " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على منظمات المجتمع المدني عامة ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني خاصة وعلاقتها بالتنمية ، مروراً بنشأتها وتطورها والدور التي تقوم به لدفع عجلة التمية في فلسطين .

وقد إستخدم الباحث (المنهج الوصفي التحليلي) ، وتناول الباحث مفهوم منظمات المجتمع المدني وشرح مفهوم المنظمة ، ثم عمل مقارنة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع العام والخاص ، ثم تناول الباحث خصائص هذه المنظمات وجمهورها وأنواعها. و مساهمة هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. المنظمات غير الحكومية في فلسطين زاد عددها بقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية .

ب. تختلف خصائص هذه المنظمات وتتنوع حسب جمهورها وأنواعها والدور الذي تقوم به.

ت. المنظمات غير الحكومية في فلسطين تواجه معيقات جمة نتيجة تراكمات سابقة (في عهد الإحتلال) وما تعانيه من إنقسام في شقي الوطن .

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بوضع آليات عملية ولوائح داخلية لتعزيز دورها في خدمة المواطن الفلسطيني .

ب. ضرورة تطوير برامج تدريبية خاصة للعاملين في المنظمة وفق الاحتياجات اللازمة لضمان نجاح تطبيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

ت. يجب على المنظمات غير الحكومية العمل على زيادة الوعى المجتمعي والوعي لدي العاملين في المنظمة نحو أهمية المساهمة في تحقيق ما تصبو إليه وما أنشأت لأجله .

5. دراسة (إقصيعة،2011) : بعنوان :" فاعلية برنامج مقترح قائم على الوساطة المتعددة فى إكساب بعض مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة لدى طلاب الصف التاسع بمحافظات غزة ".

هدفت هذة الدراسة الى تحديد بعض مفاهيم حقوق الإنسان ، بعض قيم المواطنة التى ينبغى إكسابها لطلبة الصف التاسع بمحافظات غزة ، والتعرف على أثر البرنامج المقترح على مستويات الطلاب فى إكتساب مفاهيم حقوق الإنسان وقيم المواطنة .

وإستخدم الباحث المنهج التجريبى ، وبلغ عدد الدراسة التجريبية (35) طالباً والضابطة (34) طالباً وإستخدمت فى هذه الدراسة **أداتين:** الأولى إختبار تحصيلي ، والثانية مقياس مستوى قيم المواطنة .

وكان من أهم نتائج الدراسة :

أ. هناك (19) مفهوم أساسى لحقوق الإنسان ينبغي إكسابها لدى طلبة الصف التاسع ، وتم إختيار(6) منها ليتضمنها البرنامج والإختبار وهى الحق (الحرية – الكرامة – المساواة – التعليم – الرفق والمعاملة الإنسانية – الحياة) .

ب. هناك (15) قيمه من المواطنة التي ينبغي تنميتها لدى طلبة الصف التاسع ، وتم إختيار(5) قيم منها ليتضمنها البرنامج والمقياس **وهى :** (إحترام أراء الآخرين – الحفاظ على نظافة البيئة – تنميته الوعي الصحي – تنمية القيم الاقتصادية – إحترام الملكية العامة والخاصة) .

ت. بناء برنامج المقترح القائم على الوسائط المتعددة لإكتساب بعض مفاهيم حقوق الإنسان وقيم المواطنة لدى طلبة الصف التاسع بمحافظات غزة ضم أحد عشر درساً .

ث. كان للبرنامج المقترح أثر وفاعلية على مستوياتهم فى إكتساب بعض المفاهيم حقوق الإنسان وعلى مستوياتهم فى إكتساب بعض قيم المواطنة .

6. دراسة (حمودة،2011) : بعنوان : " المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين– جامعة الأزهر– غزة " .

تهدف هذه الدراسة للكشف عن طبيعة الدور المناط بالمنظمات الأهلية وتعزيزها للمشاركة السياسية في فلسطين وقد إعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي كما وقد استخدم الباحث إستمارة المقابلة وبطاقة تحليل محتوى للتقارير الصادرة عن المؤسسات المعتمدة لعينة الدراسة **وهي :**

أ. تركز المنظمات الأهلية في برامجها على عدة حقول وقطاعات ممثلة في السياسة والشباب والمرأة وتأهيل المعاقين والزراعة والصحة وحقوق الإنسان والثقافة والتعليم والاقتصاد بالإضافة إلى الدفاع عن الحريات وحقوق المواطنين وحق الانتخاب .

ب. نفذت المنظمات الأهلية عدة أنشطة وندوات سياسية تحت مضمون المشاركة السياسية وخاصة تعزيز مشاركة المرأة وفئات المجتمع في جميع المناطق الجغرافية الفلسطينية بما فيها المهمشة والريفية .

ت. أوضحت الدراسة أن هناك قصوراً واضحاً للمنظمات الأهلية في معرفة أهداف الممولين .

ج. بالإضافة إلى تدني مستوى الكفاءات الفنية البشرية المنفذة لمشاريع المشاركة السياسية .

7. دراسة (القرا ،2010) : بعنوان : " دور المواقع الالكترونية الفلسطينية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان " .

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان لوضع إستراتيجية موحدة وواضحة لفضح إنتهاكات الإحتلال الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني ، خاصة على الصعيد الدولي ، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتضمنت الدراسة ثلاث دراسات تطبيقية على عينة من المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية **وهى :** (وكالة معاً للأخبار المستقلة) والمراكز الحقوقية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان) ، (ودراسة ثالثة على عينة من جمهور طلاب الجامعات في مدينة غزة) .

وكان من أهم نتائج الدراسة :

أ. ضرورة تطوير الإمكانات التقنية للمواقع الإلكترونية الفلسطينية الحقوقية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة ، مع مزيد من الجهد للتواصل مع الجمهور المحلى والدولي .

ب. ضرورة إيجاد موقع الكتروني فلسطيني موحد بكافة اللغات يركز على إنتهاكات حقوق الإنسان وما يصدر عن المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية مدعماً بمواد تثقيفية بتقنيات حديثة من صور وتسجيلات صوتية وفلاشات ، وغيرها .

8. دراسة (قيطة،2010) : بعنوان : " تحديد مفاهيم حقوق الإنسان الواجب توافرها فى محتوى منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية ومدى اكتساب الطلبة لها " .

هدفت هذه المرحلة الدراسة إلى تحديد مفاهيم حقوق الإنسان الواجب توافرها فى محنى منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية ومدى إكتساب الطلبة لها وتكون مجتمع الدراسة من الطلبة المرحلة الثانوية فى محافظات خان يونس ومحتوى منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية (الفصل الأول ، والثاني) طباعة وزارة التربية وتعليم العالي لعام 2010/2009، وقد إشتملت عينة الدراسة على (475) طالب وطالبة من طلبة الصف الثاني عشر، في مدارس جنوب غزة بمحافظة خان يونس ، وقد إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي .

كما إستخدمت عدة أدوات **وهي :** تحليل محتوى لقياس مفاهيم حقوق الإنسان الواجب توافرها في محتوى منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية ، وإعداد إختبار لقياس مدى إكتساب الطلبة لمفاهيم حقوق الإنسان الموجودة في محتوى منهاج التربية الإسلامية لطلبة الصف الثاني عشر. حيث تضمنت **ثلاث مجالات من الحقوق :** الحقوق السياسية والمدنية ، الحقوق الثقافية والاجتماعية ، الحقوق الاقتصادية والتنموية .

وكان من أهم نتائج الدراسة :

أن " المجال الأول" : " المدني والسياسي " قد إحتل المرتبة الأولى بوزن نسبي (91.47%) .

يلي ذلك "المجال الثاني" : " الاقتصادي والتنموي " حيث إحتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (87.96%)، **ثم جاء** المجال الثقافي والإجتماعي حيث إحتل **المرتبة الثالثة** بوزن قدره (81.07%) .

9. دراسة (زايد،2010) : بعنوان : " **دراسة مسحية حول تأثير الانقسام على المنظمات الأهلية في جنين** " .

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي تلا سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ 2007/6/14م ، على عمل المنظمات الأهلية في (جنين) .

وإعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، مستخدماً أسلوب دراسة الحالة ، وتكونت عينة الدراسة من المنظمات الأهلية في جنين ، وإستخدم الباحث الإستبانة كأداة للدراسة .

وكان من أهم نتائج الدراسة :

أ. أن (73.3%) من مجموع المنظمات الأهلية ، تأثرت بشكل سلبي من الإنقسام الفلسطيني الداخلي .

ب. أن (63.3%) من مجموع المنظمات الأهلية عانت من تراجع في حجم التمويل، و(60.7%) عانت من تراجع في حجم المشاريع والخدمات والأنشطة التي تقدمها .

ت. أن السبب الرئيس في تراجع التمويل الذي تحصل عليه المنظمات الأهلية في ظل الانقسام ، هو زيادة القيود المفروضة على عمل المنظمات الممولة بنسبة (63.6%) .

وأوصى الباحث بعدة توصيات ، من أهمها :

ضرورة قيام المنظمات الأهلية بدورها الإصلاحي ، وتعزيز السلم الأهلي ، ومحاولة الضغط على كل الأطراف السياسية المتصارعة لإنهاء حالة الانقسام ، والرجوع للمصالح والثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني .

10. دراسة (المشهراوي،2009) : بعنوان : " **التطوير الاداري لمؤسسات العمل الاهلي** " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البنى التحتية والهياكل الإدارية في المنظمات الأهلية الفلسطينية , والتعرف على واقع أسس الحوكمة من حيث إستراتيجيتها ومجالس إدارتها , وقد أجريت هذه الدراسة على المنظمات الأهلية المسجلة والعاملة في قطاع غزة حتى تاريخ 2009/3/13م والبالغة (887) مؤسسة أهلية .

ومن أهم نتائج الدراسة :

أ. أن معظم البنى التحتية للمؤسسات الأهلية في قطاع غزة مناسبة وأنها هياكل تنظيمية مناسبة والموظفين موزعين بشكل منصف في المنظمات ولكن لا تتم مراجعة الهياكل بشكل منهجي .

ب. في حين أن المنظمات الأهلية تعاني من نقص في الكفاءات الإدارية وتوجد لدى المنظمات إستراتيجية واضحة قادرة على تحقيق أهداف المنظمة ولكنها تفتقر لوجود خطوط واضحة لتحويل إستراتيجية المنظمة إلى أنشطة وبرامج .

ومن توصيات الدراسة :

أوصى الباحث بالعمل على مراجعة وتغيير الهيكل التنظيمي دورياً بشكل منهجي مدروس من خلال دراسة كافة المواقع الادارية في المؤسسة ومقارنة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة لكل موظف وكل قسم على حده والعمل على تطوير النظم و الأساليب الإدارية ورفع قدرة المنظمات على إنتاج وتصميم منظم المعلومات لإدارة نشاطها وبرامجها بصورة متطورة بحيث يستفيد من التغذية الراجعة وخصوصاً عند قياس مدى كفاءة هذه الأنشطة ومدى رضا المستفيدين وأصحاب المصالح .

11. دراسة مطر (2008) : بعنوان : " التطوير التنظيمي وأثره على فعالية القرارات الإدارية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطوير التنظيمي على فعالية القرارات الإدارية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة .

كما وهدفت أيضا إلى التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين تعزى للخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة .

ومن نتائج هذه الدراسة :

أ. أنها أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع مجالات التطوير التنظيمي وفاعلية القرارات الإدارية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة .

ب. كما أظهرت الدراسة وجود بعض الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة في بعض مجالات التطوير التنظيمي تعود للمتغيرات الشخصية مثل العمر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة .

ومن توصيات الدراسة :

أ. العمل على تطوير الهياكل التنظيمية في المؤسسات غير الحكومية بشكل مستمر يجعلها قادرة على مواكبة التغيرات في بيئة العمل .

ب. وإجراء تعديلات في أنظمة وسياسات المؤسسة بما يزيد من فاعليتها في اتخاذ القرارات .

ت. والعمل على تنمية وتطوير العاملين في مجال اتخاذ القرارات وزيادة مشاركتهم في العملية الإدارية بشكل عام الأمر الذي يؤدى إلى تطوير المؤسسة وتعزيز كفاءتها .
ث. والتخصص في مجالات العمل الأهلي بدلاً من التكرار وعدم الوضوح .

12. دراسة (أبو حشيش ،2008) : بعنوان : " إستكشاف ثقافة حقوق الإنسان في مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة في العام الدراسي 2007- 2008 " .

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إنتشار ثقافة حقوق الإنسان في مدارس وكالة الغوث الدولية بقطاع غزة .

كما هدفت إلى تحديد مدى تمكن الطلبة من الجوانب المختلفة لثقافة حقوق الإنسان ، وهي الجوانب المعرفية والجوانب المهارية : **مثل** مهارات التفسير والنقد وحل المشكلات .

ومن أجل ذلك تم الإعتماد على أداتين رئيسيتين ، **الأولى** : هي عبارة عن إمتحانات لكافة التلاميذ المقيدين في مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة وشملت هذه الإمتحانات جميع المراحل الدراسية من الصف الأول حتى الصف التاسع الأساسي وقد بلغ عدد التلاميذ (194,000) طالب وطالبة .

أما الثانية : فقد كانت عبارة عن إستمارة تحليل مضمون لهذه الإمتحانات ، حيث تم تحليل عينة ممثلة من هذه الإمتحانات بلغ عددها (1949) إمتحاناً تمثل جميع المراحل .

وكانت أبرز نتائج الدراسة ما يلي :

أ. أن نسبة نجاح الطلبة على الامتحانات بلغ حوالي (87%) على الرغم من أن نسبة النجاح مرتفعة إلا أن معدل الدرجات العام جاء إلى حد ما متوسط ، فقد بلغ في أعلاه (40.16) بنسبة مئوية 80.32%، وبلغ في أدناه (36.33) بنسبة مئوية (72.66%).
ب. أن نسبة التمكن لدى الطلبة في الجانب المعرفي أعلى من باقي المهارات وهذا يشير إلى ضرورة التركيز على هذه المهارات والتي هي بمثابة سلوكيات ضرورية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان .

13. دراسة (عفانة،2008) : بعنوان " المجتمع المدني ودروه في التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2006م " .

وقد إعتمد الباحث في بحثه إلى دراسة حالة المجتمع المدني الفلسطيني خلال فترة 1993-2006م ، وإلى تحديد مدى إستقلاليته وفعاليته ، وإلي إبراز تشوهاته البنيوية والعلائقية داخله ، وإبراز دوره في قضية الإصلاح والتحول الديمقراطي ، وحاول الباحث معالجة بعض إشكالات المجتمع المدني الفلسطيني ودوره في عملية الدمقرطة .

وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي ، وإستعرض في بحثه بدايات نشأة وتطور المجتمع المدني الغربي ثم الفلسطيني ، ثم إستعرض مكونات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل البيئة القانونية للمجتمع المدني وعلاقته بالسلطة ، وأخيراً تحدث عن إشكاليات الصراع والهيمنة مع أو بين المجتمع المدني الفلسطيني ومنها هيمنة التمويل الدولي والحزبي .

14. دراسة (الغلاييني،2007) : بعنوان : " دور الحكم الصالح في إدارة وتنمية المؤسسات غير الحكومية في إدارة وتنمية المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر مدير عام المؤسسة " .

هدفت الدراسة إلى تقييم ملامح الحكم الرشيد فى المنظمات غير الحكومية ، ودراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة والتنظيم ، وخصائص المدير العام على الحكم فى المنظمات غير الحكومية .

وقد أوصت الدراسة بالآتي :

أ. ضرورة تحسين دور المنظمات غير الحكومية فى الحكم ، وتعزيز استدامة وتأثير خدماتها، تحتاج المنظمات غير الحكومية في غزة إلى تحسين أدائها .

ب. وضع وتنفيذ نظام قوي للقياس وتحسين أداء مجالس الإدارة .

ت. السعى لدور أكثر نشاطاً في جهود جمع الأموال ووضع وتنفيذ خطط التنمية سنوياً لتطوير أداء أعضاء مجالس الإدارة .

15. دراسة (حلس ،2007) : بعنوان : " حقوق الإنسان الثقافية بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية الواقع والمأمول " .

هدفت الدراسة إلى تكوين رأي عام على مستوى المجتمع ضد هذه الإنتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الثقافية ، وأكد الباحث أنه لما كثر المدافعون اليوم عن حقوق الإنسان وإعلان البعض في صفاقة ووقاحة أن الإسلام إمتهن حقوق الإنسان ، فأكثر هؤلاء لم يدرس الإسلام ، أو درس الإسلام وعرف كثيراً عن حقائقه ؛ لكنه الكيد والعدوان الذي جعلهم يهاجمونه في كل جانب ومن كل ناحية ، وهم يعلمون– يقيناً– أن ما يقولونه باطل ومنافٍ للحقيقة فسيسوا هذه الحقائق ووظفوها .

وأكد الباحث أن الإسلام يرفض التوظيف السياسي لحقوق الإنسان ؛ لأنها حق أعطته الشريعة الإسلامية إياه ، وجميع الأديان ، وجميع العقول السليمة ، ولم يعطه إياه أي بشر وبين هؤلاء يضيع كثيراً من الناس فلا يعرفون الحقيقة التي يحاول طمسها المغرضون بالإسلام حتى ملأوا الدنيا ضجيجاً عبر الفضائيات والصحف هباءً أسود **مما دفع الباحث لهذه الدراسة بهدف:**

أ. إبراز التأصيل الإسلامي لحقوق الإنسان الثقافية.

ب. الكشف عن أن مسألة حقوق الإنسان مسألة يجب أن تختص بها مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والإعلام بشقيه (المسموع –المقروء– المرئي) وبما يضمن تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة على أساس الحرية، والعدل، والسلام

ت.الكشف عن ضرورة دمج حقوق الإنسان في مناهجنا الدراسية التعليمية.

ث.حاجة المكتبة العربية والفلسطينية خاصة لمثل هذه الدراسات ؛ لتفتح أمام الباحثين مجالات أخرى تتعلق ببيان حقوق الإنسان.

واتبع الباحث في دراسته (المنهج الوصفي) ، وخلص الباحث إلى بعض **التوصيات والمقترحات أهمها :**

أ. أن تتيح السياسة التعليمية إدراج مفاهيم تربية حقوق الانسان في جميع المناهج التعليمية الفلسطينية وعلى جميع مستويات التعليم العام.

ب.التنسيق بين وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والجامعات الفلسطينية لتشكيل لجنة من الاختصاصين في القانون والسياسة، والتاريخ، وعلم الاجتماع، والتربية، وعلم النفس تتولى جميع مناهج تربية حقوق الانسان لتتناسب مع كل مرحلة من مراحل التعليم العام.

ت.إدخال مفاهيم تربية حقوق الإنسان في الأنشطة المدرسية(كالنوادي- الجمعيات الطلابية- المحاضرات- الندوات...) .

ث.تدريس تربية حقوق الانسان في المراحل الأساسية عبر المواد الدراسية وبشكل خاص (مادة التربية الإسلامية- اللغة العربية- التربية الوطنية- التاريخ) والتأكيد على أن تربية حقوق الانسان قضية وعي وثقافة إلى كونها ممارسات داخل المؤسسة التعليمية.

أما المقترحات :

يرى الباحث أن هذه الدراسة أثارت عدداً من المقترحات التي تحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات؛ استكمالاً لتفعيل الثقافة والتوعية بحقوق الانسان **منها :**

أ. إجراء دراسة تحليلية لمضمون المقررات الدراسية في مراحل التعليم العام في فلسطين من حيث مدى اهتمامها بتربية حقوق الانسان.

ب. الاستمرار في الدراسات التي تتناول بيان دور الشريعة الإسلامية في تحقيق احترام حقوق الانسان.

ت. إجراء دراسات استطلاعية حول تغطية وسائل الإعلام في فلسطين لثقافة حقوق الانسان ودورها في تنشئة المواطن عليها.

ث. إجراء دراسة ميدانية لقياس ثقافة حقوق الانسان في المجتمع الفلسطيني.

ج. إجراء دراسة لتحديد حقوق الطفل الفلسطيني في المجتمع التعليمي الفلسطيني .

16. **دراسة (مرزوق,2006) : بعنوان : " فعالية متطلبات التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية " .**

هدفت هذه الدراسة إلي تحليل فعالية متطلبات التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة ، وتتجسد مشكلة الدراسة في معرفة أثر متطلبات التطوير التنظيمي وإدارة التغيير على المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة .

ومن أهم نتائج الدراسة :

وجود علاقة ارتباط قوية بين مدى وضوح مفهوم إدارة التغيير لدى الموظفين والمدراء العاملين وبين قدرة المؤسسات على إدارة التغيير, كما وتوجد علاقة طردية إيجابية بين إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي وقدرة المؤسسة على عملية إدارة التغيير والتطوير التنظيمي . وهناك علاقة طردية إيجابية بين قدرة المنظمة على إدارة التغيير وتنمية وتطوير مهارات العاملين لديها , وهناك علاقة طردية إيجابية كلما كانت الأنظمة والسياسات الإدارية المتبعة واضحة ومفهومة من الإدارة وللعاملين كلما أصبحت المؤسسة قادرة على عملية إحداث التغيير والتطوير التنظيمي .

وكان من نتائج هذه الدراسة أيضاً بأن سياسات وأنظمة العمل المعمول بها في المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية بحاجة إلى تعديل وتغيير.

كما وتوجد علاقة طردية إيجابية بين قدرة المؤسسة على إدارة التغيير وإحداث التطوير التنظيمي ومراعاة تحليل الظروف البيئية الداخلية والخارجية في المؤسسة .

ومن توصيات الدراسة :

إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي وأسلوب التغيير المخطط ورصد التغيرات البيئية الداخلية والخارجية وإستغلال الفرص والامكانيات .

والإستفادة منها في تحقيق مزيد من النجاح والنمو والتوسع للمؤسسة , ومراعاة التغيرات المستمرة في سوق القوى العاملة سواء من ناحية العدد أو التركيب النوعي للكفاءات .

وإحداث تغيير في إتجاهات ومهارات الأفراد و محاولة توضيح أسباب التغيير وأهدافه للعاملين من خلال برامج التدريب والمحاضرات والمؤتمرات .

وإجراء تعديلات في نظم وأساليب العمل المتبعة في إنجاز أعمال المؤسسات مثل إدخال تكنولوجيا جديدة في إنجاز الأعمال وإستخدام أساليب جديدة في تطوير تقييم أداء العامليين .

17. دراسة (لبد، 2005) : بعنوان : " فاعلية البرامج التدريبية التي تقدمها مؤسسات حقوق الإنسان، في تدعيم قيم المجتمع المدني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية البرامج التدريبية التي تقدمها مؤسسات حقوق الإنسان ، في تدعيم قيم المجتمع المدني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة .

وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإعداد إستبانة ، وطبقت على عينة مكونة من (132) وهي تمثل 30% من المجتمع الأصلي للدراسة والبالغ (412) من طلبة جامعات محافظات غزة (الإسلامية ، الأزهر ، الأقصى ، القدس المفتوحة) ، موزعين على أربعة من مؤسسات حقوق الإنسان حقوق الإنسان ، هي (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، مركز الميزان لحقوق الإنسان ، مركز غزة للحقوق والقانون ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن) .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، فيما يلي أهمها :

أ. أشارت نتائج الدراسة إلى مدى تأثير البرامج التثقيفية والتوعوية في تطور وبناء الفئات المستهدفة من أبناء المجتمع المدني الفلسطيني ، بما يتناسب مع قيم ومفاهيم المجتمع المدني عامة ، فقد ساهمت الدراسة في الكشف عن الدور الذي تساهم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في تنمية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي من خلال برامجها التثقيفية والتدريبية .

ب. أظهرت الدراسة أن هناك تطوراً ملحوظاً لدى الفئات المستهدفة الذين شاركوا في دورات تدريبية ، تتمثل في إكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال حقوق الإنسان ، مما يؤكد أهمية البرامج التثقيفية والتوعوية التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تجاه المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

ت. أكدت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس والكلية والجامعة والمؤسسة المنظمة للبرامج التدريبية ، فيما أظهرت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المحافظة (مكان الإقامة) لصالح محافظتي خانيونس والشمال .

ث. أظهرت الدراسة عدد من الإيجابيات في البرامج التدريبية التي تنظمها مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة .

أبرزها أن تلك البرامج ساهمت في تعزيز وتدعيم مفاهيم وأسس قيام المجتمع المدني ، وساعدت في رفع الوعي بحقوق الإنسان الأساسية، كما أسهمت البرامج التدريبية في إكتساب مهارات الحوار البناء والموضوعي .

ج. كما أتاحت البرامج التدريبية فرصة جيدة لممارسة التعبير عن الآراء بحرية ، وساعدت البرامج التدريبية على تعزيز روح التعاون والتسامح بين الطلاب .

18. دراسة شبير (2004) : بعنوان : " واقع إدارة الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويره " .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع إدارة الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويره، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة أسباب ضعف وبطء عملية تنمية وإدارة وتطوير الموارد البشرية في هذه المؤسسات .

ومن أهم نتائج الدراسة :

عدم العناية الكافية بتخطيط وتطوير عملية تنمية وإدارة الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية ، وأن المؤسسات غير الحكومية لا تمارس التخطيط ضمن منهجية كاملة واضحة ، في ظل غياب بعض القوانين واللوائح المكتوبة والواضحة ، وغياب بعض الإستراتيجيات الشاملة والهامة بشكل مكتوب وواضح .

ومن توصيات الدراسة :

أ. العمل على تطوير نظم وأساليب القيادة الإدارية، والعمل على مراجعة وتغيير الهيكل التنظيمي دوريا وبشكل منهجي ومدروس .

ب. صياغة استراتيجيات واضحة ومكتوبة لإدارة وتنمية وتطوير الموارد البشرية .

ت. تعميق استخدام تقنيات المعلومات ونظم المعلومات في إدارة الموارد البشرية .

ث. إزالة العقبات من أمام المؤسسات في الحصول على الأموال اللازمة لإستمرارية وديمومة هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها وأداء دورها المنوط بها في خدمة وتنمية المجتمع .

19. دراسة (أبو عامر، 2004) : بعنوان : " الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987_1992م " .

وهي دراسة وصفية تاريخية . رغم إدراكها لأبعاد القضية الفلسطينية ، لكنها تركز علي الجانب الإنساني منها والذي يمس الأخلاقيات الدولية وحقوق الإنسان .

وهدف الباحث من دراسته رصد السياسات الإسرائيلية وأثرها على المدنيين في قطاع غزة خلال الانتفاضة ، وإبراز مدى إنتهاكها لاتفاقية جنيف الرابعة .

وفضح أزمة جيش الإحتلال الإسرائيلي في فرض سيطرته على الأراضي المحتلة بالقوة ، وتوضيح الممارسات والإنتهاكات الإحتلالية لحقوق الإنسان ، ومدى فشلها في محاولتها قمع الإنتفاضة .

إستخدم الباحث المنهج التاريخي بشقه الوصفي التحليلي . وقد اقتصرت حدود دراسته **زمنياً** : في سنوات الانتفاضة الشعبية 1987_1993م ، **ومكانياً** : خص قطاع غزة بحيث أن القطاع لم يأخذ نصيبه من الدراسات التاريخية والعلمية مقارنة بالقدس والضفة ، وأن القطاع وقتذاك كان منطقة شبه معزولة عن العالم الخارجي ، وأنه كان أرضاَ خصبة لكل أشكال الإنتهاكات الإسرائيلية بحكم تأجج الإنتفاضة فيه .

ومن خلال فصول دراسته التي تستعرض المواثيق والقوانين الإنسانية الدولية ، شرح الباحث ما عاناه سكان القطاع قبل وخلال الإنتفاضة الشعبية ، ثم أبرز أهم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان **مثل** :

الحق في الحياة ، والحق في الحرية ، وحق التنقل والحركة ، والحق في التعبير عن الرأي والتعليم والعبادة .

وقد إعتمدت الدراسة على وثائق وإحصاءات قيِّمة لضحايا الإنتفاضة وللإنتهاكات والسياسات والإجراءات والمواقف المختلفة حيالها .

20. دراسة (أبو خوصة،2003) : بعنوان : " المشكلات التي تواجه المؤسسات الأهلية في محافظات غزة ، 2003 " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات المالية التي تواجه المنظمات الأهلية في محافظات غزة .

وإعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، مستخدماً أسلوب دراسة الحالة ، وتكونت عينة الدراسة من المنظمات الأهلية في محافظات غزة ، وإستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة .

وكان من أهم نتائج الدراسة :

أ. أن (80%) من مشكلات المنظمات الأهلية تعود إلى العجز في التمويل ، بينما (5%) من المشكلات بسبب النظرة السلبية من المجتمع للمنظمات الأهلية ، و(15%) تعود إلى مشاكل العمل التطوعي .

ب. أن معوقات الحصول على التمويل في المنظمات الأهلية تعود إلى تدخل الجهات الممولة الخارجية بنسبة (30%) ، ومحدودية التمويل بنسبة (55%) ، وغياب مصادر التمويل بنسبة (15%) .

ت. مصادر تمويل المنظمات الأهلية توزعت بين (70%) جهات أجنبية ، و(15%) مصادر ذاتية ، و(5%) تبرعات وهبات محلية ، و(5%) من منظمات داخل الخط الأخضر و(5%) من الحكومة الفلسطينية .

ث. أن (65%) من المنظمات الأهلية تعاني من مشاكل مالية ، بسبب عدم كفاية التمويل، و(20%) بسبب محدودية الموارد الذاتية ، و(15%) بسبب سوء الإدارة المالية للمنظمة .

وأوصى الباحث بعدة توصيات ، من أهمها :

الإستمرارية في تمويل المنظمات الأهلية بما يتفق مع أهدافها ، وتوفير مصادر ذاتية للمنظمات الأهلية ، للمحافظة على إستمرارية تقديم خدماتها بشكلٍ ثابتٍ .

21. دراسة (البلعاوي،2001) : بعنوان :"التربية على حقوق الإنسان واقع وآفاق" .

يهدف هذ البحث إلى التعرف على أهمية التربية إلى حقوق الإنسان وذلك على أكثر من صعيد ، على الصعيد العائلي (الأسري) ، وعلى الصعيد التعليمي (من رياض الأطفال إلى الجامعة) ، وكذلك على الصعيد الإجتماعي ، وعلى الصعيد الوطني العالمي .

وإعتمد الباحث (المنهج الوصفي التحليلي) في دراسته الحالية .

وتناول الباحث بيان أهمية التربية والتعليم ودورها في تنمية وإحترام حقوق الإنسان في المقدمة ، ثم معنى التربية وبيان أهميتها بصفة عامة وذلك في المبحث التمهيدي .

وقسم الباحث الدراسة إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تناول حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي ، في الجامعات الفلسطينية وفي غيرها من الجامعات العربية .

المبحث الثاني : تناول دور المنظمات غير الحكومية في مجال التربية على حقوق الإنسان ، في مجالات التثقيف ، والتوعية ، والإرشاد .

المبحث الثالث : تناول المعوقات التي تقف أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان ، وهي متعددة **منها** : معوقات فكرية ، وأيدولوجية ، ومنها أيضاً معوقات تربوية وأكاديمية، وكذلك معوقات سياسية وقانونية وإجتماعية .

وفي الختام أشار الباحث إلى مجموعة من التوصيات الواجب الأخذ بها ، سواء في مجال التربية على العموم ، أو في مجال التربية على حقوق الإنسان ، **أهمها** :

أ. الحاجة إلى تربية تحث على الإستفادة من جميع العلوم والمعارف الإنسانية التابعة للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها .

ب. الحاجة إلى تربية تقوم على الإيمان بكرامة الإنسان وحقوقه التي أقرتها الكتب السماوية ومواثيق حقوق الإنسان ودساتير الدول .

22. دراسة (أبو النصر، 2000) : بعنوان : " إتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة " .

وقد إستعرضت الدراسة تاريخ القانون الإنساني الدولي وتطور مبادئ حماية المدنيين ، ثم عرّف قانون جنيف وقانون لاهاي والقانون الدولي الإنساني ، وخصائصه ، ومبادئة ، وعلاقته بالقانون الدولي العام ، ثم إستعرض مبادئ حماية المدنيين في القانون الدولي الإنساني وخاصة إتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين زمن الحرب لعام 1949م ، والملحقين " البروتوكولين " الإضافيين لعام 1977م .

وإستعرض أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين ، وتطبيقاتها، والحقوق المترتبة عليها ، والقوة الملزمة لها .

كما ويتوسع في تطبيقاتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والموقف الإسرائيلي منها ، وموقف القانون الدولي والقرارت الدولية حيالها ، وكذلك المركز القانوني لمدينة القدس ومدى تطبيقات إتفاقية جنيف الرابعة بشأنها ، ثم يذهب إلى تطبيقاتها في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية ، وأخيراً يستعرض إنتهاكات (إسرائيل) في الأراضى الفلسطينية المحتلة وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة 1949م .

23. دراسة (نخلة،1999) : بعنوان : " مؤسساتنا غير الحكومية ودورها في فلسطين (نحو تنمية مجتمعية) " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع الفلسطيني وتعريف بالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث تاريخ نشأتها وأنواعها وأهدافها وأهم المشاكل التي تواجهها .

أهم نتائج وتوصيات الدراسة :

أ. إضطلاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بمهام متنوعة من النواحي الاقتصادية والصناعية والزراعية وخدمات التعليم والصحة والإغاثة .

ب. بروز دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشكل واضح في أوقات الأزمات مثل الإنتفاضة الفلسطينية الأولى (1987- 1993) .

ت. نقص الموارد المالية وعدم انتظامها يؤثر سلباً على إستمرار المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تقديم الخدمات .

ث. ضرورة إعتماد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على الموارد الذاتية من أجل التخلص من التبعية للممول الأجنبي .

الدراسات العربية :

1. دراسة (القاضي،2012) بعنوان : " علاقة الممارسات الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية وأداء العاملين وأثرهما على أداء المنظمات " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الممارسات الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أداء الجامعات الخاصة في الأردن ، لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم إستبانه (38) فقرة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة المكونة من (88) مفردة .

وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق هدف الدراسة ومنها المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وتحليل المسار واختبار (t) .

وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها ، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج **وأبرزها :**

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للممارسات الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أداء العاملين في الجامعات الخاصة في الأردن عند مستوى دلالة ($0 \leq 0.05$) .

ب. يوجد أثر أثر ذو دلالة إحصائية الإستقطاب والتعيين والتدريب والتطوير ومشاركة العاملين على أداء العاملين في الجامعات الخاصة في الأردن على مستوى دلالة ($0 \leq 0.05$) .

ت. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم التعويضات على أداء العاملين في الجامعة الخاصة في الأردن عند مستوى دلالة ($0 \leq 0.05$) .

ث. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الممارسات الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أداء الجامعات الخاصة في الأردن عند مستوى دلالة ($0 \leq 0.05$) .

وقد أوصت الدراسة بما يلي :

أ. ضرورة إشراك الإداريين في ممارسة الاستقطاب والتعيين مع مدير الموارد البشرية.

ب. العمل على تعديل نظم التعويضات بما يتلاءم مع توقعات العاملين في الجامعات الخاصة في الأردن.

تضرورة إعطاء العاملين في الجامعات الخاصة في الأردن فرصة للمشاركة في إتخاذ القرارات .

2. دراسة (أبو قاعود،2011) : بعنوان : " إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محأور تطوير الأعمال : دراسة تقييمية " .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى ممارسة أبعاد الشفافية ومدى توافر محاور تطوير الأعمال، وتحديد أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال في شركة الاتصالات الأردنية " أورانج ".

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

أ. لممارسة أبعاد الشفافية أثر ايجابي في تنمية الأجهزة الإدارية وتطوير أعمالها والتخفيف من درجة الممارسات السلبية .

ب. مستوى ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية جاء مرتفعاً، وأن المتوسط العام لمحاور تطويرالأعمال جاء مرتفعاً .

أما أهم ما أوصت به الدراسة :

أ. ضرورة ضمان مستويات عالية من الإفصاح المعلوماتي والمالي .

ب. صياغة تشريعات تتميز بالدقة والوضوح .

ت. رفع مستوى مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات .

3. **دراسة (حرب وآخرون،2011) : بعنوان : " واقع النزاهة والفساد في العالم العربي – خلاصة دراسة حالات ثماني بلدان عربية (2010–2009) " .**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع النزاهة في ثماني دول عربية (البحرين، الكويت، الأردن، المغرب، فلسطين، اليمن، الجزائر، لبنان) ومساعدة صناع القرار والساسة وفي مقدمتهم البرلمانيين ونشطاء منظمات المجتمع المدني، على بلورة مهام وأهداف وأولويات وطنية لمكافحة الفساد .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها :

أ. أن أهم أشكال الفساد في هذه الدول هي (الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الواسطة ونهب المال العام والابتزاز) .

ب. أهم أسباب الفساد هي : (ضعف الفصل بين السلطات، تدني مستوى الأجور للعاميلن، وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد) .

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والتى كان من أهمها :

أ. تبنى إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد جامعة للوسائل الوقائية والتحقيق الجنائي .

ب. تطوير وتقوية الأداء في الأجهزة الحكومية بما يضمن شفافية تقديم الخدمات العامة ومنح الرخص والأذون .

4. دراسة (الزيادي، 2011) : بعنوان : " دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر " .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المنظمات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في (مصر) .

وإعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتكونت عينة الدراسة من المسئولين والعاملين والمتطوعين في المنظمات الأهلية ، وإستخدم الباحث المقابلات الشخصية كأداة للدراسة .

وكان من أهم نتائج الدراسة :

أ. يوجد تأثير لدور المنظمات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية في مصر .

ب. لا تقدم المنظمات الأهلية مساعدات كافية لإقامة مشاريع صغيرة .

وأوصى الباحث بعدة توصيات ، **من أهمها :**

أ. ضرورة إهتمام المنظمات الأهلية المعنية بمعالجة مشكلة الفقر .

ب. الدمج بين أكثر من أسلوب من أساليب إستهداف الفقر .

5. دراسة (السبيعي، 2010) : بعنوان : " دور الشفافية والمساءلة الحكومية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى التزام القطاعات الحكومية بمدينة الرياض بتطبيق الشفافية .

وكانت أهم نتائج الدراسة :

أ. مستوى حرص القطاعات الحكومية على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لإزالة الغموض والضبابية عنها وإعلانها يعتبر متوسط .

ب. مستوى "التزام القطاعات الحكومية بالنشر والإفصاح عن تفاصيل بنود موازناتها بكل دقة ووضوح في توقيت محدد وآلية منتظمة" مستوى منخفض .

ت. مستوى التزام القطاعات الحكومية بمشاركة المواطنين في صنع سياساتها العامة مستوى منخفض جداً .

أما أهم توصيات الدراسة فكانت :

أ. ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية والقضائية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة وبالموارد المادية والتقنيات الحديثة .

ب. تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمساءلة وتبسيط إجراءات العمل واختصارها وإعلانها ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة .

ت. تطبيق الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمة عن بعد وتمكين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من الإطلاع على ما يتخذ من سياسات وتشريعات .

6. دراسة (الطراونة والعضايلة،2010) : بعنوان : " أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية " .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها :

أ. إن تصورات أفراد عينة الدراسة لكل من درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة كانت متوسطة لكل منها .

ب. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة تطبيق الشفافية بمجالاتها المختلفة مجتمعة ومنفردة على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة .

ت. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق الشفافية في الوزارات المبحوثة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، عدد سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، والمستوى الإداري) .

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

أ. تعزيزالوعي بين العاملين في الوزارات المبحوثة بمفهوم المساءلة وأهميتها وأهدافها وإيجابيات تفعيلها .

ب. ضرورة العمل على تعزيز مفهوم الشفافية في الوزارات المبحوثة، لما لها من دور إيجابي في تهيئة البيئة الملائمة لتحسين مستوى المساءلة الإدارية وزيادة فعاليتها اعتماداً على الشفافية في مختلف مجالات العمل .

ت. نشر المعلومات والإفصاح عن الشفافية وسهولة الوصول إليها من قبل جميع العاملين، وذلك من خلال إنشاء دائرة معلومات تقوم بتزويد الموظف بالمعلومات التي يحتاجها لتأدية مهامه الوظيفية بالسرعة المطلوبة .

7. **دراسة (النسور،2010) : بعنوان : " أثر خصائص المنظمة المتعلمة في تحقيق التميز المؤسسي** " .

هدفت هذه الدراسة إلي الكشف عن أثر خصائص المنظمة المتعلمة (التعلم المستمر، الحوار، فرق العمل، التمكين، الإتصال والتواصل) في تحقيق التميز المؤسسي (القيادة، الموارد البشرية، العمليات، المعرفة، التميز المالي) في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية .

ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم إستبانه شملت (50) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة .

وفي ضوء ذلك جري جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، حيث تكونت عينة الدراسة من (194) من موظفي الوزارة حملة البكالوريوس فما فوق .

وتم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحقيق أهداف الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج كان **أهمها** :

أ. إن مستوي إمتلاك خصائص المنظمة المتعلمة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية(التعلم المستمر، الحوار، فرق العمل، التمكين، الإتصال والتواصل) كان متوسطا.

ب. إن مستوي تطبيق أبعاد التميز المؤسسي في وزارة التعلم العالي والبحث العملي الأردنية (التميز القيادي، التميز بالموارد البشرية، التميز بالعمليات، التميز المعرفي، التميز المالي) متوسطاً .

ت. تمتلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية خصائص المنظمة المتعلمة عند مستوي دلالة (0.05) .

8. دراسة (ياسين، 2010) : بعنوان : " دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن " .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية في دعم التعليم في الأردن .

وإعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، مستخدماً الأسلوب النوعي التحليلي .

وأُجريت الدراسة على إدارة المنظمات الأهلية في الأردن وأصحاب القرار فيها أو من ينوب عنهم، وإستخدم الباحث المقابلات الشخصية كأداة للدراسة .

وكان من أهم نتائج الدراسة :

أ. أن المنظمات الأهلية لها تأثير على عملية التغيير الإيجابي ، ويعتبر التمكين والتنمية المجتمعية من الأهداف الاستراتيجية لها ، مما حقق بشكل إيجابي تغيير الفكر السائد في تقبل وجود المنظمات الأهلية في المنطقة العربية .

ب. أن المنظمات الأهلية تعاني من مشكلة نقص التمويل في دعم برامجها ومشاريعها المستمرة .

ت. تبين وجود شكلين أو نمطين لمصادر تمويل المنظمات الأهلية ، وهما التمويل أو الدعم الداخلي من قبل منظمات الدولة المحلية والمشاريع القائمة في الدولة ، والتمويل الخارجي من منظمات دولية خارجية .

ث. وأوصى الباحث بعدة توصيات ، **من أهمها :** قيام المنظمات الأهلية بتنفيذ مشاريع مدرّة للدخل، ذلك لأهمية دعم المشاريع ، وإحلال التمويل الذاتي بدل الخارجي .

9. دراسة (سيد، 2008) : بعنوان : " دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان " .

حيث تحدث فيها عن الدور النبيل لمنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان ، وفي ذلك تعرض لتعريف تلك المنظمات المحلية منها والدولية ، ومنظمات حقوق الإنسان عموماً، والتمييز بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، مع ذكر بعض المنظمات غير الحكومية في مصر والعالم .

ثم تعرض لدور هذه المنظمات في حماية حقوق الإنسان ، وعن آليات عملها ، وعن شكل ومضمون العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة ، مع التركيز على دورها في طريق الإصلاح التشريعي في كافة مجالات حقوق الإنسان .

وأوصى الباحث بعدة توصيات ، من أهمها :

قيام المنظمات غير الحكومية بعدة أنشطة لخدمة المجتمع ولكن ذلك غير كافي ليشعر المواطن بنتائج هذا الدور وهذه الخدمة .

10. دراسة (عبد النور، 2006) : بعنوان : " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر " .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الحكم الرشيد من المنظور السياسي عبر تطوره التاريخي، وتحليل أسباب ظهور هذا المفهوم وعلاقته بالتطور الديمقراطي، كذلك تتناول الدراسة دور منظومة الحكم الرشيد في تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع من قبل منظومة الحكم الرشيد المتمثلة في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وقد ركزت على دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على السياسات العامة، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع السعي إلى تحقيق إدارة أكثر رشادة. من خلال دراسة حالة عن منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وهي الأحزاب السياسية حيث يبرز دورها في المطالبة بتحقيق مبدأ المساءلة الحكومية، والشفافية، والمشاركة، والديمقراطية التي تمثل أهم مميزات الحكم الرشيد .

كما بينت الدراسة أن هذه الخصائص تتمثل في تسع خصائص هي: (المشاركة – حكم القانون – الشفافية – حسن الاستجابة – التوافق – المساواة في تكافؤ الفرص – الفاعلية – المحاسبة – الرؤية الاستراتيجية) **وكانت أهم نتائج الدراسة:** أن الجزائر تمتلك مؤهلات لمواصلة التقدم على طريق الحكم الرشيد، حيث تتوفر منظومة تشريعية وقانونية متطورة وراقية، وفرت البيئة السياسية المناسبة، ولكن يحتاج الحكم الرشيد إلى ضرورة تفعيل دور الاتصال السياسي بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب والقطاع الخاص .

11. دراسة (الشهوان ، 2004) : بعنوان : " مقومات الحكم الراشد في إستدامة التنمية العربية " .

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل اقتصادي للمؤشرات التي تقوم عليها المقومات الأساسية للحكم الرشيد، وتشخيص وتفصيل الركائز الأساسية منها على أنها دعائم لاستدامة التنمية العربية في العديد من البلدان العربية، حيث اختارت الدراسة عينة ضمت خمسة بلدان عربية اختيرت عشوائياً **وهي** : (الأردن – الجزائر – السعودية – العراق – مصر)، وركزت الدراسة على المؤشرات التالية: (المساءلة والتعبير – الاستقرار والعنف السياسي – فاعلية الحكومة – نوعية التنظيم والضبط – حكم القانون – ضبط الفساد).

وكانت أهم نتائج الدراسة : أن البلاد العربية كانت ولا تزال تعاني من آثار عميقة للفساد المستشري في أجهزتها الحكومية إلى الدرجة التي أعاقت التنمية الاقتصادية ، وعطلت استدامة التنمية البشرية بالقدر المطلوب للنهوض، وهدرت نسب كبيرة ومتزايدة من مواردها ، أن هناك خمس سمات للتنمية البشرية المستدامة تؤثر في حياة الناس هي :(التمكين والمشاركة – التعاون المشترك – العدالة – الأمن الاجتماعي – الاستدامة) .

وكانت أهم توصيات الدراسة : أن المقومات الرئيسة الحاسمة والمطلوبة للحكم الراشد في إستدامة التنمية العربية هي سيادة القانون وضبط الفساد والمساءلة والتعبير بشكل أساسي ، وأن مقومات الحكم الراشد وركائز التنمية المستدامة عبارة عن متلازمتين لا تفترقان ، ووجهين لحقيقة واحدة تؤكد أن تفاعلاتها تعمل في اتجاه واحد دوماً سلباً أو إيجاباً هي مقومات للتنمية ، وللتنمية المستدامة ، وأن فقر مقاييس حكم القانون وضبط الفساد والمساءلة جعل منها مقوضات للتنمية المستدامة .

12. دراسة (البنك الدولي،2004) : بعنوان : " إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– تعزيز التضمينية والمساءلة " .

هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة شاملة للتحديات والفرص التى تواجهها المنطقة في سعيها إلى النهوض باستراتيجيات جديدة للتنمية .

وأشارت نتائج الدراسة إلى :

أ. أن الفساد من أهم المظاهر البارزة والشائعة لإدارة الحكم السيء .

ب. وأن الفساد نتيجة مباشرة لانعدام المساءلة .

ومن أهم ما أوصت الدراسة به :

أ. للوصول إلى حكم جيد لا بد من ضرورة نشر المعلومات علناً " الشفافية " وتعزيز التنافسية عبر انتخابات حرة ونزيهة .

ب. تحسين المساءلة الداخلية من خلال الإصلاحات الإدارية ، وتفعيل دور المساءلة بشكل أكثر فاعلية .

ت. إصلاح الخدمة المدنية وجعلها أكثر مساءلة .

13. دراسة (الدسوقي ،2001) : بعنوان : " دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع " .

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تطور دور القطاع الخاص من الناحية النظرية مع التطبيق على تطور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، انطلاقاً من الجدل السائد في الجماعة العلمية حول ضرورة الانتقال بوضعية السلطة داخل المجتمع والدولة من مفهوم الـ (Governance) الذي ينهض على مسلمة قيام الحكومة بالدور الرئيس في ممارسة السلطة إلى مفهوم الـ Governance الذي يقول بمشاركة الأطراف الأخرى ومنها القطاع الخاص للحكومة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وكانت أهم النتائج: اتجاه معظم دول العالم إلى الاعتماد على القطاع الخاص بصفة رئيسة بما يرتبط بذلك من تغيير في دور الدولة .

مما يعني تغير مفهوم إدارة الحكومة لشؤون المجتمع سواء من الناحية النظرية أم التطبيقية، تطور العلاقة بين منظمات القطاع الخاص والحكومة من خلال الاعتماد على التحليل الكمي والتحليل الكيفي، فقد طرأ تطور ملموس في العلاقة، غير أن هناك تركيزاً شديداً في العلاقات الحكومية مع عدد قليل من رجال الأعمال، عدم قدرة منظمات القطاع الخاص على التأثير في شكل واتجاهات تغيير الحكومات من خلال الانتخابات.

14. **دراسة (أبو صفية، 2000م) : بعنوان : " معوقات الأداء الإداري التي تواجه المنظمات غير الحكومية : منظمات مختارة في الأردن " .**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بدور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال التعريف بأنواع هذه المنظمات وطبيعة الدور الذي تقوم به وتاريخ نشأتها والمشاكل والصعوبات التي تواجهها .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة :

أ. أن المنظمات الأهلية تقوم بالعديد من الخدمات كالخدمات الصحية والتعليمية والإغاثة الإجتماعية المختلفة للمحتاجين من الفلسطينيين .

ب. وأن هذه المنظمات قامت وتقوم بدور هام في نضال الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال وخاصة في فترة الإنتفاضة الأولى .

ت. وأن دور هذه المنظمات الأهلية كان أكثر بروزاً في عهد الإنتفاضة وأن هناك عدة صعوبات تعاني منها المنظمات الأهلية **مثل :**

قلة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع وإستمرار تقديم الخدمات ، وعدم تطوير واقع المنظمات الإداري بما يتلاءم مع تنامي حجم الخدمات التي تقدمها .

15. دراسة (عبد الله،1999) : بعنوان : **" قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد239، بيروت " .**

هدفت الدراسة التي تناولت قانون الجمعيات الأهلية والمسار الديموقراطي في مصر إلى التعرف على الفلسفة التي تحكم فكرة العمل الأهلي مدى التغير الذي يلحق هذه الفلسفة تبعاً للظروف السياسية والإجتماعية التي مرت بها مصر .

حيث خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها :

أ. أن دور المنظمات غير الحكومية يرتبط بالتحولات التي مر بها المجتمع المدني إذ كان لعمليات الإغاثة والتكافل الاجتماعي الأساس في نشاط هذه المنظمات .

ب. أن مستوى تحقيق العلاقة التفاعلية بين الحكومة والجمعيات الأهلية هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى وقدرة المنظمات غير الحكومية على التصدي لحالات الفقر وتمكين الفئات الاجتماعية من الحصول على حقها من الموارد والثروات .

الدراسات الأجنبية :

1. دراسة (Huque, 2011) : " دور المساءلة والحوكمة في تعزيز المزيد من الآليات البيروقراطية " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على ترتيبات المساءلة في بنغلادش والوقوف على نقاط القوة والضعف وإمكانات التحسين .ويشير تعريف المساءلة في تلك الدراسة إلى وجوب استجواب السلطة الأعلى) قانونية أو تنظيمية (عن الأعمال في المجتمع بشكل عام أو ضمن الوظيفة التنظيمية بوجه خاص .وتستدعي اللوائح المسؤولين في القطاع العام وأرباب العمل الخاص، ومزودي الخدمات للمساءلة عن أعمالهم وسياساتهم واستخدامهم الأموال العامة .واعتمدت الدراسة على مراجعة وتحليل الوثائق المنشورة والمعلومات والبيانات المحصلة من الزيارات الميدانية لمؤسسات بنغلادش .

وخلصت الدراسة إلى أن :

أ. النظام الإداري يحتكم إلى قواعد وإجراءات معقدة ودعم مؤسساتي ضعيف.

ب. آليات المساءلة الداخلية في المنظمات الإدارية غير فعالة، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ت. زيادة أهمية المطالبة بالمساءلة بعد أن سعت الأساليب الحديثة في الإدارة إلى تعزيز تمكين المديرين من إدارة المؤسسات لتحقيق الأهداف المرجوة.

ث. اللوائح الداخلية في المنظمات تحتاج إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان واللجان، والأحزاب السياسية، والإعلام .

ومن أهم توصيات الدراسة :

أ. ينبغي العمل بجدية نحو تعزيز آليات المساءلة الخارجية لضمان الحكم الصالح في بنغلادش.

ب. ينبغي العمل على دعم المزيد من الآليات والوسائل البيروقراطية لتسهيل المساءلة.

ت. ينبغي تعزيز القيم المرتبطة بالديمقراطية مثل سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وانتخابات حرة ونزيهة بهدف تطوير نظام المساءلة .

2. دراسة (Norman etal.,2010) : " أثر الشفافية والإيجابية على الثقة بالرؤساء وفاعليتهم " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشفافية على مستوى ثقة المرؤوسين في الرئيس وإدراكهم لفعاليته .وتمثلت عينة الدراسة في ٣٠٤ مشارك تم اختيارهم بشكل عشوائي في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية لاختبار فرضيات الدراسة التالية :توجد علاقة ايجابية بين تبني الرئيس للقدرات النفسية و ثقة المرؤوسين فيه .توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين شفافية اتصال الرئيس وثقة التابعين فيه .توجد علاقة ايجابية بين شفافية اتصال الرئيس وتقييم التابعين لفعاليته.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

أ. أن مستوى شفافية الرئيس ومستوى قدراته النفسية الايجابية تؤثر في درجة ثقة المرؤوسين وإدراكهم لفعاليته.

ب. إن العاملين أكثر ثقة بالمدير الذي يثق بقراراتهم ويقدم لهم المعلومات اللازمة لصنع القرارات، فالتحدي الأكبر ألا يكون التركيز على التنظيمات المنافسة، وإنما على العاملين في المقام الأول، فقد يشكل العاملون التهديد الأكبر أمام نجاح المنظمة.

ت. أن الإدارة التي تتبنى نظام اتصالات شفافة مع العاملين تستطيع التغلب على فترات الكساد التي تواجهها المؤسسة.

ث. ينتج عن إحساس المديرين بالثقة نتائج ايجابية تتمثل في الرضا، والالتزام، ومستوى متميز في الأداء.

ج. أن الإدارة التي تتعامل بشفافية في علاقاتها مع الجمهور الخارجي تمتلك سمعة جيدة.

أهم توصيات الدراسة :

أ. أوصت الدراسة بضرورة إتباع أساليب أكثر شفافية في التعامل مع المرؤوسين بهدف زيادة الثقة بالرؤساء خاصةً في أوقات تراجع أداء المنظمة.

ينبغي على الرؤساء أن يكونوا أكثر ايجابية في تعاملاتهم من خلال زيادة الثقة بقدرات المرؤوسين وإمكاناتهم، و التحلي بروح التفاؤل، والمرونة والتأقلم مع الأحداث المختلفة التي تتعرض لها المنظمة، والإصرار على تحقيق النجاح ووضع الخطط اللازمة لذلك.

3. دراسة (غولدستون، 2009) : وجاءت الدراسة الحديثة ، وهي تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة برئاسة القاضي : ريتشارد غولدستون ، وجاء التقرير بعنوان : " حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى " ، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة الثانية عشرة ،صدرت الترجمة بتاريخ 2009/12/12م .

وهي تتناول تفاصيل حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وإستندت البعثة في إعداد التقرير إلى تحليل مستقبل نزيه لمدى إمتثال الأطراف لإلتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي ، في ضوء النزاع الأخير في غزة (العدوان الحربي الإسرائيلي على غزة) ، إستندت إلى معايير التحقيق الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة ، كما إعتمدت البعثة نهجاً شاملاً بشأن جمع المعلومات وإلتماس الآراء .

حيث أجرت البعثة (188) مقابلة فردية إستعرضت أكثر من (300) تقرير وإفادة ومستندات أخرى ، وأبحاث أجريت بمبادرة منها أو وردت إليها رداً على نداء منها لتقديم إفادات ومذكرات شفوية ، وهو ما يبلغ في مجموعه أكثر من (10.000) صفحة ، و(30) شريط فيديو ، و1.200صورة فوتوغرافية .

ويقع التقرير في (575) صفحة باللغة الإنجليزية ،ويتوزع في (30) فصل .

حيث شمل التقرير أهم الوقائع والإستنتاجات القانونية التي جاءت نتيجة تحقيق البعثة خلال زيارتها الميدانية لقطاع غزة و خلال إجتماعاتها في جنيف بسبب رفض (إسرائيل) دخول البعثة حدودها وهي :

أ. إنتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة) سواءً المقترنة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ، أو الأجهزة الأمنية .

ب. إنتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، المرتكبة من قبل الإحتلال ، وأيضاً القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع من جانب أجهزة السلطة الفلسطينية .

ت. إنتهاكات حقوق الإنسان في (إسرائيل) ، والتي تناولت تأثير إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من جانب الجماعات الفلسطينية على المدنيين ، وقمع حكومة إسرائيل للمخالفين في داخل إسرائيل ، ومنع حق الوصول للمعلومات ، وسوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الختام وضعت البعثة في الفصل الثلاثين ، الذي يتضمن أيضاً موجزاً بالإستنتاجات القانونية ، والعامة بشأن التحقيقات التي أجرتها .

ثم قدمت توصياتها إلى عدد من هيئات الأمم المتحدة وإلى (دولة الإحتلال) والسلطات الفلسطينية المسؤولة ، وإلى المجتمع الدولي بشأن المحاسبة عن الإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ، والتعويضات ، والإنتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان .

والحصار والتعمير (أي إعادة الإعمار) ، وإستعمال الأسلحة والإجراءات العسكرية ، وحماية منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان.

4.دراسة (Seyoum &Manyak, 2009) : " أثر شفافية القطاع الخاص والعام على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية " .

حيث أجرت جامعة جنوب شرق نوفا في فلوريدا تلك الدراسة لتختبر دور شفافية القطاعين العام والخاص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان النامية، وتعرف الدراسة شفافية القطاع العام بتوفير معلومات واضحة عن القواعد والإجراءات الحكومية وشفافية التشريعات واللوائح، وترتبط الشفافية في القطاع العام بدرجة الفساد والرشوة وحقوق الملكية والكفاءة البيروقراطية، وسيادة القانون، أما شفافية القطاع الخاص فتشير إلى كشف الشركات المنتظم والمستدام عن الأوضاع المالية والمحاسبية إلى الجهات الخارجية والحكومة ، وقد تم اختيار ٨٢ دولة من الدول النامية في مناطق جغرافية متنوعة في حين استوفيت بيانات ٥٨ دولة، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين المتغير التابع الاستثمارات الأجنبية وعدة متغيرات مستقلة شفافية القطاع العام والخاص .

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

أ. وجود علاقة ايجابية طردية قوية بين شفافية القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة .فكلما زاد مستوى الشفافية في القطاع الخاص زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب. تؤثر شفافية القطاع الخاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة أكبر من شفافية القطاع العام في الدول النامية.

ت. تؤكد نتائج الدراسة على ضرورة تحسين أداء القطاع العام من خلال تخفيض الفساد وزيادة توفير العمالة الماهرة .ويتضح أن للقطاع العام دوراً محدودا في التأثير على الاستثمارات الأجنبية؛ ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك افتقار هذا القطاع إلى البيروقراطية الماهرة والمتمكنة والخالية من الفساد والقادرة على

توفير معلومات دقيقة وصادقة .وينبغي أن يتغير هذا الدور المحدود إذا تولدت الإرادة الحقيقية لتلك الدول في جذب الاستثمارات إليها .

أهم توصيات الدراسة :

أ. ضرورة العمل على توفير بيئة عمل جيدة في القطاع الخاص من خلال توفير معلومات مالية ومحاسبية منتظمة ودقيقة وصادقة.

ب. يمكن للدول النامية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية بتوفير الإفصاح عن المعلومات المالية المطلوبة في حينها، فتلك المعلومات تساعد المستثمر في تقييم أداء الشركة بدقة.

ت. تسهيل شفافية القطاع الخاص من قبل الحكومة المضيفة، وذلك بتوفير البناء القانوني المطلوب والقواعد الموحدة لنشر التقارير المالية .وينبغي أن يتم إعداد التقارير المالية بانسجام أكبر مع المعايير الدولية.

ث. تعظيم قيمة المعلومات التي يقدمها القطاع العام حول الاستثمارات المتوقعة من خلال العمل على وضع سياسات محددة ودقيقة للقضايا التي تؤثر بشكل مباشر على أعمالهم التجارية والحد من ممارسات المسؤولين في القطاع العام التي ترسخ مظاهر الفساد.

5.دراسة (Svensson,2007) : " المتطلبات القانونية للشفافية في التعيينات والحوافز في مؤسسات التعليم العالي السويدية " .

تناولت هذه الدراسة البيئة الإدارية لمؤسسات التعليم العالي في السويد، وتهدف إلى توضيح متطلبات الشفافية الإدارية والقانونية في التعيينات والحوافز في مؤسسات التعليم العالي السويدية. وقد اعتمدت الدراسة على مراجعة النصوص القانونية، والتي من ضمنها القانون الذي ينص على أن تكون جميع الوثائق والمعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات متاحة ويمكن للجمهور الوصول إليها بسهولة إلا إذا ظهرت أسباب جوهرية تمنع ذلك على أن تخضع مؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة لمبدأ حق الجمهور في الوصول للوثائق الرسمية .

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

أ. تتوفر درجة عالية من الشفافية في جميع مراحل اتخاذ القرارات في التعيينات والحوافز في قطاع التعليم العالي السويدي.

ب. تتضمن متطلبات الإفصاح عن جميع مراحل العمليات الإدارية أن تخضع الإجراءات والقرارات للتدقيق من قبل مراقبين خارجيين .ويؤدي ذلك إلى التعامل بايجابية مع جميع القضايا، وتقليص إمكانيات التحيز والسلوكيات السلبية الأخرى.

ت. تؤدي الشفافية في إجراءات التعيين المتبعة إلى ضمان جودة المخرجات وجودة الرقابة في الإدارة.

ث. ظهرت بعض نقاط الضعف في نظام الإدارة في المؤسسات المبحوثة ومنها عدم المرونة في بعض أجزاء النظام، وعدم الشفافية في قضايا محددة، ومع ذلك توصلت الدراسة الحالية إلى أن المتطلبات القانونية في إجراءات التعيين والحوافز في قطاع التعليم العالي السويدي يتمتع بمستويات مرضية من الشفافية، والتي تعتبر أساساً راسخاً لضمان جودة الأداء في تلك المؤسسات.

وكانت أهم توصيات الدراسة :

أ. التشجيع على المزيد من الانفتاح والممارسات العادلة في إجراءات التوثيق واتخاذ القرارات.

ب. المقارنة بين الدول المختلفة فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية الشفافة والإجراءات المترتبة على ذلك بهدف ضمان تحقيق الشفافية المنشودة.

6 . دراسة (Crown Eleine,2007) ، حملت هذه الدراسة عنوان : " أثر الحكم الراشد على التنمية السياسية في جنوب أفريقيا " .

وقد أشارت الدراسة إلى ضرورة أن تجد التنمية السياسية الإهتمام الذي تستحقه، سواء في البحوث العلمية أو في الرأي العام ، إلى مصطلح الحكم الراشد بمعاييره الثلاثة : الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بحاجة إلى إصلاح، كما بينت الدراسة أن التنمية السياسية تعنى بنظام الحكم والعلاقة بين التبادلية بين المجتمع والأفراد في جانب، والدولة في الجانب الآخر.

وبينت الدراسة أن أهم مقاييس التنمية السياسية وكفاءتها هو المشاركة، ومحاربة الفساد، وشفافية ومؤسسية نظام الحكم والسلطة، اللتان تسمحان بالمحاسبة لأجهزة الدولة، وأصحاب المناصب التشريعية والتنفيذية السياسية والتنفيذية فيها.

حيث أن الدراسة مهمة وفقاً للمعالجة التى قدمتها وذات صلة قوية بموضوع الدراسة الحالية، خاصة أنها بينت بعضاً من آثار الفساد على المستوى الاجتماعى، خاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة، كما ربطت بين معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، موضحة ضرورة المعالجة الشاملة لآثار الفساد، والتي بدونها – أي المعالجة الشاملة – لا يمكن الفكاك من آثار الفساد.

7.دراسة (Fairbanks, 2005) : " الشفافية في عملية الاتصالات الحكومية من وجهة نظر المتصلين " .

حيث قدمت الدراسة تصوراً لدور الشفافية في عملية الإتصال في هيئات الحكومية الفيدرالية الأمريكية من وجهة نظر المتصلين .

وتم جمع البيانات من (18) مقابلة مهيكلة مع القائمين على عملية الاتصال المهنيين في مختلف الهيئات والأقسام في الحكومة الفدرالية .

وتناولت الدراسة بالبحث السؤال التالي : " كيف يقيم ويمارس القائمين على عملية الاتصال في الإدارة العامة الشفافية؟ " .

كما تناولت أسئلة المقابلات القضايا التي تعزز وتعرقل الممارسات الشفافة في تعاملات الحكومة.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي :

أ. تؤدي زيادة الانفتاح في المنظمات إلى تحسين الأداء والثقة التنظيمية .وتشير الدراسة إلى أن الشفافية من وجهة نظر المتصلين تعني المشاركة المفتوحة لمعلومات المنظمة التي تعزز بدورها المساءلة التنظيمية.

ب. تؤثر العوامل الشخصية والتنظيمية والموارد في درجة ممارسة الشفافية في المنظمة .وقد تمثلت العوامل الشخصية التي تؤثر في الشفافية في الخوف (الخوف من تشويه المعلومة) ، مما يعكس تراجع أداء المنظمة ، وعدم فهم المعلومة أو إساءة فهمها أو إساءة استخدامها مما يؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس على مهنة الموظف والقناعة الشخصية بأهمية الشفافي .

ت. في حين تتمثل العوامل التنظيمية في تأثير المسؤول على المتصلين، بالإضافة إلى المؤثرات الثقافية كالاتصالات الداخلية ورسالة المنظمة وسياستها وتبلور عامل الموارد في الوقت وتوظيف العمالة الماهرة والاستغلال الأمثل للأموال.

ث. تعتبر المعلومات الدقيقة وتوفرها عند الحاجة إليها من العوامل الرئيسية في ممارسة الشفافية في المنظمات.

ج. تحقق الشفافية متطلبات الحكومة الديمقراطية وذلك من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات ودعم مؤسسة حرية الصحافة.

ح. تؤثر الشفافية على زيادة فهم الجمهور لممارسات الحكومة وأنشطتها.

وأوصت الدراسة بما يأتي :

أ. ضرورة العمل على زيادة وعي كل من له مصلحة بالمنظمة والاهتمام بهم وباحتياجاتهم والاستفادة من التغذية الراجعة، فالمنظمات التي تهتم باحتياجات المستفيدين من خدماتها تحقق نجاحا اكبر من المنظمات المنكفئة على ذاتها.

ب. ضرورة تكاثف جهود المتصلين والمديرين لخلق ثقافة تنظيمية تعزز مبدأ الشفافية في المنظمة ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم مشاركة المتصلين في إدارة المنظمة وتحسين الاتصالات الداخلية وفهم العلاقة التي تربط رسالة المنظمة بالشفافية في العمل الإداري.

ت. ضرورة تحديد المجالات التي تهم المواطنين فيما يتعلق بالمعلومات عن الحكومة لتوفير أدوات تحدد أي المعلومات التي ينبغي على الحكومة تعميمها.

ث. ضرورة القيام بدراسات كمية لقياس الشفافية في اتصالات الحكومة بحيث توفر معلومات دقيقة لمن يحتاجها كما ينبغي إعداد دراسات تقيس مدى رضا المواطنين عن ممارسات الحكومة الشفافة.

8. دراسة (Mclvor, et al.,2002)، بعنوان : " تكنولوجيا الإنترنت ودورها في دعم الشفافية في مؤسسات القطاع العام " .

حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تكنولوجيا الإنترنت في تحقيق الشفافية في منظمات القطاع العام وأثر ذلك على تفاعل المنظمات مع البيئة المحيطة بشكل عام والمستفيدين من خدماتها بشكل خاص يؤدى هذا التغيير إلى إحداث تغيراً ملحوظاً في طريقة تفاعل منظمات القطاع العام مع البيئة المحيطة وتحديداً مع أولئك المستفيدين من الخدمات التى تقدمها.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

أ. تؤثر عملية التواصل المباشر باستخدام تكنولوجيا الانترنت تأثيراً واضحاً على التدفق الحر للمعلومات عن المنظمة.

ب. إن المنظمات التي لم تتبنى نظام التكنولوجيا في خدماتها ستواجه عراقيل كبيرة في تحقيق الفعالية وتوصيل الخدمات للمواطنين، وبخاصة في ظل عجز موازناتها.

وأوصت الدراسة بما يلي :

أ. العمل على تغيير الثقافة السائدة داخل المنظمة لتسهيل تقبل الموظفين للخدمات الجديدة، وبخاصة أن المسيطر الرئيسي لتعاملات منظمات القطاع العام لا زال بيروقراطية الآلات.

ب. ينبغي العمل على توعية جميع العاملين في جميع منظمات القطاع العام بأن تكنولوجيا الانترنت لا يمكن الاستغناء عنها إذا ما أرادت المنظمات تحقيق النجاح، وضمان تواجد أعلى مستويات الشفافية الداخلية والخارجية.

ت. ينبغي إلحاق العاملين بمزيد من الدورات التدريبية في كيفية استخدام تكنولوجيا الانترنت لتنمية المهارات المطلوبة.

9. دراسة (Amabile and Sensabaugh، 1992) ، بعنوان " الابداع في منظمات المصادر البشرية والتطوير في الولايات المتحدة الامريكية " .

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد العوامل التي تؤثر على الإبداع الإداري والتطوير في المنظمات سلباً أو إيجاباً .

ومن أبرز النتائج التي أظهرتها الدراسة :

عدم توفر المكافآت الملائمة , وغياب جو الحرية فيما يتعلق بإختيار وتقارير الأعمال المراد إجازتها , وغياب الدعم الفني والاجتماعي للإبداع الإداري والتطوير داخل المنظمة .

ومن توصيات الدراسة :

توفير الدعم الفني و المالي وإعطاء مساحة من الحرية للموظفين لخلق الروح الإبداعية و التطويرية في المنظمة .

10. دراسة (hoy and Miskel 1992) ، : بعنوان " الإدارة التعليمية : Educational Administration " .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة :

توصلت نتائج دراستهما حول تطوير دور الإداري كقائد تربوي (في المؤسسة) وإتساع مجالات عمله ، إلى أن هذا الدور يستوجب إمتلاك المهارات القيادية على التغيير للأفضل ، ودفع عجلة المنظمة بعوامل القوة والتقدم ، وبث عوامل الإبداع والإبتكار والتجديد والتغيير، لضمان دينامية المنظمة .

وذلك بمشاركة مستوياتها الإدارية المختلفة مشاركة فعالة لإصدار قرارات رشيدة لتحقيق هدف التغيير ، حيث يحتاج التغيير إلى إستعداد المنظمة لتقبل التجديد ، وذلك بالتنسيق ما بين المستويات الإدارية العليا والوسطى والتنفيذية .

بالإضافة إلى جمع المعلومات الدقيقة للتخطيط للتغيير ، ووضع الإستراتيجيات السلوكية التي تهدف إلى التأثير في العاملين وقيمهم وإتجاهاتهم وتحقيق رضاهم .

التعليق على الدراسات السابقة :

1 - تعليق عام على الدراسات السابقة :

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ، ثبت للباحث أنها ثرية بالمعلومات من حيث تناولها لتاريخ نشأة المنظمات غير الحكومية وآليات عملها ودور الإدارة العامة في تحديد تلك الآليات والبرامج المراد تنفيذها من قبل تلك المنظمات ، مما يفيد في الإطار النظري للدراسة .

كذلك فقد تم إستعراض أهم الآراء ووجهات النظر لأهمية المنظمات في عملية التنمية من بيئات ومجتمعات مختلفة وتحقيق التنمية ودورها في خدمة مجتمعاتها , بما يحقق الإستفادة من تجارب الدراسات السابقة في بلدانهم المختلفة .

بينما إتضح أن القليل من تلك الدراسات تطرقت لموضوع أمن المواطن أو حقوق الإنسان وأثر المنظمات غير الحكومية عليه ودور هذه المنظمات في تحقيق الأمن للمواطن أو إبراز أهمية قضية حقوق الإنسان من عدمها ، مما يعزز ضرورة إجراء هذه الدراسة لما لعلم حقوق الإنسان من أهمية في حياة الناس وضرورة تحقيقها لضمان أمن وسلامة المجتمع بجميع مكوناته .

حيث إن كل باحث تناول دراسته وفقاً لرؤيته البحثية من خلال الأهداف والمنهجية والنتائج والتوصيات ، فقد أجريت على قطاعات مختلفة منها القطاع العام و القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية .

وقد إتفقت هذه الدراسة الحالية مع الدراسات الأخرى في بعض المتغيرات ولكنها إختلفت معها في طبيعة البيئة والمكان الذي أُجريت فيه ، حيث أجريت الدراسات الأخرى على مجتمعات مختلفة عن مجتمع الدراسة الحالية (منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية) .

2 - أوجه الإستفادة و نقاط الإلتقاء أو الاختلاف مع الدراسات السابقة :

أ) أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة :

1. تحديد مشكلة الدراسة بشكل واضح .
2. بناء فكرة الدراسة وتحديد وجهتها ومنهجيتها وأهميتها وأهدافها .
3. تحديد المتغيرات اللازمة لإجراء الدراسة وإعداد الخطة لها .
4. الإستفادة من المراجع والدوريات والدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة .
5. تحديد أداة الدراسة والاستفادة في تصميم الإستبيان الخاص بالدراسة .
6. ساعدت الباحث على تجنب دراسة قضايا سبق وأن تناولها غيره من الباحثين .
7. الإستفادة من النتائج والتوصيات .

ب) نقاط الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

1. منحت الدراسة الحالية أهمية ذات قيمة تتوافق مع أهمية معايير حقوق الإنسان في الوقت الحاضر وهذا يتقاطع مع إهتمام عالمي بهذا الموضوع .
2. ركزت الدراسات السابقة على أهمية متغير الشفافية والمسائلة أحياناً وعلى الدور والإنجاز والأثر أحياناً أخرى وذلك في عملية انجاز وتطوير أداء المنظمات وهذا يتفق مع دراستنا التي تضمنت الشفافية والمسائلة و الدور والأهمية في قضية حقوق الإنسان .

ج) نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة و ما يميز هذه الدراسة :

1. ركزت الدراسة الحالية على معيار (الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني) كمتغير تابع يتأثر بالمتغير المستقل (دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية) ، ومن خلال الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها تعتبر من أوائل الدراسات التي تحاول أن تربط معايير الدفاع عن المواطن الفلسطيني بالأداء المؤسسي الأمر الذي يعطي هذه الدراسة جانباً من التميز والحداثة .
2. تعتبر الدراسة الحالية من أول الدراسات التي طبقت على منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية رغم أن بعض الدراسات ركزت على دراسة جانب أو دور أو معيار معين ولكن دراستنا تركزت على دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .
3. أغلب الدراسات ركزت على دراسة الجانب التنموي أو الإغاثي أو الأداء الإداري لمنظمات ومؤسسات بعينها وهذا يعتبر ميزة للدراسة في الكشف عن أهمية ودور هذه المنظمات أو المؤسسات المختلفة والتي تعاني من مشاكل كثيرة في ظل المتغيرات والمعطيات المتنوعة .
4. وإستكمالاً لجهود الباحثين في مجال المنظمات غير الحكومية عامة ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية خاصة , ومن خلال عينات مختلفة وجديدة لم يسبق تناولها من قبل وبالإستناد إلى حصيلة الدراسات السابقة وما تناولته من عناصر يسعى الباحث من خلال هذا الدراسة إلى التعرف على"دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني".

وتضيف الدراسة التي نحن بصددها عدة نقاط من أهمها :

1. تناول الباحث دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ودراسة دورها في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .
2. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق ، حيث أن مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات الحقوقية الفلسطينية .
3. فكرة هذه الدراسة تتناول دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ودراسة دورها في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني و إبراز العنصر البشري ودوره في تحقيق هذه المنظمات لأهدافها .

ومجمل القول :

فإن الدراسات السابقة لها دور مهم في تعزيز الدراسة الحالية ، وإنضاج مساراتها ، فبالرغم من وجود بعض الإختلافات في الأهداف أو الأدوات أو الأساليب .

إلا أنها أكسبت الباحث سعة في الاطلاع لكل جوانب موضوع الدراسة ، ويأمل الباحث في أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة إلى المكتبة العربية .

جدول الفجوة البحثية :

ملخص الدراسات السابقة	أهم نقاط التركيز	الدراسة الحالية
ركزت على التطوير التنظيمي فقط وبعض الدراسات ركزت على دور رؤساء المؤسسات والمنظمات الأهلية في التطوير التنظيمي .	لم تركز على منظمات حقوق الانسان الفلسطينية ودورها في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .	تركز على منظمات حقوق الانسان الفلسطينية ودورها في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .
التعرف على واقع البنى التحتية والهياكل الادارية في المنظمات الاهلية.	لم تركز على واقع التطوير التنظيمي في منظمات حقوق الانسان الفلسطينية ودورها في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني.	تركز على واقع التطوير التنظيمي في المنظمات والمؤسسات القانونية والحقوقية .
التعرف على دور القيادات الإدارية في إحداث التطوير والتغيير التنظيمي .	لم تركز على واقع القيادات الادارية في المؤسسات والمنظمات الحقوقية .	تركز على واقع القيادات الادارية في المؤسسات القانونية والحقوقية .
تقييم دور القيادات الإدارية في رسم السياسات داخل المؤسسات والمنظمات الأهلية .	لم تركز علي الجوانب الادارية الأخرى أو التطوير الاداري في منظمات حقوق الانسان .	تركز علي الجوانب الادارية الأخرى أو التطوير الاداري في منظمات حقوق الانسان الفلسطينية .
التعرف على أثر التطوير التنظيمي على فعالية القرارات الإدارية في المؤسسات والمنظمات الأهلية .	لم تركز على دور القيادات في التطوير التنظيمي في منظمات حقوق الانسان .	تركز على دور القيادات في التطوير التنظيمي في منظمات حقوق الانسان الفلسطينية وسبل التطوير أيضاً .
التعرف على عناصر العمل الاستشاري ومداخله ، وأهم التحديات التي تواجهه ، وإلقاء الضوء على أهم الفروض والقيم الخاصة بالتطوير التنظيمي للمنظمات الأهلية .	لم تتحدث الدراسة أيضا عن دور القيادات أو العاملين في التطوير التنظيمي علي الرغم أنها تناولت عناصر التطوير التنظيمي .	تركز هذه الدراسة أيضا على دور القيادات الإدارية في تطوير النظم الادارية في المؤسسات الحقوقية .
التعريف بدور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال التعريف بأنواع هذه المنظمات وطبيعة الدور الذي تقوم به .	لم تتناول الدراسة عملية التطوير التنظيمي في منظمات حقوق الانسان الفلسطينية واكتفت بإظهار دور المنظمات في التنمية .	تركز هذه الدراسة على تنمية قدرات العاملين الادارية في المؤسسات الحقوقية والتي من شأنها تحسين الاداء وتحقيق التقدم التنظيمي .
معرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين (في المستويات الإدارية العليا والوسطى) في المنظمات الأهلية للاتجاه نحو التغيير التنظيمي .	لم تتناول الدراسة جوانب التطوير التنظيمي واكتفت بدراسة وجهة نظر العاملين نحو التغيير التنظيمي .	تركز الدراسة علي جوانب التطوير التنظيمي كأساس لنجاح القيادات الحقوقية في التطوير التنظيمي في المؤسسات القانونية .

الفصل الثالث:

المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان

- **المقدمة .**

المبحث الأول : حقوق الإنسان .

المبحث الثاني : المنظمات الأهلية .

المبحث الثالث : منظمات حقوق الإنسان .

المبحث الرابع : التعريف بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .

المبحث الخامس : الدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .

الفصل الثالث : المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان

المقدمة :

يتناول هذا الفصل المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان ، حيث تم تقسيمه **إلى** : المقدمة وخمسة مباحث : المبحث الأول : حقوق الإنسان ، المبحث الثاني : المنظمات الأهلية ، المبحث الثالث : منظمات حقوق الإنسان ، المبحث الرابع : التعريف بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ، المبحث الخامس : الدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .

المبحث الأول : حقوق الإنسان :

تعريف حقوق الإنسان :

يستخدم إصطلاح حقوق الإنسان للإشارة إلى المطالب التي يتعين الوفاء بها لجميع الأفراد ودونما أي تمييز بينهم سواء بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو أي محدد آخر ، ويجب أن تكفل للأفراد جميعاً التمتع بهذه الحقوق أو المطالب بحكم كونهم بشراً ، أو بإعتبار أن وجودهم بهذه الصفة لا يتحقق إلا بذلك .

فنجد أن " رينيه كاسان " أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1968م ، قد عرفه على أساس أن "علم حقوق الإنسان " **هو** " فرع خاص من فروع العلوم الإجتماعية ، موضوعه هو دراسة العلاقات القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية ، مع تحديد الحقوق والخيارات الضرورية لتفتح شخصية كل كائن إنساني". وبالتالي فهذا التعريف يفترض قيام علم حديث إسمه " علم حقوق الإنسان " بحيث يكون معيار هذا العلم **هو** " الكرامة الإنسانية " (زيادة، 2000: 16) .

كما عرفه الفرنسي "إيف مادجيو" في كتابه " حقوق الإنسان والحريات العامة " : " موضوع حقوق الإنسان " **هو**" دراسة الحقوق الشخصية المعترف بها وطنياً ودولياً ، والتي في ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى " (السندك ، 1996 : 9) .

و" حقوق الإنسان " تعرف وفقاً لذلك ضمن حالة الطبيعة **وهي** " حالة الحرية والمساواة التي يكون عليها الناس قبل أن تقوم فيهم سلطة تحد من حقهم في ممارستها " (الجابري ، 1993: 83) .

كما يمكن تعريف " حقوق الإنسان " **بأنها** " المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس ، من دونها، أن يعيشوا بكرامة كبشر " فنجد أن " حقوق الإنسان " **هي** " أساس الحرية والعدالة والسلام ، وأن من شأن إحترام حقوق الإنسان أن يتيح إمكانية تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة " .

يجد الباحث من التعريفات السابقة أن تعريف " رينيه " " لحقوق الإنسان " كعلم أو دراسة أو فرع من فروع العلوم الإجتماعية .

وكذلك "إيف مادجيو" إعتبر تعريفه " لحقوق الإنسان " بأنه نظرية دراسة في مجال حقوق الإنسان .

و يجد الباحث أن تعريف " الجابري " هو الأقرب لتوصيف " حقوق الإنسان " ضمن الحالة الطبيعية ، حيث عرفها " الجابري " بأنها : " حالة الحرية والمساواة التي يكون عليها الناس قبل أن تقوم فيهم سلطة تحد من حقهم في ممارستها " .

وهي أقرب تعريف إلى موضوع الدراسة .

أهداف التعرف على مباديء حقوق الإنسان :

تتمثل أهم الأهداف المراد تحقيقها من خلال التعرف على مباديء حقوق الإنسان **فيما يلي:** (لبد ، 2005 : 64-65) .

1. تنمية الشخصية الإنسانية وإزدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية ، وتجذير إحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الإجتماعي والممارسة الديمقراطية .
2. تعزيز وعي الناس – نساءً ورجالاً – بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة إجتماعية وإقتصادية وثقافية وسياسية ، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها ، وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات .
3. توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب ، وتعزيز إحترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وإزدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب .
4. إغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف والإرهاب ، وتعزيز اللاعنف ومناهضة التعصب وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية .
5. تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل وعلى إحترام حقوق الإنسان ، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير ، والحق في مقاومة الاحتلال ، ودمقرطة العلاقات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي ، بحيث تعكس المصالح المشتركة للبشرية .

الخطوات الواجب إتخاذها لتفادي معوقات نشر ثقافة حقوق الإنسان :

في ضوء ما سبق يمكن القول بوجود العديد من الخطوات التي تساهم في تفادي العقبات التي تقف عائقاً أمام تعلم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني **والتي تتمثل فيما يلي** : (إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، 2000) .

1. إزالة كافة القيود على حريات الرأي والتعبير والتجمع والحريات الأكاديمية ، بما يتسق مع مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً ، وإزالة القيود أمام حق إمتلاك وإدارة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .
2. وضع خطط وطنية تنموية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، بإعتبار ذلك أفضل مساهمة في تعزيز الشعور بالإنتماء والمواطنة ، للمساهمة في رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمعات بحقوق الإنسان الشعوب هو خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان وحقوق الأوطان.
3. تضمين حقوق الإنسان في مناهج التعليم النظامية الرسمية وغير النظامية ، وإدراج مادة حقوق الإنسان في التعليم الجامعي ، والدراسات العليا .
4. إدراج مادة حقوق الإنسان في برامج تدريب المدرسين ، وتأهيل المحامين والقضاة والأطباء ، ورجال الإعلام والدين والجيش والبوليس والموظفين في الإدارات العامة، والمشتغلين بالفنون .
5. إنشاء مؤسسات وطنية سليمة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، وتعزيز دور المنشأ منها ، وتنسيق جهود إنجاز الخطط الوطنية بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية العربية .
6. إيلاء عناية خاصة للدور الذي يمكن أن تلعبه الفنون والآداب في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، بما لها من قدرات خاصة على مخاطبة وجدان البشر دون مواعظ جافة، والإنطلاق من معرفة الواقع المعاش ، وتطوير مواد تعليمية غير تقليدية لهذا الغرض (أفلام ، مسرحيات وغيره) .
7. حث خبراء التعليم على تطوير مناهج لتعليم حقوق الإنسان تخاطب الوجدان فضلاً عن العقول ، ولا تحصر مهمتها في نقل المعارف ، بل تسعى إلى تطوير السلوكيات والتفكير النقدي ، بما يساعد على خلق بيئة ثقافية تكفل حماية الحقوق الفردية والجماعية وتعزز بناء دولة الحق والقانون .
8. ومن الضروري أن تأخذ هذه المناهج بعين الإعتبار الإرتكاز على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ، وإستلهام الثقافة الخاصة بالشعب الفلسطيني ، وتجربته التاريخية في مقاومة كافة أشكال الظلم السياسي والاجتماعي والثقافي .

9. دعوة الأحزاب السياسية الفلسطينية إلى إعلان إلتزامها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والعمل على إبراز وتعزيز مضامين حقوق الإنسان في برامجها السياسية وممارستها الميدانية ، وإعمال الممارسات الديمقراطية داخلها ، وإيلاء الإهتمام بثقافة حقوق الإنسان في برامج إعداد الكوادر الشابة .
10. حث وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة على الإهتمام بتعزيز قيم حقوق الإنسان والتعددية والتنوع ، وتجنب كل ما هو من شأنه إذكاء مشاعر الكراهية العنصرية أو الدينية أو تحقير الرأي الآخر ، أو إمتهان الكرامة الإنسانية .
11. وحث نقابة الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على مراقبة مدى إلتزام وسائل الإعلام بمواثيق الشرف المهنية في هذا المضمار ، ودعوة مؤسسات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية لتبني برامج خاصة لتدريب الإعلاميين .
12. حث مؤسسات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية على تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من وسائل الإعلام – وخاصة المرئية والمسموعة منها – في نشر ثقافة حقوق الإنسان بما في ذلك إنشاء منابر وبرامج خاصة وإستخدام التقنيات الحديثة لهذا الغرض.
13. العمل على دراسة مكونات الثقافة الشعبية التي تشكل إدراك الإنسان ، بهدف التوصل إلى الخطاب المناسب لنشر ثقافة حقوق الإنسان .
14. دعوة المفكرين وعلماء الدين إلى تضمين برامج حقوق الإنسان ضمن قيم وتقاليد المجتمع .

المبحث الثاني : المنظمات الأهلية :

إن أهم ما يميز المنظمات الأهلية عن غيرها من المنظمات هي رسالتها والغرض من إنشائها ، فالمنظمات الخاصة كان الغرض من إنشائها **هو** " تحقيق الربح " ، والمنظمات الحكومية وُجِدَت " للدفاع عن البلاد وحماية مكتسباتها وأمنها القومي ، لتحقيق الأمن والعدالة بين أفراد المجتمع ، والعمل على تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ، بتحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على البطالة " ، في حين أن المنظمات الأهلية وجدت غالباً " لتقديم بعض الخدمات ودعم بعض التوجهات في مجالات متعددة ، إقتصادية وإجتماعية وسياسية " ، **مثل** : تنبيه المجتمع لبعض المخاطر البيئية والإجتماعية ، أو تقديم الرعاية الصحية ، أو خدمات تعليمية وتربوية وثقافية واجتماعية ، وغيرها من الأسباب التي تحمل الطابع العام ، لأهمية توفير الأمن الإجتماعي ورفاه المجتمع بصفة عامة (الهيتي ، 2002 : 67) .

تعريف المنظمات الأهلية :

يظهر الإختلاف في تعريف المنظمات الأهلية بحسب الجهات المعرفة والأزمنة والأمكنة والنظريات والقناعات السياسية ، لذلك تعددت مسمّياتها وتعدّدت تعريفاتها .

فالبعض يطلق مصطلح (المنظمات غير الربحية) أو (المنظمات الطوعية الخاصة) ، أو (المنظمات الوسيطة) كما يطلق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو (المنظمات التطوعية أو الخيرية) كما يطلق عليها في بريطانيا ، أو (وكالات تطوعية) كما يطلق عليها في الهند ، أو (الجمعيات الأهلية) كما يطلق عليها في الدول العربية ومنها فلسطين (بدر، 2009 : 70) .

1. التعريف لغةً :

يتكون مصطلح (المنظمات الأهلية) في اللغة من كلمتين ، الأولى (المنظمات) ، وهي جمع منظمة ، والتي تعني تنظيم ، وهي مأخوذة من نَظَّمَ يُنَظِمُ تَنظِيماً أو منظمةً ، حيث يكون لهذه المنظمة نظام تتأسس بناءً عليه .

فالمنظمة (Organization) هي :

" كيان ، يتمثل في إجتماع مجموعة من البشر ، للقيام بأنشطة محددة ، لتحقيق نتائج ومنافع مشتركة ، يستفيد منها هؤلاء البشر ، بشكل مباشر أو غير مباشر " (محسن ، 2008: 90) .

والكلمة الثانية (الأهلية) ، وأصلها في اللغة مأخوذ من الأهل ، و(الأهلية) مؤنث (الأهلي) المنسوب إلى الأهل ، والمقصود هنا " المجتمع المحلي " ، فهو أهلي بعاداته وتقاليده وعلاقاته ، أي أنها جزءٌ من المجتمع ، يترابط ويتعاون ويتشارك مع بعضه البعض في منظمة واحدة ، بحيث لا تكون ملكاً للحكومة ولا للأفراد (شاهين ، 2007 : 81) .

2. التعريف إصطلاحاً :

عرَّف (قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 2000/1) الذي أصدرته السلطة الفلسطينية المنظمات الأهلية على **أنها :** " شخصية معنوية مستقلة ، تنشأ بموجب إتفاق ، بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص ، لتحقيق أهداف مشروعة ، تهم الصالح العام ، دون إستهداف جني الأرباح المالية ، بهدف إقتسامه بين الأعضاء ، أو لتحقيق منفعة شخصية " **ونصت المادة رقم (1) في القانون :** " للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الإجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقاً لأحكام هذا القانون " . (الوقائع الفلسطينية، 2000 : 7) .

وعرَّفها (عيسى، 2001 : 9) **بأنها** " مؤسسات غير حكومية ، وغير هادفة للربح ، أنشئت من قبل مجموعة من الناس ، في إطار المجتمع المدني ، يعملون من أجل هدف محدد لخدمة ورفاهية المجتمع " .

وتُعرِّفها الأمم المتحدة ، **بأنها** " منظمات لها رؤية محددة ، تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد ، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها التوجهات الإنمائية ، كما يتحدّد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل " ، " وكذلك تهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للأفراد " (الكسادي ، 2003 : 54) .

ويُعرِّفها البنك الدولي **بأنها** " منظمات خاصة ، تقوم بأنشطة ، لدفع المعاناة ، والدفاع عن مصالح الفقراء ، وحماية البيئة ، وتحقيق تنمية المجتمع " (أبو النصر ، 2007 : 62) .

تصنيف المنظمات الأهلية :

صنَّف (أبو النصر، 2007 : 89-90) المنظمات الأهلية حسب مجال عملها إلى ثلاثة أنماط **كما يلي :**

1. **منظمات أهلية تقليدية :** فهي تقدم الرعاية الاجتماعية في شكل إعانات خيرية ومساعدات إجتماعية وخدمات أساسية ، في مجال الصحة والتعليم والثقافة .
2. **منظمات أهلية تنموية :** وهي تقدم برامج ومشروعات ، لتنمية المجتمعات المحلية ، وزيادة مشاركة المواطن في تمكين سكان المجتمع ، وخاصة الفئات المهمشة .
3. **منظمات أهلية مدافعة :** وهي تدافع عن حقوق الجماعات والفئات المظلومة والمهمشة، **مثل:** (المرأة ، الطفل ، الفقراء ، المعاقين ، والمسنين) ، وتتبنى قضايا حقوق الإنسان والبيئة وحماية المستهلك بالإضافة للدفاع عن حقوق الأسرى والمعتقلين .

مراحل تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية :

يمكن تقسيم مراحل تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية **إلى التالي :** (المشهراوي، 2014: 232-236)

1. فترة ما قبل عام 1950م :

شهدت هذه الفترة تسجيل منظمة أهلية واحدة عام 1910م ، وتزامن ذلك مع صدور قانون الجمعيات العثمانية عام 1908م ، وهذا ما يفسر سبب إطلاق البعض على المنظمات الأهلية مسمى (الجمعيات العثمانية) ، وقد شهدت هذه الفترة ركوداً في العمل الأهلي ، حيث شهدت أحداثاً عالميةً ومحليةً كبيرة ومهمةً **مثل :** إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، وإحتلال فلسطين عام 1917م ، وإعلان الإنتداب البريطاني عليها عام 1922م ، والحرب العالمية الثانية ، وإصدار وعد بلفور بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين ، وقيام دولة (الإحتلال الإسرائيلي) عام 1948م ولعل هذه الأحداث كان لها دوراً بارزاً في تأخر العمل الأهلي في قطاع غزة .

2. فترة ما بين عامي (1950م – 1959م) " الخمسينات " :

شهدت هذه الفترة تسجيل (6) منظمات أهلية ، وتعتبر هذه المرحلة بداية النشاط الرئيس للمنظمات الأهلية الفلسطينية بعد تأسيس أول منظمة عام 1910م ، ومن أهم المنظمات التي تأسست في هذه الفترة (جمعية المحاربين القدماء وضحايا الحروب الفلسطينية) و(معهد الأمل للأيتام) ، ومن الملاحظ أن هاتين المنظمتين لهما علاقة مباشرة بإحتلال فلسطين عام 1948م ونتائجها وتهجير أهلها ، وعلاقة غير مباشرة ، من خلال الحاجة لإقامة معهد للأيتام ، نتيجة الحرب والتشريد .

3. فترة ما بين عامي (1960م- 1969م) " الستينات " :

شهدت هذه الفترة تسجيل منظمة أهلية واحدة ، وقد تأثر قطاع العمل الأهلي الفلسطيني بشكل مباشر وجوهري بالإحتلال (الإسرائيلي) للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس عام 1967م، حيث أدت هذه السياسة إلى إنحسار وتلاشي العمل الأهلي الفلسطيني من جديد .

4. فترة ما بين عامي (1970م- 1979م) " السبعينات " :

شهدت هذه الفترة تسجيل (14) منظمة أهلية ، وقد إزداد في هذه الفترة ثقل الأعباء الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على حاجات اللاجئين الفلسطينيين بعد الإحتلال (الإسرائيلي)، وعدم قدرته على تحملها ، ورغبةً منه في إظهار نفسه أمام الإعلام كدولة متحضرة .

وإظهار دولة الإحتلال ذات أبعاد أخلاقية ، حيث سمح بتسجيل بعض المنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م ، وتشكلت المنظمات الأهلية أو معظمها إبان فترة الإحتلال (الإسرائيلي) .

ولذلك شكل المناضلين قوامها الرئيس ، حيث كان العمل بمثابة تضحية ، أكثر مما هو إمتياز ، وله دلالات سياسية في سياق النضال ضد الإحتلال (الإسرائيلي) .

5. فترة ما بين عامي (1980م – 1989م) " الثمانينات " :

شهدت هذه الفترة تسجيل (18) منظمة أهلية ، وشهدت هذه الفترة خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان ، والتي كانت ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالداخل الفلسطيني ، مما إنعكس على توجه النشاط الأساسي للمنظمات الأهلية ، وإلى نشر ثقافة الصمود ومقاومة الاحتلال (الإسرائيلي) ، من خلال تركيز فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة ، على إنشاء أطر ولجان وهيئات ومنظمات ، تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة ، وتقديم خدمات متنوعة من جهة أخرى ، وأنشأت في هذه الفترة العديد من المنظمات الإغاثية والإجتماعية ، التي هدفت إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ، والتي إستجابت بشكل خلاق لبعض الإحتياجات والأولويات المختلفة ، وخصوصاً الحد من الفقر .

6. فترة ما بين عامي (1990م – 1999م) " التسعينات " :

شهدت هذه الفترة تسجيل (494) منظمة أهلية ، وشهدت هذه الفترة طفرةً نوعيةً وكميةً كبيرة جداً حيث زاد عدد المنظمات الأهلية ، وتنوعت مجالات أنشطتها ، وتزامنت هذه الفترة مع (إتفاقية أوسلو) عام 1993م ، وما تبعها من إتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية و(الإحتلال الإسرائيلي) ، مما أدى إلى خلق واقع سياسي وإجتماعي وإقتصادي جديد ، وأزال المعوقات والعراقيل والضغوطات التي كانت تمارس من قبل الاحتلال ضد المنظمات الأهلية والقائمين عليها ، وفتح الباب على مصراعيه لإنشاء المنظمات الأهلية وممارسة عملها ، ونشطت المنظمات الأهلية ، وتنوعت أشكالها ونشاطاتها وخدماتها .

7. فترة ما بين (2000م – 2007م) :

شهدت هذه الفترة تسجيل (826) منظمة أهلية ، وهي أكبر عملية تسجيل للمنظمات الأهلية ، حيث زاد عددها بشكل لم يسبق له مثيل ، وشهدت هذه الفترة أعلى معدلات لتسجيل المنظمات الأهلية عام 2006م ، ويفسر ذلك بفوز (كتلة التغيير والإصلاح) في الإنتخابات التشريعية ، وتشكيل أول حكومة فلسطينية برئاستها ، حيث تسلمت زمام كثير من الوزارات الفلسطينية ، بما فيها وزارة الداخلية ، المسئولة الرئيسة عن منح التراخيص للمنظمات الأهلية .

8. الفترة الثامنة ما بعد عام 2007م :

لما عاد التّوتّر في العلاقة بين جناحي الوطن بعد الانقسام السياسي سنة 2007م ، والجدل حول شرعية الحكومة الفلسطينية في غزة من جهة ، وخشية تلك المنظمات من إنقطاع التمويل الأجنبي من جهة أخرى ، وبعد تلك الفترة تضاعف عدد تلك المنظمات .

وفاقت ميزانياتها ميزانية الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة ، نتيجة تحول جزء كبير من الدعم الموجه للقطاع إليها حيث بلغ عدد المنظمات الأهلية المسجلة في نهاية عام 2014م ما يربو على (1000) منظمة أهلية .

الإطار القانوني المنظم لعمل المنظمات الأهلية الفلسطينية :

بقي العمل الأهلي الفلسطيني ومنذ انطلاقته محكوماً بعدد من التشريعات ، التي حددت الإطار القانوني المنظم لعملية تأسيس وتسجيل وتسيير شئونها ، وإدراكاً من الحكومات المتعاقبة لما تشكله هذه المنظمات من تأثير ، وما تتمتع به من دور في قيادة الشعب الفلسطيني ، وربما كان إصدار هذه القوانين والتشريعات يرمي إلى وضع المنظمات تحت سمع وبصر الحكومات المتعاقبة .

وفيما يلي إستعراض للقوانين ذات العلاقة بشأن المنظمات الأهلية الفلسطينية :

(مرزوق، 2006 : 64)

1. **قانون الجمعيات الخيرية العثماني :**

صدر بتاريخ 29/رجب/1327هـ (1908م) ، ليكون أول التشريعات التي حكمت عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية ، وقد بقي هذا القانون سارياً في قطاع غزة ، حتى صدور قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطينية رقم (1/2000م) .

2. **قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية الأردني :**

صدر في عمان عام 1966م ، وحمل رقم (33) ، وقد طبق هذا القانون في الضفة الغربية إبَّان الحكم الأردني ، وظل ساري المفعول حتى عام 2000م ، عندما ألغي بموجب قانون (الجمعيات الخيرية والهيئات الخيرية) الفلسطيني .

3. **القانون (الإسرائيلي) في منطقة القدس المحتلة :**

صدر بعد الإحتلال (الإسرائيلي) لمدينة القدس عام 1967م .

4. **الأمر العسكري (الإسرائيلي) لقطاع غزة وشمال سيناء :**

وقد صدر عام 1970م ، وحمل الرقم (686) ، وقضى بتعديل قانون الجمعيات العثماني سابق الذكر .

5. **قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية :**

صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 16/كانون ثاني/2000م ، وحمل الرقم (1) ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ليصبح نافذ المفعول إعتباراً من 31/آذار/2000م .

وشكل منذ ذلك التاريخ المرجعية التشريعية الجديدة والوحيدة لعمل المنظمات الأهلية الفلسطينية، وبناءً عليه طلبت وزارة الداخلية الفلسطينية من المنظمات الأهلية إعادة توفيق أوضاعها ، لتنسجم مع مواد هذا القانون .

المبحث الثالث : منظمات حقوق الإنسان :

المؤسسات الدولية المتخصصة بحماية حقوق الإنسان :

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الأولى ذات الطابع العالمي ، ويحدد ميثاقها سلطة واسعة لأجهزتها لضمان حقوق الإنسان ، وتفعيلاً لهذا الدور ، وفقاً للتطورات الدولية والحاجة الإنسانية ، أنشأت المنظمة لجاناً فرعية لحقوق الإنسان تابعة لها ، **وهي :** (شعت، 2011 : 81-82)

1. لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان : هي أحد لجان المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة **ومهمتها :** تقديم مقترحات وتوصيات وتقارير للمجلس ، حول الحقوق والإعلانات والإتفاقيات الدولية للحقوق المدنية ، وتتلقى الشكاوى المتعلقة بالإنتهاكات ، وتشكلت في البداية من (18) عضواً، أصبحوا الآن (43) عضواً ينتخبون كل 3 سنوات بالتوزيع الجغرافي العادل.

2. قسم حقوق الإنسان : وهو يتبع الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وهو يتابع حقوق الإنسان على مستوى العالم ، ويعد الوثائق والدراسات لأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان .

3. اللجنة الخاصة بوضع المرأة : وهو أحد لجان المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة ، وتهتم بإعداد التقارير والتوصيات لتطوير حقوق المرأة لمساواتها بحقوق الرجال .

4. منظمة الصحة العالمية : وهي تسعى لضمان حق الإنسان في الرعاية الصحية .

5. منظمة الأغذية والزراعة "الفاو": تهدف لإنهاء الجوع وضمان حق الإنسان في الغذاء .

6. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو " : وهي تضع إتفاقيات إنسانية تتعلق بإختصاصها ، لتعزيز التعاون والتفاهم بين الأمم ، وأنشأت " لجنة توفيق المساعي الحميدة "عام 1962، لتسوية المنازعات في إختصاصها ، وإستحدثت نظام لتظلم الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية ، ثم ترفع توصياتها للمجلس التنفيذي اليونسكو .

7. الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية : لتنظيم حق المراسلة بكل أشكالها .

وهناك منظمات دولية مستقلة ولجان تابعة للأمم المتحدة أكثر تخصصاً ، **مثل :** " منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط " و " لجنة مكافحة التمييز العنصري " و " اللجنة الدولية للقانونيين " و " تحالف المنظمات غير الحكومية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية " .

8. المحكمة الجنائية الدولية :

رغم إشكالات المجتمع الدولي في عدم تحديد وتعريف حقوق الإنسان بدقة ، وضعف آليات حمايتها مقابل الأنظمة الوطنية الضعيفة أصلاً ، وعدم وجود جهاز قضائي رادع .

نشأة منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني :

إتضح مما سبق ، كيف أحدث الواقع السياسي نقلات نوعية في عمل ورؤى المنظمات الأهلية الفلسطينية ، بالتحول التدريجي لدى الأطر الجماهيرية والمنظمات القطاعية المرتبطة بالحزب السياسي ، إلى منظمات أكثر مهنية ومأسسة ، تعتمد على نخب مثقفة ، وطاقم مهني مدفوع الأجر، وتتبنى مفاهيم ونظم إدارية ومالية وهيئات مرجعية فاعلة .

وقد أدى الاهتمام العالمي بالوضع الفلسطيني ، وتوفر تمويل خارجي ، إضافة إلى المخصصات التي كانت ترصدها " م.ت.ف " للمناطق المحتلة ، إلى نمو وتوسع نشاط المنظمات غير الحكومية، وقد قدر عددها عام 1994 بحوالي (800) منظمة محلية و (200) منظمة دولية. حيث إن التسوية السلمية التي بدأت مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ، ثم إتفاق أوسلو عام 1993م ، قد زاد عدد هذه المنظمات المتخصصة ، وتحديداً في مجال التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

كما أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كنواة لدولة فلسطينية ، قد أعطى مضموناً وشكلاً جديداً لهذه المنظمات ، وعزز ضرورة الاستعداد والتنبؤ لمرحلة البناء القادمة ، لتجسيد الحق والحلم السياسي الفلسطيني ، مما جعل منظمات حقوق الإنسان تحظى بأهمية قصوى في عملية بناء المجتمع الديمقراطي ودولة القانون ، حيث تسعى هذه المنظمات في ظل البناء السياسي الجديد لتعزيز مفاهيم التربية المدنية وحقوق الإنسان والمواطنة العادلة .

كما أن ممارسة أجهزة السلطة لمهمتها كمؤسسات دولة ، خلق دوراً جديداً لهذه المنظمات الحقوقية ، يتعلق بنوع الدولة والحكم والثقافة السياسية المنشودة ، ورغم علاقة الفتور في البداية، نشأت علاقات بين المنظمات الحقوقية ورموز للسلطة الحاكمة ، للتأثير في السياسات العامة، ولتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وترسيخ أسس الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان ، وترسيخ نظام سياسي شفاف بكل مؤسساته .

فكان لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ، الدور الأبرز – بحكم تخصصها المهني – ، في تعزيز هذا البناء الديمقراطي وفي نشر وصيانة مبادئ حقوق الإنسان ، ومراقبة أداء السلطات ، وملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية .

وقد أدت التغيرات العالمية وتأثيرات موجة نشر الديمقراطية أواخر القرن العشرين ، وإهتمام الأمم المتحدة بقضايا الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ، إلى تزايد عدد المنظمات التنموية الفلسطينية .

فجاءت طفرة إنشاء هذه المنظمات ، مصاحبة لأزمة الثقة في العمل السياسي الحزبي ، خاصة المعارضة اليسارية ، حيث توجه العديد من محترفي السياسة للعمل الأهلي وخاصة الحقوقي، لنقل توجهاتهم للواقع السياسي الجديد .

فأنشأوا منظمات تنموية تنظر لقيم حقوق الإنسان والديمقراطية ، كوسائل مؤثرة بمستقبل الحياة السياسية في فلسطين .

كما أن فئة الأكاديميين ، شعروا بعدم جدوى الأطر الحزبية ، فآثروا العمل الأهلي والبناء المجتمعي المهني ، وشكلوا منظمات أهلية حقوقية لاقت النجاح في أغلبها، وقدمت موضوعات حديثة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ونتيجة الاهتمام والتمويل الدولي لها عقب التسوية السياسية؛ زاد عددها وأنشطتها وتأثيرها بالمجتمع الفلسطيني . (شعت، 2011 : 96-98)

دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى عامة المجتمع :

لقد فرضت ثقافة حقوق الإنسان نفسها على البعد الإنساني للتحول الديمقراطي للتنمية ، كما أن الديمقراطية تشكل المضمون والضمانة لحقوق الإنسان وللتنمية ، وهي أيضاً سبب ونتيجة لتحقيقها ، فالتنمية تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان بالرفاهية والاستقرار .

إن نشر ثقافة حقوق الإنسان من أهم الأدوار التي تباشرها هذه المنظمات ، حيث تزيد من المعرفة بقيمها وقوانينها ، وتعمق إحترامها لدى المجتمع ، وتنطلق كما يقول " صلاح عبدالعاطي " من قاعدة " أن معرفة الإنسان لحقوقه أول خطوة نحو تحصين وتحصيل وحماية حقوقه "، والذي أكد تميز الهيئة المستقلة لحقوق المواطن (بصفته عضواً فيها) عن الهيئات العربية بدورها التثقيفي .

وتستخدم هذه المنظمات العديد من الآليات والوسائل لتحقيق ذلك ، **منها :**

1. عقد دورات تدريبية ، وندوات ، ومحاضرات .
2. تنظيم لقاءات مجتمعية ، وورشات عمل ، ومحاضرات عامة .
3. إصدار مجلات دورية ، وتقارير ، ودراسات وبيانات .
4. طباعة كتيبات ، ومطبوعات ، ومطويات لقوانين ، وطنية ، ودولية .

وذلك بهدف تطوير المعرفة بحقوق الإنسان وبأهميتها وبطرق تحصيلها ، والمساهمة في تغيير سلوك الفرد والمجتمع ، وتعزيز إحترام وحماية حقوق الإنسان ، وتحفيزه للمشاركة الإيجابية.

كما تنظم أو تشارك بحملات إعلامية ، ومؤتمرات (محلية أو دولية) ، وأعمال بحثية .

وتستخدم تقنيات متنوعة للتوعية ، من خلال إنشاء مواقع إلكترونية بعدة لغات، وتخصيص صفحات فيس بوك وتويترز ورسائل SMS ، وعمل شبكة تواصل إلكتروني مع نشطاء محليين ودوليين وحقوقيين وإعلاميين وباحثين وأكاديميين (وتحديداً المنظمات الفاعلة منها) ، ولقاءات نخبوية وعامة ، وبرامج تثقيفية مرئية ومسموعة ومطبوعة .

وتحديداً للفئات الشبابية من طلبة الجامعات ، ونشطاء الأحزاب السياسية ، والمحامين ، وطلبة الحقوق والصحافة ، والإعلاميين ، ونشطاء منظمات المجتمع المدني ، وخاصة المؤسسات النسائية ...إلخ . (شعت، 2011 : 130-131)

المعيقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية :

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، **وتوجيه السؤال التالي لهم :**

ما المعيقات التي تواجه مؤسستكم الموقرة في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. ضعف الموارد المادية و عدم وجود دعم مادي .
2. عدم الثقة في المسئولين عن قطاع العدالة .
3. تخوف المواطن من التقدم بشكاوى للمسئولين .
4. لم تصل بعد ثقافة حقوق الإنسان لكافة فئات المجتمع .
5. تقييد حركة التنقل لنشطاء حقوق الإنسان .
6. الفساد في بعض مؤسسات السلطة الفلسطينية .
7. عدم إهتمام (الإحتلال) بقواعد القانون الدولي .
8. إزدياد الإنتهاكات الاسرائيلية ، وموقف المجتمع الدولي الضعيف إتجاه (الإحتلال) .
9. الإمكانيات المادية التي تواكب الكم الهائل والذي يحتاج لفريق عمل أكثر قدرة وإمكانيات للقيام بدورهم .
10. الحاجة إلى تدريب فريق مختص و تجييش الحقوقيين ودعمهم ودفع أتعاب لهم ليتمكنوا من مواصلة المحاسبة والملاحقة القانونية للمعتدين بالتزامن مع الحملات الإعلامية .
11. عدم رعاية هذه المؤسسات من الجهات الرسمية في الدولة .
12. النظرة السلبية في بعض الأحيان لقادة هذه المؤسسات .
13. صعوبة الوصول إلى المؤسسات والمحاكم الدولية بسبب الإغلاق المستمر للمعابر .
14. الإنقسام الفلسطيني في شطري الوطن منذ أكثر من ثماني سنوات .
15. ظروف الإنقسام وإنعكاساته السلبية .
16. أبرز المعيقات عدم تعاون المواطنين بالقدر المطلوب .
17. عدم تعاون الجهات المختصة .
18. الأوضاع الإقتصادية الصعبة والأزمات المتراكمة في المجتمع .
19. ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني .
20. عدم تعاون الجهات الحكومية بشكل كبير مع المنظمات المعنية .
21. في بعض الاحيان هناك ردود نمطية للعديد من الشكاوي التي تصل الى الحكومة .

22. الإحتلال لا يستجيب لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية .
23. صعوبة الوصول إلى مناطق الإنتهاكات في بعض الاحيان .
24. عدم تعاون الجهات المنتهكة لحقوق الإنسان مع المؤسسات الحقوقية أو ذات الشأن .
25. من المعيقات الحصانة التي يتمتع بها (الإحتلال) ، وتسيس القانون الدولي .
26. التضييق على لجان التحقيق وعدم السماح لها بالدخول .
27. عدم إعتراف العدو الصهيوني بالقوانين والمواثيق الدولية .
28. عدم المتابعة الجدية من قبل الأطراف والمؤسسات الدولية للشكاوي التي يتم رفعها لهم .
29. صعوبة التعامل مع المؤسسات خارج نطاق قطاع غزة .
30. عدم التواصل مع المسئولين مباشرة .
31. وجود الاحتلال الاسرائيلي وعرقلته لآليات عمل المؤسسات الشريكة .
32. بالإضافة لوجود الحصار وصعوبة التنقل سواء مع العالم الخارجي أو بين غزة والضفة .
33. من المعيقات جهل المواطن بحقوقه .

آليات تفعيل دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني :

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، **وتوجيه السؤال التالي لهم :**

ما آليات تفعيل دور مؤسستكم الموقرة في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. العمل على متابعة التوعية المجتمعية بالحقوق والقانون من خلال عقد ورش العمل والندوات واللقاءات .
2. التواصل مع المسئولين ونقل شكاوى ومعاناة المواطن الفلسطيني .
3. العمل على نشر التقيف القانوني والمجتمعي لدى المؤسسات والأفراد في المجتمع الفلسطيني.
4. التنسيق والتشبيك مع المؤسسات المعنية .
5. عقد المؤتمرات وورش العمل .
6. عمل تقارير ودراسات بهذا الشأن .
7. تدريب طاقم عمل المؤسسة وتطوير أداءه المهني .
8. إستقطاب خبراء ومستشارين للإستفادة منهم ومن خبراتهم ونصحائهم وإرشاداتهم .
9. الإنخراط بصوره أكبر في ملاحقه مجرمي الإنتهاكات الإسرائيلية على المستوى الدولي .
10. إنضمام فلسطين إلى المحكمه الجنائية الدولية والإتفاقيات الدولية الأخرى .
11. التركيز على قضايا الفساد في السلطة .

12. زيادة الدعم المالي الموجه لزيادة الوعي لحقوق الإنسان .
13. زيادة التدخل القانوني الفاعل في الإنتهاكات المتعددة .
14. مواكبة الحدث ومتابعة التطورات المتلاحقة بهذا الشأن .
15. تطوير فريق العمل تكنولوجياً ومهنياً .
16. تنمية وتفعيل العلاقات العامة والتواصل محلياً وعربياً ودولياً .
17. سرعة رفع التقارير ورصد الإنتهاكات وتوثيقها .
18. المتابعة الحثيثة والجيدة أول بأول .
19. تعزيز العلاقة بين المنظمات والمواطنين .
20. محاولة الحصول على دعم رسمي مؤسسي .
21. التعاون مع الأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية .
22. تعزيز التعاون مع الرأي العام من خلال جميع وسائل الإتصال المختلفة .
23. توثيق جرائم الاحتلال الاسرائيلي وإعدادها في ملفات جنائية وفق الاصول القانونية تمهيداً
24. لرفعها للمحاكم الدولية للدفاع عن حقوق المواطنين .
25. إستقبال الشكاوي ومتابعتها والرد على الاستفسارات .
26. رصد الإنتهاكات ومتابعتها .
27. العمل بقانون فلسطيني موحد والإلتزام به .
28. زيادة وعي المواطن بحقوقه .
29. ترسيخ الأسلوب الديمقراطي في الحكم وتداول السلطة عبر الإنتخابات الدورية المنتظمة .
30. تعاطي الأجهزة والمرافق العدلية مع منظمات حقوق الإنسان في سبيل معالجة الشكاوي .
31. التشبيك والتعاون مع المؤسسات القاعدية .
32. التواصل مع الجهات الرسميه لترسيخ مبادئ حقوق الانسان .
33. تامين مصادر مادية مستدامة للمشاريع .
34. الإستثمار في الكادر البشري وتطوير القدرات .
35. لا يقتصر عمل منظمات حقوق الإنسان على الأراضي الفلسطينية بل تعمل على المستوى الدولي .
36. تدفع منظمات حقوق الإنسان بإتجاه تحسين الأوضاع الإنسانية ووضع حد للإنتهاكات .
37. صناعة رأيي عام دولي للضغط على الجهات المعنية والدول ذات النفوذ .
38. إتخاذ إجراءات من شأنها أن توقف أية انتهاكات بحق المواطنين .
39. نشر إصدارات توعوية .
40. دعم حقوق الأسير الفلسطيني إعلامياً و شعبياً و دولياً.

41. إشراك كافة المؤسسات المحلية في تفعيل قضية الأسرى الفلسطينيين.
42. لمنظمات حقوق الإنسان دور كبير في العمل مع التجمعات والهيئات والشبكات الدولية التي تعني بحقوق الانسان .
43. العمل مع شبكة المنظمات الأهلية واللجنة الدوليه لمناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة . المتابعة مع المجلس الدولي لضحايا التعذيب في " الدنمارك " .
44. تقديم مشاركه فاعلة ومعلومات وتقارير وشهادات فنية حول التأثيرات النفسية لخروقات حقوق الإنسان على الصحة النفسية للمواطنين .
45. تأثير هذه الإنتهاكات على الأطفال والنساء والضحايا بشكل عام .
46. المتابعة الحثيثة لشكاوي المواطنين ورفعها للجهات المعنية .
47. تقديم العون القانوني قدر الإمكان لأصحاب الشكاوى .
48. المساهمة في تحمل تكاليف المحاميين من الداخل الفلسطيني للدفاع عن الأسرى الفلسطينيين .
49. فضح الإنتهاكات الصهيونية بكل وسائل الإعلام المختلفة .
50. السعي إلي تفعيل دور منظمات حقوق الإنسان عالمياً للدفاع عن المواطن الفلسطيني .
51. المساهمة بشكل أكبر وفاعل في المحافل الدولية والمؤتمرات التي تنظم علي مستوى العالم.
52. تشكيل جماعات ضغط ومناصرة لنصرة حقوق المواطن الفلسطيني .
53. المشاركة في المؤتمرات والندوات القانونية .
55. التواصل مع المسئولين ونقل شكاوى ومعاناة المواطن الفلسطيني .
56. توسيع نشاط منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وبرامجها بحيث تستجيب بصورة أوسع وأكبر لمتطلبات الدفاع عن المواطن في أوجه عدة أكثر تنوعاً مما هو قائم العمل به في بعض المؤسسات .
- ووضع ذلك في إستراتيجيات تطوير عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
57. زيادة حملات الضغط والمناصرة لتحسين السياسات وتأمين الحقوق .
- من خلال " السبوتات الإذاعية " عبر الإذاعات المحلية .
- من خلال الإعلانات والبرشورات ومطبوعات المؤسسة .
- من خلال الدورات التدريبية وورشات العمل .
- ومن خلال اللقاءات المستمرة والبرلمانات الطلابية والمحاضرات التدريبية .

توصيات وإقتراحات مدراء منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لتوحيد جهود المنظمات :

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، **وتوجيه السؤال التالي لهم :**

ما توصياتكم واقتراحاتكم لتوحيد الجهود ؟

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. تحتاج منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لتكاملية وعدم بعثرة في العمل وخاصة في القضايا الملحة التي تتعلق بالأسرى تحت مظلة حاضنة للجميع توزع العمل بما يخدم الصالح العام وفق التخصص والرؤى .
2. توعية المواطن بحقوقه وضرورة التوجه لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في حالة حصول أية إنتهاكات بحقه .
3. تنظيم مؤتمر حقوق الإنسان لجمع شتات كل حر لإيصال رسالة حقوق الإنسان الفلسطيني.
4. عقد ورشات عمل منوعة لتسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني .
5. التنسيق والتشبيك والتوثيق والمتابعة مع المؤسسات المعنية .
6. التوثيق والمتابعة ولم الصف الفلسطيني .
7. عقد مؤتمر وطني للتأكيد على حقوق المواطن الفلسطيني .
8. توحيد جهود كل النشطاء والأحرار لدعم حقوق المواطن الفلسطيني .
9. ضع خطة إستراتيجية للرقي بثقافة وترسيخ قواعد حقوق الإنسان الفلسطيني .
10. عقد إجتماع دوري لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لتوحيد المواقف والجهود .
11. لم الشمل الفلسطيني بمفكريه وقياديه ونشطاءه .
12. إنشاء حملات ضغط ومناصرة لنصرة حقوق الإنسان الفلسطيني .
13. توحيد جهود كافة مؤسسات الوطن المعنية بحقوق الإنسان الفلسطيني .
14. الوقوف دوماً بجانب حقوق المواطن الفلسطيني وتعرية المحتل .
15. التواصل مع كافة المؤسسات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان عامة والفلسطيني خاصة .
16. إنشاء جسم موحد لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
17. عقد مؤتمر دولي للأسرى الفلسطينيين ودعم مطالبهم وحقوقهم .
18. دعم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية للإستمرار بعملها وتقدمها .
19. الرقي بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعيداً عن المناكفات السياسية .
20. إنهاء الإنقسام ولم الشمل الفلسطيني .

المبحث الرابع : التعريف بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية :

1. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان :

تأسس المركز عام 1995 من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان حيث يعمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على حماية حقوق الإنسان ، وتعزيز سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للمركز http://www.pchrgaza.org) .

أهداف المركز:

أ. حماية وإحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والمواثيق المقرة دولياً ودعم مبدأ سيادة القانون .

ب. العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني .

ت. يساند المركز كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والإستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

ويتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ، وتقديم الإستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات ، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة .

كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية .

وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان .

2. مركز غزة للصحة النفسية / الوحدة القانونية :

مركز غزة للصحة النفسية جمعية أهلية غير ربحية تأسست عام 1990م ، وتعمل في مجال الصحة النفسية وحقوق الإنسان ، وتسعى للوصول بمجتمعنا الفلسطيني إلى مستوى عالٍ من الصحة النفسية المجتمعية عن طريق تقديم خدمات إكلينيكية ، إجتماعية ، تدريبية ، بحثية وحشد ومناصرة لفئات الأطفال والنساء وضحايا العنف وإنتهاكات حقوق الإنسان (المقابلة الشخصية و بروشور المركز) .

أهداف المركز:

أ. المساهمة في العمل على توفير مناخ صحي نفسي للمجتمع والأسرة الفلسطينية .

ب. تعزيز فهم وتبني المجتمع للممارسات المتوافقة مع متطلبات ومعايير حقوق الإنسان والصحة النفسية المجتمعية .

ت. تعزيز دور برنامج غزة للصحة النفسية كمركز للتميز في مجال تقديم وتطوير الخدمات العلاجية وخدمات الصحة النفسية المجتمعية .

ث. التعامل مع الإحتياجات النفسية المجتمعية الطارئة الناتجة عن الأزمات .

ج. تطوير القدرات المؤسساتية لتعزيز إستمرارية برنامج غزة للصحة النفسية .

3. مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان :

هي منظمة غير حكومية متخصصة في الدفاع عن حقوق الإنسان ، تأسست في عام 1993 بالتنسيق مع مؤسسة الضمير في رام الله وعدد من المحامين وغيرهم من المهتمين في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للمؤسسة http://www.aldameer.org) .

رؤية مؤسسة الضمير :

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان عازمة على لعب دور ريادي في التنمية ، وإحترام ، وحماية، ونشر وتعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة ، مشددة على أهمية الحقوق المدنيين الفلسطينيين ولا سيما حقوق المعتقلين ، وحقوق الطف ل، والحق في حرية تكوين المؤسسات ، والحق في بيئة سليمة ومستدامة .

رسالة مؤسسة الضمير :

أ. تعتبر مؤسسة الضمير مؤسسة مستقلة ومحايدة تابعة للمنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى ضمان تطوير مبادئ حقوق الإنسان و المعايير والقيم المعترف بها دولياً في قطاع غزة .

ب. تقوم المؤسسة بالإسترشاد بهذه المبادئ فضلاً عن المساءلة ، وسيادة القانون ، والشفافية، والتسامح ، والتمكين والمشاركة والإدماج والمساواة والإنصاف وعدم التمييز .

ت. والإهتمام بالفئات الضعيفة والمهمشة .

برامج المؤسسة :

برنامج الدعم القانوني : توفير الخدمة القانونية والحقوقية المجانية للأسرى والمعتقلين وذويهم من خلال الترافع القانوني أمام المحاكم العسكرية والمدنية في مراحل الاعتقال المختلفة .

برنامج الدراسات والتوثيق : يعمل الفريق بتوثيق منهجي لكافة الإنتهاكات المرتكبة بحق المعتقلين وذويهم في سبيل المساهمة في تأريخ للحركة الأسيرة الفلسطينية ونضالاتها.

برنـامج الضـغط والمناصـرة : فـي إطـار هذا البرنـامج تقوم الضـمير بـإطلاق ضـغط ومناصـرة للتعريف بظـروف الأسـيرات والأسـرى فـي السـجون الإسـرائيلية والإنتهاكـات التـي يتعرضـون لهـا وخاصة المعتقلات والمعتقلين رهن الاحتجاز الإداري وأسرى العزل و الأسرى المرضـى والأسرى في خطر .

برنامج التوعيـة والتدريب : يتم من خلاله عقد لقاءات مع قطاعات مختلفة بغرض رفع الوعي المجتمعي حول قضية الأسرى و إستنهاض الحراك المجتمعي نصرة لقضيتهم .

وتقوم مؤسسـة الضـمير بعقد دورات تدريبيـة متخصصـة للمحـامين و خريجـي المعاهد القانونيـة وتمكينهم مـن إمـتلاك الأدوات القانونيـة للـدفاع المشـرف عـن الأسـرى أمـام المحـاكم العسـكرية. وتسعى مؤسسة الضمير لتعزيز الوعي المجتمعي للحقوق المدنية والسياسية وتفعيل دور الشابات والشـباب فـي تعزيـز وحمايـة حقـوق الإنسـان ورفـض كـل أشـكال الهيمنـة السياسـية والإعتقـال السياسي.

4. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين :

أسس مركز الديموقراطية و حقوق العمال في فلسطين في أكتوبر 1993م نتيجة لسلسلة من ورش العمل حول "الديمقراطية في فلسطين ودور منظمات المجتمع المدني في بناء دولة المؤسسات و سيادة القانون" التي عقدت في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للمركز http://www. pwrdc.org) .

الغايات والأهداف :

الغاية الأولى :

حماية الحقوق والحريات الأساسية للعمال .

الأهداف :

أ. تعزيز وضمان الحق في حرية التنظيم والنشاط النقابي .

ب. ديمقراطية الحركة النقابية وتعزيز قوتها التمثيلية والتفاوضية .

ت. حماية الحقوق والمكتسبات العمالية من الإنتهاكات وتطوير التشريعات ذات العلاقة .

ث. تمكين المرأة العاملة من الوصول للهيئات النقابية القيادية .

الغاية الثانية :

تطوير قدرات مركز الديمقراطية التنظيمية والبرامجية .

الأهداف :

أ. تعزيز مهارات ومعارف العاملين في المركز .

ب. تطوير السياسات الإعلامية .

ت. تطوير المواد التعليمية والتدريبية بإتجاه منهاج تعليمي متكامل للقادة العماليين .

ث. بناء دائرة تحليل المعلومات الإحصائية والإقتصادية .

ج. تعزيز التشبيك مع المنظمات العربية والدولية لضمان الدعم وتبادل الخبرات والتجارب .

الغاية الثالثة :

التقليل من آثار الفقر والبطالة على المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

الأهداف :

أ. تعزيز دور المركز وحلفائه من النقابات في التأثير في السياسات .

ب. تقليل عدد الأسر عديمة الدخل .

5. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان :

أنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) بقرارٍ/ مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله ، بتاريخ 1993/9/30م ، وقد نشر قرار الإنشاء لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية) تحت رقم (59) لعام 1995م ، (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للهيئة http://www. ichr.org) .

بموجب القرار تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة على النحو التالي :

"متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية ، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ".

وترك القرار للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن إستقلالها وفعاليتها .

وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطاتها في بداية عام 1994، وكان مفوضها العام الأول الدكتورة "حنان عشراوي " ، " صاحبة الفكرة والمحرك الأول لتأسيسها " .

والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان **هي** " الهيئة الوطنية الفلسطينية التي تعنى بحقوق المواطن الفلسطيني " ، " وهي تتمتع بالعضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة " (ICC) .

الرؤيــة :

مجتمع فلسطيني حر ، تتأصل فيه قيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان لتصبح جزءً من نسيجه الثقافي .

الرسالــة :

تقوم الهيئة بصفتها الهيئة الوطنية والدستورية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، إستناداً للقانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، دون تجزئة أو إنتقاص من عالميتها .

حيث تقوم الهيئة بمراقبة مدى إمتثال السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها لتلك المعايير .

وذلك من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات وتلقى الشكاوى ، ومتابعتها ، والتدخل القضائي ، ومراجعة التشريعات لضمان مواءمتها لمنظومة الحقوق والحريات .

ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالتوعية والتدريب ، لتصبح تلك الثقافة جزءً من النسيج القيمي للثقافة الفلسطينية ، وذلك بواسطة برامج فاعلة وعمل كفؤ وقادر على الإستمرار .

6. معهد حقوق جامعة بيرزيت :

أنشئ معهد الحقوق في العام 1993 كإحدى الوحدات الرئيسية في جامعة بيرزيت بهدف المساهمة في تحديث البنى القانونية الضرورية لفلسطين (المقابلة الشخصية وبروشور المعهد) . ولبناء القدرات البشرية والمؤسسية على المستويين العلمي والمهني والدفاع عن حقوق المواطن الفلسطينبي .

وقد طوّر معهد الحقوق فهما معمّقاً للوضع التشريعي والقانوني والقضائي الفلسطيني ، وقدرة على تحديد الاحتياجات ، وإقتراح الحلول ، وتنفيذ المشاريع اللازمة في هذه المجالات .

ويعمل المعهد في الأبحاث والنشر، ويشكل مركزاً للمعلومات القانونية ، وقام بالتعليم على مستوى الماجستير ، ويدير برامج للتعليم المستمر ، بالإضافة إلى الندوات والمؤتمرات التي تستهدف فئات متنوعة .

كما ويقوم المعهد بتقديم الإستشارات والخدمات البحثية كلما كان ذلك في نطاق عمله .

وفي العام 2006 تم نقل البرنامج إلى دائرة القانون في كلية الحقوق والإدارة العامة في الجامعة والتي تم تأسيسها في العام 2004 كأحد مشاريع معهد الحقوق .

وتقوم على إدارة المعهد وحدة إدارية **تتكون من** " مكتب المدير ، و إدارة البرامج ، وقسم الشؤون المالية ، وقسم الشؤون الإدارية " .

ينفذ هذه البرامج فريق المعهد الذي يتشكل من القانونيين و الباحثين ، والباحثين المتدربين ، والمكتبيين ، والمختصين في تكنولوجيا المعلومات ، والإداريين ، والمساندين ، يشكلون نواة العمل ويستعينون بخبرات من خارج المعهد محلية ودولية كلما كان ذلك ضرورياً ومتاحاً .

يعتمد المعهد على موارد داخلية وخارجية في تنفيذ برنامجه ، وحصل على منح من عدد كبير من المانحين ويستفيد من عوائد الإستشارات التي يقدمها .

7. المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات :

المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات **هو** " مؤسسة غير حكومية لا تهدف للربح نشأ وتطور من خلال سلسلة من الأنشطة التي نفذتها مؤسسة البحث عن أرضية مشتركة في غزة سنة 1995م " (المقابلة الشخصية الموقع الالكتروني للمركز http://www. pcdcr.org).

ومن خلال هذه الأنشطة تطوعت مجموعة من الشباب الفلسطيني لتطوير نموذج فلسطيني عربي لهذه الأفكار وتطبيقها بشكل دورات وبرامج تدريبية متنوعة في المجتمع الفلسطيني .

وفي ظل سعي هذه المجموعة لتأسيس مؤسسة فلسطينية الهوية عالمية الأداء تم تسجيل المركز بصورة رسمية لدى وزارة العدل الفلسطيني سنة 1998 كمؤسسة غير حكومية مهمتها خدمة المجتمع الفلسطيني وتقوية المجتمع المدني .

الأهداف العامة للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات :

أ. نشر الوعي المجتمعي بأهمية مفاهيم حل الصراعات .

ب. نشر الوعي المجتمعي العام بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وتشجيع الممارسات المؤسسية والمدنية .

ت. المساهمة في تفعيل كفاءات العمل المدني بشكل فاعل مع جميع القوى والمؤسسات الحية في المجتمع لتحقيق أعلى نسبة مشاركة للمواطنين في صناعة القرار .

ث. توعية الأفراد والجماعات والمؤسسات وكافة الشرائح المجتمعية المختلفة ، داخل المجتمع الفلسطيني بالتعامل مع النزاع بشكل إيجابي وبناء ، لخلق توازن إجتماعي يساعد على التطوير والتنمية .

ج. المساهمة في بلورة رؤية إجتماعية فلسطينية لديها القدرة على الإندماج في المجتمع الدولي ، مع المحافظة على خصوصيتها وثقافتها وحضارتها الفلسطينية .

ح. رفع الكفاءة الداخلية للنظم الإدارية داخل المؤسسات المختلفة للمساهمة في دفع عجلة الإنتاج في كافة المؤسسات الفلسطينية .

8. جمعية الأسرى والمحررين " حسام " :

جمعية الأسرى والمحررين (حسام) تأسست عام 1996 لخدمة الأسرى داخل السجون الاسرائيلة ولتقديم قدر المستطاع الخدمة للأسرى الأبطال وأهاليهم وذويهم والمطالبة بحقوقهم التي كفلتها الأعراف والمواثيق الدولية (المقابلة الشخصية وبروشور المؤسسة) .

وتختص الجمعية بجميع المعلومات والبيانات وأخر الأخبار عن الأسرى خلف قضبان الإحتلال.

وتنشر الجمعية بيانات ومعلومات عن الأسرى وأهالي الأسرى عبر موقعها الالكتروني وتوثقها وتتواصل مع كافة المؤسسات ذات الإختصاص .

وتهدف الجمعية إلى تأسيس نموذج لرعاية أسرانا الأبطال ومساعدتهم قدر الامكان ليحيوا حياة كريمة (حياة عزة وفخار) وهم الذين ضحوا من أجل قضية فلسطين العادلة .

وتوثق الجمعية حجم الإنتهاكات التي تمارس بحق الأسرى في قسم التحقيق في المعتقل .

حيث تمارس ضدهم أساليب تحقيق بشعة وقاسية ترتكز في غالبيتها إلى التعذيب الجسدي والضرب المبرح ، إضافة إلي أساليب التعذيب النفسي .

وتدعو الجمعية منظمة الصليب الأحمر إلي تكثيف زياراتها للمعتقل والوقوف علي الأوضاع الانسانية الصعبة للمعتقلين هناك .

وتطالب دوماً بتحرك حقوقي وقانوني فلسطيني ودولي على أعلى المستويات بهدف إغلاق المعتقلات الصهيونية وإنهاء معاناة المحتجزين فيها .

وتجدد دوماً جمعية الأسرى والمحررين " حسام " مطالبتها للمؤسسات الحقوقية والإنسانية بالضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلي لحملها علي إغلاق بعض المعتقلات التي تعتبر من أسوء المعتقلات والسجون الإسرائيلية نظراً لإفتقارها لأدنى مقومات الحياة الآدمية . خاصة أن أسرانا البواسل يواجهون ظروفاً إعتقالية صعبة للغاية ويحرمون من أدنى حقوقهم التي نصت عليها الأعراف والمواثيق الدولية .

لذا تناضل " مؤسسة حسام " لإظهار معاناة الأسرى وذويهم وتعمل على المطالبة بأبسط حقوقهم المشروعة .

وتعمل " مؤسسة حسام " في جميع مناطق الاراضى الفلسطينية .

9. مركز الميزان لحقوق الإنسان :

هو شركة غير ربحية ، تأسست عام 1999م ، تكرس عملها لضمان حماية وإحترام حقوق الإنسان ، خاصة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، ويهتم أيضاً بإنتهاكات الحقوق المدنية والسياسية ، ويسعى لتقديم المساعدة لضحايا الإنتهاكات ، وتحسين شروط حياة المواطنين الفلسطينيين خاصة الفئات المهمشة (خضر شعت، 2011م، ص 106-107) .

وهو يتميز المركز بوجود عدة برامج ، **هي** : " برنامج مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان " و " برنامج تحليل موازنة السلطة الوطنية " و " برنامج التوعية وبناء القدرات " و " برنامج تلقي الشكاوى والمساعدة القانونية " و " برنامج المراجعة القانونية للقوانين " .

و " برنـامج البحـث والتحليـل " و " برنـامج التقـارير والمطبوعـات " و " برنـامج المكتبـة المتميـزة بمصادرها كماً وكيفاً " .

ويتضمن المركز أربع وحدات ، **هي :** " الوحدات الإدارية " ، ويشغلها طاقم إداري متخصص ، يتفرع منـه قسـم التنسـيق والعلاقـات الدوليـة ، و " وحـدة البحـث الميـداني " و" وحـدة المسـاعدة القانونية " و " وحدة التدريب " و" وحدات التحشيد والمساعدة الفنية " و" وحدة المكتبة " .

ويحظـى مركز الميزان بعلاقات دولية واسعة ، فبالإضـافة لكونـه عضـو مؤسس لشبكة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية – " نيويورك " ، فهو يتمتع بالعضوية في عدة هيئات دولية .

أهداف المركز :

يهدف مركز الميزان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة **تتمثل في :**

أ. تعزيز احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة لاسيما الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ونشر ثقافتها .

ب. تعزيز أسس الديمقراطية في المجتمع ونظامه السياسي وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والضغط نحو تشكيل حكومات صالحة تحترم حقوق الإنسان .

ت. العمل على تعزيز إدراك الفلسطينيين لحقوق الإنسان الفردية والجماعية بما في ذلك الحق في تقرير المصير والعمل على تحقيقها عبر استخدام قنوات القانون الدول .

10. الهيئة الفلسطينية للاجئين :

مؤسسـة فلسـطينية غيـر حكوميـة مقرهـا الرئيسـي مدينـة غـزة وتعمـل مـن خلالهـا مكاتبهـا الفرعية وشركائها في كافة مخيمات ومدن قطاع غزة وفي الضفة الغربية عبر مكتب رئيسي في مدينة " رام الله " (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني الهيئة http://www. pcrp.org).

تأسسـت الهيئـة فـي العـام 2002م بمبـادرة مـن قبـل مجموعـة مـن المهتمـين بقضـايا اللاجئـين الفلسطينين والمجتمع الفلسطيني .

يشمل عمل الهيئة كافة المجالات التنموية المرتبطة بإحتياجات اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج والتي تهدف إلى التخفيف من معاناتهم الدائمة وبشكل رئيسي التخفيف من حدة الفقر.

أهداف الهيئة :

أ. إعداد الدراسات والأبحاث التي تعنى بقضية اللاجئين الفلسطينيين .

ب. المساهمة في تسليط الضوء إعلامياً على قضايا وهموم ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين .

ت. تعميق أواصر الترابط الإجتماعي بين جموع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات .

ث. تقديم خدمات إجتماعية وإنسانية للاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم .

ج. تنمية القدرات التعليمية والتثقيفية للاجئين الفلسطينيين .
ح. المساهمة في حل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين وذلك بإقامة مشاريع مختلفة تعود بالنفع على جموع اللاجئين .

11. مركز حماية لحقوق الإنسان :

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام 2002م ، وحصل على ترخيص من وزارة الاقتصاد الوطني تحت رقم (563135078) كشركة مساهمة غير ربحية بمبادرة نخبة من المحامين والقانونيين والناشطين المهتمين بالحق الفلسطيني كمفهوم شامل (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للمركز http://www. pcrp.org) .

ويعمل المركز على حماية حقوق المواطن الفلسطيني والدفاع عنها في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان ، والقانون الدولي الإنساني والمواثيق والأعراف الدولية، وكذلك القوانين الفلسطينية ، ومساعدة الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه الوطنية .

أهداف المركز :

أ. حماية حقوق الإنسان الفلسطيني والدفاع عنها .
ب. فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم .
ت. مساعدة الأسرى وذويهم وتقديم الدعم القانوني لهم .
ث. المساهمة في تكريس مبدأ سيادة القانون وإستقلال القضاء .
ج. توعية المواطن الفلسطيني بجميع حقوقه .
ح. نشر ثقافة وقيم الديمقراطية في المجتمع .
خ. دعم ومساندة حقوق المرأة والطفل وكبار السن .
د. المساهمة في إعداد مشروعات القوانين وتقديمها للجهات المختصة ، ومراقبة تطبيق القانون.
ذ. الإهتمام بالدراسات والأبحاث التي تعنى بحالة حقوق الإنسان والقوانين والحريات .

12. المركز الفلسطيني لإستقلال المحاماة والقضاء " مساواة " :

تأسس المركز عام 2002م ، عبر محامين وقضاة سابقين وشخصيات مجتمعية ، بهدف تعزيز ضمانات إستقلال المحاماة والقضاء ، ورصد وتوثيق ومراقبة ومعالجة ، كل العوائق الإجتماعية، والثقافية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والتشريعية المعيقة لسيادة القانون وإستقلال المحاماة والقضاء (المقابلة الشخصية و خضر شعت، 2011م، ص 107) .

ويعمل المركز على حماية حقوق المواطن الفلسطيني والدفاع عنها في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان ، والقانون الدولي الإنساني والمواثيق والأعراف الدولية وكذلك القوانين الفلسطينية ، ومساعدة الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه الوطنية .

أهداف المركز :

أ. توعية المواطن بحقوق الإنسان وفق القوانين والتشريعات المعمول بها في الأراضي الفلسطينية.

ب. تثقيف وتوعية الخريجين وطلاب القانون وإيصال رسالة المركز لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني .

ت. العمل على ترسيخ مبادئ سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان .

ث. المشاركة في بناء مؤسسات المجتمع المدني والتشبيك بين المؤسسات ذات الصلة .

13. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان :

تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في فلسطين بتاريخ 2003/8/9 م وقد تم تسجيلها لدى وزارة الداخلية تحت رقم(7313) وتتخذ من محافظة رفح مقراً رئيسياً لها ، ولقد تأسست الجمعية بمبادرة من الشباب الفلسطيني المهتمين والمثقفين وبدعم من شخصيات قانونية ووطنية (المقابلة الشخصية وبروشور الجمعية) .

الجمعية تؤمن بأن الأهداف التي تسعى لتحقيقها لا تتم إلا بتعاون جميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان والتي تؤمن بالأسس والقيم والمبادئ الديمقراطية.

أهداف الجمعية :

أ. العمل على توعية المواطن بحقوق الإنسان وفق القانون والتشريعات المعمول بها في الأراضي الفلسطينية .

ب. الدفاع عن حقوق الإنسان وفق القوانين والتشريعات المعمول بها في الأراضي السلطة الفلسطينية والإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

ت. توثيق أهم الأحداث التي تتعلق بانتهاك سيادة القانون وحقوق الإنسان .

ث. العمل على ترسيخ مبادئ سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان .

ج. المشاركة في بناء مؤسسات المجتمع المدني .

14. جمعية مركز هدف لحقوق الإنسان :

مركز هدف لحقوق الإنسان ، مؤسسة وطنية مستقلة ، غير ربحية ، مهنية ، متخصصة في مجال حقوق الإنسان ، تأسس في قطاع غزة في العام 2004 ، ومرخص من وزارة الداخلية تحت رقم (7401) ، ووزارة الثقافة تحت رقم G/2004/800/82 (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للجمعية http://www.hadafhrc.org) .

والمركز من المؤسسات الرائدة التي تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحكم الصالح والديمقراطية وسيادة القانون في المجتمع الفلسطيني ، وصولاً لتأسيس مجتمع مدني ديمقراطي متطور ومتحضر .

الأهداف الإستراتيجية للمركز :

الهدف الاستراتيجي الأول :

المساهمة في تعزيز بناء قدرات مركز هدف والمجتمع الفلسطيني لتعزيز حقوق الإنسان والحكم الصالح والديمقراطية وسيادة القانون .

الهدف الاستراتيجي الثاني :

المساهمة في تعزيز إحترام وحماية مبادئ حقوق المواطنين بالتركيز على شرائح الشباب والمرأة والأطفال والإعلام وتعزيز دورهم في حماية مبادئ الحكم الصالح والرشيد في المجتمع الفلسطيني .

الهدف الاستراتيجي الثالث :

المساهمة في تعزيز المبادئ والممارسات الديمقراطية ، وتعزيز حقوق الأغلبية على مصالح الأقلية .

الهدف الاستراتيجي الرابع :

المساهمة في تعزيز أداء القضاء الفلسطيني وتمكين المواطنين من إستخدام القوانين الفلسطينية والنظام القانوني بما يحقق أقصى حد ممكن من حقوقهم .

15. مركز راصد لحقوق الإنسان :

التأسيس :

تأسس مركزراصد سنة 2005 ، وهو مركز متخصص بالجانب القانوني الغير ربحي يعمل على إحداث مرجعية قانونية وفرز كادر قانوني يساهم في نشر الثقافة القانونية في مجتمعنا والمشاركة في إعداد مشاريع قوانين وصياغتها بما يتناسب وتقاليد المجتمع الفلسطيني(المقابلة الشخصية وبروشور المركز) .

كما يولي المركز إهتماماً بكافة قضايا حقوق الانسان وبحقوق المرأة وقضايا الطفل , وكذلك الإهتمام ومتابعة قضية الاسرى .

أهداف المركز :

أ. نشر الثقافة القانونية لدى المجتمع الفلسطيني والتي تتمثل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وأركان العدالة وحق المواطن .

ب. مساندة الأسرى والعمل على رفع المعاناة و تفعيل قضيتهم محلياً و دولياً .

ت. العمل على ضمان تمتع المواطن بحقوقه وحريته الشخصية .

ث. مساندة المرأة والطفل والحصول على حقوقهم .

16. مركز سيادة لحقوق الإنسان :

مركز سيادة شركة غير ربحية ، تأسست عام 2005م ، ويهدف لتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء ، ومكافحة العنف والتمييز ضد المرأة ، والدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني ، وتطوير التشريعات الوطنية ، ورفع كفاءة الحقوقيين (المقابلة الشخصية وخضر شعت، 2011م، ص 108) .

يساند المركز كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

ويتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ، وتقديم الإستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات ، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة .

كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية .

وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان .

17. مؤسسة مهجة القدس للدفاع عن الأسرى:

مؤسسة مهجة القدس (أهلية فلسطينية غير ربحية) تعنى بقضايا الشهداء والأسرى والجرحى داخل فلسطين ، تأسست في العام 2007 (المقابلة الشخصية وبروشور المؤسسة) .

نطاق عملها داخل فلسطين ، ومكاتبها الحالية في قطاع غزة ، وتسعى لفتح فروع لها في باقي مناطق فلسطين المحتلة حيث تحول الظروف الأمنية الحالية دون ذلك .

أهداف المؤسسة :

أ. تأمين الرعاية الشاملة لعوائل الشهداء والأسرى والجرحى مادياً ومعنوياً.

ب. تعزيز ونشر ثقافة الشهادة والتضحية والفداء لدى أفراد الشعب الفلسطيني .

ت. المساهمة في حفظ التراث الثقافي والفكري والجهادي للشهداء والأسرى والجرحى في مسيرة الجهاد الدامي في فلسطين .

ث. التعاون مع مختلف الجهات والمؤسسات والأطر والشخصيات المهتمة في شؤون الشهداء والجرحى بما ينسجم ومبادئ المؤسسة ويخدم أهدافها .

ج. التأثير في صنع القرار بما يصون حقوق عوائل الشهداء والأسرى والجرحى .

18. جمعية واعد للأسرى والمحررين :

رسالة الجمعية :

العمل من أجل نصرة قضية الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي على كافة المستويات المحلية والعربية والدولية وفق فتوى شيخ الإسلام " ابن تيمية " " فكاك الأسارى من أعظم الواجبات ، وبذل المال الموقوف وغيره في ذلك أعظم القربات " (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للجمعية http://www. waed.ps) .

أهداف الجمعية :

أ. الإتصال بالهيئات الرسمية والمؤسسات الدولية والهيئات الأهلية ذات الاختصاص من أجل المساهمة في حل مشاكل الأسرى والمحررين ومساعدتهم .

ب. المساهمة في تنمية أفراد المجتمع الفلسطيني من خلال إقامة المشاريع والدورات التنموية والأكاديمية والمهنية التي تساهم في تطوير قدرات الشباب.

ت. توفير الخدمات الشاملة للأسرى والمحررين سواء أكاديمية أو إجتماعية أو ثقافية .

ث. إقامة المؤتمرات والندوات التي تساهم في إبراز قضايا الأسرى والمحررين .

ج. مساندة الأسرى والمحررين وذويهم معنوياً وإعلامياً وجماهيرياً .

ح. تأهيل الأسرى المحررين أكاديمياً ومهنياً .

19. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان :

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان **هو** " منظمة مستقلة غير ربحية تأسست في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2011 وتتخذ من جنيف مقراً لها " .

وللمرصد مكتب إقليمي في الأراضي الفلسطينية ، بما فيها الضفة الغربية ومدينة غزة ، (المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للمرصد http://www.euromedmonitor.org) .

وللمرصد مكتب إقليمي في تونس ، إلى جانب خبراء وممثلين في كل من المملكة المتحدة، وهولندا، وألمانيا، واليمن، ومصر، والأردن، وسوريا ، ولبنان ، والإمارات "

ولا يقتصر عمل المنظمة على الرصد والتوثيق فحسب ، بل يمتد إلى صناعة رأي عام دولي للضغط على الجهات المعنية والدول ذات النفوذ لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تدفع باتجاه تحسين الأوضاع الإنسانية وتضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة .

ويسعى المرصد للتأثير والضغط على الحكومات والهيئات الدولية من أجل ترسيخ قواعد القانون الدولي والتحقيق في الإنتهاكات ومحاسبة مرتكبيها بشكل يضمن وضع حدٍ لسياسة الإفلات من العقاب ودعم وتعويض الضحايا مادياً ومعنوياً .

ويعتمد الأورومتوسطي في آلية عمله على جوانب عدة ، **منها** " فرق البحث الميدانية " التي تنتشر في دول المنطقة ، " والمستشارين القانونيين المحنكين في مجال حقوق الإنسان " ، إلى جانب " مكاتب إقليمية ترصد وتتابع الوضع الإنساني الراهن لحظة بلحظة " ، " وتنشر تقارير مفصلة ترمي إلى الكشف عن مرتكبي الإنتهاكات وتقديم توصيات للتعامل مع الأزمات الإنسانية ومساعدة المتضررين منها " .

وقد نجح المرصد في العديد من الحالات في صنع تغييرٍ حقيقيٍ على أرض الواقع يتمثل في قيام السلطات المعنية بتحسين سياساتها والتعامل مع الأزمات بشكل يضمن حماية حقوق الأشخاص المهمشين من الضحايا والمتضررين .

أهداف المرصد :

جاء المرصد الأورومتوسطي إمتداداً ومكملاً لمنظمات حقوق الإنسان الأخرى ، حيث يعمل فريقنا ضمن إستراتيجية تضمن تحقيق التعاون والتشبيك مع الجهات المعنية للوصول إلى أهداف مشتركة .

ووُجِد الأورومتوسطي وقد عيّن جملة من الأهداف **وهي :**

أ. رفع مستوى حقوق الإنسان في دول المنطقة .

ب. تفعيل وسائل القانون الدولي لمحاسبة مرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان .

ت. مد يد العون لمؤسسات المجتمع المحلي لتنفيذ مشاريع إنمائية وتوعوية مشتركة .

ث. العمل على حماية ورعاية المدنيين في المناطق التي يعمل بها المرصد .

ج. تحفيز المنظمات الحقوقية الدولية والأوروبية وصناع القرار للعمل على وقف الإنتهاكات .

ح. تسليط الضوء على الفئة المهمشة من ضحايا النزاعات السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

خ. تشجيع إستخدام القنوات السلمية والقانونية لفضح مرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان ، بما فيها الأطراف التي تعرقل عمل الحقوقيين .

20. جمعية حماية لحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية :

التأسيس والبداية :

تأسست بمدينة غزة " جمعية حماية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية " , بموجب قانون الجمعيات لحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية ، وبموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 ولائحته التنفيذية (المقابلة الشخصية وبروشور الجمعية) .

وتتمتع جمعية حماية بالشخصية الإعتبارية منذ تسجيلها لدى الوزارة ويكون لها الذمة المالية المستقلة والأهلية وحق التقاضي , ولها حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وتقبل الهبات والمساعدات والتبرعات .

أهداف الجمعية :

أ. نشر ثقافة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية , وتعزيز الوعي بأهميتها .

ب. ترسيخ قواعد العدالة الإنتقالية وضمان أداء السلطات لحقوق الأفراد وإنصاف الضحايا .

ت. العمل على صيانة وإحترام حقوق الانسان .

ث. مراقبة أوضاع حقوق الإنسان من حيث أداء السلطات الثلاث لأدوارها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان والقانون الوطني .

ج. رصد إنتهاكات حقوق الإنسان والعمل على حماية الأفراد والجماعات من أي انتهاكات يطالهما .

21. مؤسسة دار الميثاق للمحاماة والتدريب القانوني والإداري :

النشأة والتعريف :

دار الميثاق مؤسسة متخصصة في المحاماة والتدريب القانوني والإداري والدفاع عن المواطن الفلسطيني (المقابلة الشخصية وبروشور المؤسسة) .

حيث تعمل المؤسسة على تنمية الموارد البشرية العامة في مجال القانون يختص عملها في تقديم الإستشارات القانونية والإدارية وتسعى من خلال كوادرها المتخصصين إلى توفير المناخ المعرفي وتمكين الخريجين من تحديد وجهتم العلمية ومساعدتهم في بناء الذات القادرة على تشكيل الكيان المهني الفاعل في المجتمع .

إن مؤسسة دار الميثاق حديثة المنشأ لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها من المؤسسات التي ساهمت في بناء المجتمع الفلسطيني .

ولا سيما تلك المؤسسات العريقة والتي ساعدت في بناء هيكل دار الميثاق لتكون الخلاصة لخبرة هده المؤسسات .

إن عمل المؤسسة لا ينحصر في تقديم الخدمات التي من شأنها تنمية الكوادر العاملة في مجال القانون والإدارة بل نسعى إلى إحداث الفارق الذي سوف يغير حدود المعرفة ويوسع حدود الطموح لدى الفئة المستهدفة .

أهداف المؤسسة :

أ. تدريب العاملين في مجال القانوني والمتصلين به في شتى النواحي القانونية المختلفة والمتنوعة.

ب. تقديم الإستشارات الشفوية والمكتوبة في فروع القانون المختلفة وإعداد وصياغة ومراجعة العقود والإتفاقيات بكافة اللغات .

ت. العمل علي إقامة الدورات التدريبية وتأهيل الموارد البشرية إدارياً واقتصادياً ومالياً وفنياً بما فيها التطوير والتخطيط الإداري .

ث. تصميم البرامج الخاصة بالتدريب وتنفيذها وتسويقها والعمل على تأهيل الكوادر في كافة المجالات .

ج. تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية وتوظيف المعارف في رفع الكفاءة العلمية التدريبية والإستشارية .

ح. المساهمة الجادة في بناء الإنسان الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات التدريبية المتطورة الحديثة والأنشطة وعمليات بناء الشخصية الفعالة .

خ. إصدار الأبحاث والنشرات والدراسات القانونية والإدارية المتخصصة في شتى النواحي القانونية والإدارية .

د. العمل على توثيق العمل بالتطبيق العلمي بشكل يؤدي إلى منهج علمي متكامل في كل مجالات الحياة .

ذ. تدريب العاملين في القطاع الخاص والبنوك والمؤسسات وذلك في القطاعات التي تتصل بالأعمال القانونية والإدارية وتقديم الدعم الفني لهم في مجال التدريب والتسويق والتخطيط .

ر. المساهمة في إجراء الأبحاث والدراسات الميدانية اللازمة وإستطلاعات الرأي ودراسات الجدوى الإقتصادية لمشاريع التنمية الإجتماعية .

ز. المساهمة في تحسين إنسانية المعلومات ودقتها في المجتمع الفلسطيني كعنصر هام من عناصر التخطيط والتنمية .

س. إنشاء وتوطيد العلاقات الثقافية والتربوية والعلمية السليمة والبرامج التثقيفية العليا بين المهتمين والعاملين على البرامج التنمية في المجتمع الفلسطيني وخارجه .
ش. التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية لتنفيذ برامج البحوث التربوية والثقافية مع مراعاة الوضع الفلسطيني والقوانين والأحكام السارية .

22. مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة :

مركز مستقل تأسس في مدينة غزة كشركة غير ربحية ومرخصة تحت رقم تسجيل (563141852) من مجموعة من الخبراء في المجتمع المحلي من قانونيات وقانونيين وناشطات في مجال العمل النسوي والمجتمعي لتركيز الجهود لتطوير واقع المرأة الفلسطينية على المستويين القانوني والمجتمعي كمتطلب رئيسي لتحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني(المقابلة الشخصية والموقع الالكتروني للمركز http://www. cwlrc.pal).

أهداف المركز :

إن الغايات التي تأسس مركز الأبحاث والإستشارات القانونية للمرأة من أجلها **هي :**

أ. العمل على تبني تشريعات وطنية ديمقراطية تكفل إرساء مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات .
ب. العمل على إنسجام التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان عامة ومع حقوق المرأة خاصة وخاصة إتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة .
ت. إجراء الدراسات والأبحاث القانونية , ودراسة القوانين ومشاريع القوانين .
ث. إقتراح البدائل في أماكن الخلل والضعف لتحقيق الهدف الأول المنصوص عليه أعلاه .
ج. العمل على نشر الدراسات المتخصصة والمتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة بوجه خاص.
ح. العمل على الحماية القانونية الفعالة للمرأة أمام المحاكم الوطنية وتقديم الإستشارات القانونية للنساء بما يضمن تحقيق هذه الحماية .
خ. المساهمة في نشر الوعي بحقوق المرأة وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني ومحو الأمية القانونية في المجتمع من خلال دورات تدريبية متخصصة .
د. العمل من أجل تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث من خلال التوعية والتثقيف والتدريب.
ذ. تعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي ذات العلاقة النسوية والحقوقية , وكذلك على المستويين العربي والدولي في إطار ضمان تحقيق أهداف المركز .

23. مركز الأسرى للدراسات والأبحث الإسرائيلية :

مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الاسرائيلية وموقعه الإلكتروني المميز **هو** مركز و موقع إعلامى وطني فلسطيني مستقل مختص بقضيتى " الأسرى فى السجون " وحقوقهم الثابتة والتي كفلتها لهم كافة الحقوق والعهود والمواثيق الدولية (المقابلة الشخصية و بروشور المركز) .

ومركز الأسرى للدراسات مكمل لجهد كل المؤسسات الرسمية والأهلية الأخرى الناشطة في قضايا الأسرى والإسرائيليات ومتعاون معها وليس بديلاً عنها ، فقضية الأسرى خاصة تحتاج منا المزيد من الجهد والتعاون والعمل المشترك فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً لنرتقي إعلامياً بحجم هذه القضية الإنسانية والأخلاقية والدينية والوطنية والقومية .

يرصد مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الاسرائيلية كل ما هو جديد فى القضايا الإسرائيلية ، وما يحدث فى دولة الاحتلال من علاقات دولية وإقليمية ويتابع كل ما هو جديد على الساحة السياسية لدولة الاحتلال ، ويرصد الإنتهاكات الإسرائيلية وما يعانوه أهلنا فلسطينيي الأرض المحتلة عام 48 ، وهنالك متابعة للصحف العبرية وترجمات لها ولغيرها ، ويتطرق للتعريفات والشخصيات ، والأحزاب والمجموعات والمؤسسات والشخصيات في (دولة الإحتلال) وكذلك للدراسات والأبحاث والإقتصاد والمفاوضات والإتفاقيات والمقالات التي تتناول القضايا اليهودية والصهيونية ومتفرقات أخرى .

موقع مركز الأسرى للدراسات (www.alasra.ps) **هو** الموقع الأول والمرجع الأهم " فى قضية الأسرى " للصحفيين والحقوقيين والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام المشاهدة والمقروءة والمسموعة ، وللخبراء والمعنيين والباحثين والأكاديميين وأهالي الأسرى والأسرى المحررين والأسيرات المحررات ، وتجمع صفحة الموقع ما يزيد عن (**21500**) خبر وتقرير وقصة وتحقيق والأكثر إجماع من الأحداث والمستجدات ، حيث تتواجد كل المؤسسات " الرسمية والأهلية " المعنية بقضية الأسرى والشأن الاسرائيلى .

هنالك توجه لتطوير الموقع ليخاطب الغرب باللغة الانجليزية في محاولة لتغيير الصورة النمطية الباطلة التي تسوقها (دولة الإحتلال) للعالم عامة وللجمهور الغربي خاصة – على أن الأسرى الفلسطينيين والعرب ما هم إلا " قتلة ومجرمين وإرهابيين ومخربين ومقاتلين غير شرعيين وأياديهم ملطخة بالدماء " .

وكذلك لفضح إنتهاكات دولة الإحتلال وممارستها ، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على كافة حقوقه الوطنية المشروعة (الحرية والسيادة والإستقلال) كباقي الشعوب الحرة ، ويتمنى المركز على كل غيور للمساهمة فى هذا التوجه .

المبحث الخامس : الدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية :

أولاً : نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني : وذلك من خلال :

1. نشر ثقافة القانون وتحقيق سيادة القانون .
2. وضع السياسات التي تخدم قطاع العدالة .
3. العمل على توعية المواطن بحقوقه القانونية .
4. نشر ثقافة حقوق الإنسان الفلسطيني وصولاً لإعتبار ذلك ضمن السلوك اليومي .
5. عقد دورات تدريبية وتثقيفية لكافة فئات المجتمع الفلسطيني لنشر ثقافة حقوق المواطن الفلسطيني .
6. طباعة وتوزيع الكتيبات والإصدارات التثقيفية .
7. يعتبر نشر أهمية قيم حقوق المواطن في فلسطين أهم ركائز عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
8. إصدار الدراسات والتقارير, والقيام بالتدريب لكافة شرائح المجتمع .
9. عقد ورشات العمل والندوات والمؤتمرات بالتعاون مع الجهات ذات الإختصاص .
10. تنفيذ برامج تدريب وتوعية تستهدف الشرائح المهمشة في المجتمع الفلسطيني .
11. تنشيط وإستهداف الإعلام بأنواعه المختلفة لتحقيق هذا الغرض .
12. إعداد الدراسات والأبحاث وإستطلاعات الرأي وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة .
13. إعداد ونشر أوراق عمل وموقف وبيانات صحفية .
14. تنفيذ حلقات نقاش حول القضايا ذات العلاقة بحقوق المواطن الفلسطيني .
15. النشر في الصحف وتوزيع النشرات والتقارير .
16. التواصل مع وسائل الإعلام والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي .
17. إستقبال وفود طلاب المدارس وتعريفهم بحقوق المواطن الفلسطيني وموضاعات ذات العلاقة.
18. عقد برامج ومشاريع توعية للحقوق في المدارس الفلسطينية .
19. عقد مشاريع وأنشطة حول الحقوق بالتعاون مع المؤسسات القاعدية .
20. عقد برامج إعلانيه متنوعة حول حقوق المواطن الفلسطيني .
21. تدريب وتطوير قدرات الأفراد والمجموعات حول مبادئ حقوق الانسان عامة وحقوق المواطن الفلسطيني خاصة .

22. التأثير في بعض السياسات والإجراءات المتعلقة بحقوق المواطنين .
23. الإهتمام الخاص بحق الأسير الفلسطيني بالحرية من سجون الاحتلال .
24. توثيق ومتابعة حالات الإعتقال السياسي في السجون الفلسطينية .
25. زيادة وعي المجتمع والتوعية في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني .
26. نشر ثقافة الفكر القانوني التي تحمل رسالة الحقوق إلى أهلها بعيداً عن الظلم والجور .

ثانياً : متابعة شكاوى المواطنين مع الجهات المحلية ذات العلاقة : وذلك من خلال :

1. متابعة الشكاوي وتوصيلها لأصحاب القرار .
2. عقد ورش عمل حوارية مع الضحايا والمسئولين لمناقشة الشكاوى .
3. المتابعة برسائل مع الجهات الرسمية أو التوجه إلى النيابة العامة أو إلى القضاء .
4. تقديم شهادات مشفوعة بالقسم من قبل المشتكين في قضايا الأسرى .
5. متابعه شكاوي المواطنين مع الجهات ذات العلاقة.
6. هناك مشكلات ذات علاقة بالواقع المعاش .
7. مراسلة الجهات ذات الإختصاص بموضوع الشكوى .
8. إجراء مقابله ومراجعه للجهة المعنية بالشكوى .
9. تمثيل النساء أمام المحاكم الشرعية سعياً لإنصافهن في موضوعات الحضانة والطلاق والنفقة والعنف الأسري .
10. تبنى قضايا عامة ذات إهتمام من قبل المجتمع ومن قبل نشطاء حقوق الانسان .
11. متابعة الشكاوى إما من خلال الزيارات الميدانية للجهات ذات العلاقة .
12. إعداد رسائل للجهات المعنية .
13. رسائل جماعية تشمل الشكاوي المتشابهة .
14. لفت انتباه الجهات ذات العلاقة إلى الانتهاكات حتى تقوم بالدور المناط بها .
15. حث السلطات على إعتماد وتفعيل قوانين تصون حقوق المواطن الفلسطيني .
16. تقديم الإستشارات الحقوقية حتى تأخذ الشكل و مسارها الصحيح .
17. رفع شكاوي الأسرى وقضاياهم إلى منظمات حقوق الانسان الصديقة والجهات المعنية من أجل الوقوف علي مسؤولياتها .
18. العمل على الضغط والمتابعة من أجل حل الإشكالات المستمرة .
19. المتابعة مع المواطن والجهات الرسمية صاحبة العلاقة لحل الأمور والقضايا بشكل ودي .
20. الإحاطة بجميع التجاوزات والمخالفات القانونية للمتضررين من الإنتهاكات وتوثيقها .

ثالثاً : متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي : وذلك من خلال :

1. التنسيق الدائم مع مؤسسات حقوق إنسان دولية ومحلية .
2. ضمان العمل على نشر المعايير والقواعد الدولية للمحافظة على حقوق المواطن الفلسطيني .
3. المشاركة في مؤتمرات دولية تختص بحق الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه .
4. المشاركة في إعداد تقارير دولية تختص إنتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني .
5. تشكيل لجان ضغط ومناصرة على مستوى المجتمع الدولي لضمان الحفاظ على حقوق المواطن الفلسطيني .
6. إن المجتمع الدولي له دور مهم في الحد من الإنتهاكات سواء الداخلية أو الإسرائيلية .
7. لذلك يتم العمل دائماً مع المؤسسات الدولية بطريقة مركزة من خلال اللقاءات والرسائل والمناشدات .
8. التواصل مع السفارات الفلسطينية والعربية والصديقة وتزويدهم بالمواد اللازمة ، لتزويدها للمعنيين للضغط على الإحتلال لوقف ممارساته بحق الأسرى الفلسطينيين .
9. التعاون مع المؤسسات الدولية وخاصة وكالة الغوث (الأونروا) بالعمل على تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين .
10. إصدار بيانات صحفية وأوراق موقف وتعميمها وتوثيقها.
11. يوجد تصور للعمل في هذا المجال من خلال شبكة المدافعين عن نشطاء حقوق الانسان التي أنشأتها المراكز .
12. دعوة الدول في كثير الأحيان لتعديل قوانينها وتشريعاتها بما يحمي حقوق الوطن والمواطن.
13. تحفيز المنظمات الحقوقية الدوليه للعمل على إنهاء أي إنتهاك لحقوق المواطنين على المستوى الدولي .
14. المؤسسات تعمل على فضح جرائم الاحتلال و السجان الصهيوني بحق الأسرى .
15. المشاركه في تقارير دولية تصدر عن حالة حقوق المواطن الفلسطيني .
16. المشاركه مع لجان تحقيق دولية وخاصة التي تتشكل بعد العدوان المتكرر على قطاع غزة.
17. إصدار بيانات ونتائج أبحاث حول المعطيات النفسية والإجتماعية المتعلقة بالتأثيرات وخروقات حقوق الإنسان في قطاع غزة .
18. تنظم المؤسسسات زيارات دوريه للأسرى وعوائلهم بإشراف الصليب الاحمر أو المندوب السامي من أجل تحمل المسؤوليات إتجاه الاسرى .
19. حضور مؤتمرات خارجية دولية للإلزام دولة الاحتلال بإحترام وتطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني .

رابعاً : ملاحقة الإنتهاكات الاسرائيلية ضد المواطنين : وذلك من خلال :

1. رصد وتوثيق الإنتهاكات ونشرها على الملأ لفضحها .
2. المشاركة في إعداد التقارير الخاصة بلجان التحقيق بجرائم الحرب .
3. التقدم عبر شراكة مع نشطاء دوليين في المحاكم في دول أوروبا .
4. فضح الإنتهاكات الإسرائيلية والمرافعة والمساعدة القانونيه للدفاع عن حقوق المواطنين الفلسطينيين أمام القضاء الإسرائيلي والدولي .
5. تجهيز البيانات الصحفيه والتوثيق وإعداد قاعدة بيانات بكافه الإنتهاكات .
6. تقديم الحقيقة والشكاوي للمعنيين وللمؤسسات دور إعلامي مميز بهذا الشأن .
7. تقديم دعاوى قضائية ضد الإنتهاكات المختلفة وتوثيقها ومتابعتها أول بأول .
8. إستخدام القنوات القانونيه لفضح مرتكبي كافة الإنتهاكات ومحاسبتهم .
9. التواصل مع المؤسسات الحقوقية الدولية والأممية للعمل على وقف الإنتهاكات .
10. التواصل مع المؤسسات الدولية لرفع دعاوى قضائية لتجريم الاحتلال .
11. عمل أبحاث ولقاءات حول الآثار النفسية لهذه الإنتهاكات على المواطنين .
12. متابعه الشكاوى من أجل التخفيف من معاناة الأسرى الفلسطينيين .
13. التعامل مع الجهات الرسمية ومع محامين داخل الخط الأخضر ومؤسسات حقوقية .
14. تسليط الضوء على جرائم الإحتلال والإنتهاكات بحق شعبنا الفلسطيني .

الفصل الرابع :
منهجية الدراسة

- المقدمة .
- تحليل البيانات .
- إختبار الفرضيات .
- نتائج المقابلات .

الفصل الرابع : منهجية الدراسة

المقدمة :

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة التي تم إتباعها ، من حيث منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة وخطوات إجراء الدراسة ومصادر البيانات .

منهج الدراسة :

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً ، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل إستقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى التحليل والربط والتفسير، للوصول إلى إستنتاجات ، يبني عليها التصور المقترح ، ويعرف هذا المنهج **بأنه** " ذلك النوع من أساليب البحث الذي يمكن بواسطته معرفة ما إذا كان هناك ثمة علاقة بين متغيرين ، ومن ثم معرفة العلاقة " .

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ، وعددهم (190) ، كما ما هو مبين في ملحق رقم (05) .

عينة الدراسة :

تم إستخدام عينة الحصر الشامل ، حيث تم توزيع الإستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة ، وقد تم إسترداد (180) إستبانة ، أي ما نسبته (94.7%) من مجتمع الدراسة .

وتتمتع عينة الدراسة بالخصائص التالية :

جدول رقم (01)

خصائص عينة الدراسة لمتغير الجنس

م	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكر	110	61.111
2	أنثى	70	38.889
المجموع		**180**	**%100,000**

جدول رقم (02)

خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير طبيعة العمل

م	طبيعة العمل	العدد	النسبة
1	دائم	81	45.000
2	مؤقت	99	55.000
المجموع		**180**	**%100,000**

جدول رقم (03)

خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة
1	دبلوم	28	15.556
2	بكالوريوس	124	68.889
3	دراسات عليا	28	15.556
المجموع		**180**	**%100,000**

جدول رقم (04)

خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة

م	عدد سنوات الخدمة	العدد	النسبة
1	أقل من 5 سنوات	85	47.222
2	من 5-10 سنوات	61	33.889
3	أكثر من 10 سنوات	34	18.889
المجموع		**180**	**%100,000**

جدول رقم (05)

خصائص عينة الدراسة بالنسبة لمتغير العمر

م	العمر	العدد	النسبة
1	أقل من 30 سنة	99	55.000
2	من 30-40 سنة	53	29.444
3	أكثر من 40 سنة	28	15.556
المجموع		**180**	**%100,000**

أدوات الدراسة :

تم إستخدام الإستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة ، وذلك للتعرف على دور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن المواطن الفلسطيني ، وإشتملت الإستبانة على (5) محاور، وتحتوي المحاور على (25) فقرة ، تبين درجة الموافقة على الفقرات بحسب مقياس رباعي التدريج يحدد درجة الموافقة (كبيرة جدا ، كبيرة ، متوسطة ، قليلة) ، وبحيث تعطى الدرجات (4، 3، 2، 1) على الترتيب ، مع التأكد من صدق وثبات الأداة .

وتتكون الإستبانة من :

أولاً : البيانات الشخصية : (الجنس ، طبيعة العمل ، المؤهل العلمي ، عدد سنوات الخدمة، العمر) .

ثانياً : فقرات الاستبانة : حيث تم تقسيم الإستبانة إلى (5) محاور ، تحتوي على (25) فقرة .

وقد تم إستخدام مقياس رباعي التدريج , **كما هو مبين في الجدول التالي :**

جدول رقم (06)

مقياس رباعي التدريج

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
	من	إلى	من	إلى
قليلة	1.00	1.74	%25.00	%43.74
متوسطة	1.75	2.49	%43.75	%62.49
كبيرة	2.5	3.24	%62.50	%81.24
كبيرة جدا	3.25	4.00	%81.25	%100

أما المقابلة فقد إشتملت على الأسئلة التالية :

1. ما دور منظمتكم الموقرة في نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .
2. ما دور منظمتكم الموقرة في الإستماع لشكاوى المواطنين ؟ .
3. ما دور منظمتكم الموقرة في متابعة شكاوى المواطنين مع الجهات المحلية ذات العلاقة؟.
4. ما دور منظمتكم الموقرة في متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي ؟ .
5. ما دور منظمتكم الموقرة في ملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين ؟ .
6. ما المعيقات التي تواجه منظمتكم الموقرة في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .
7. ما آليات تفعيل دور منظمتكم الموقرة في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟ .
8. ما توصياتكم واقتراحاتكم لتوحيد الجهود ؟ .

صدق أداة الدراسة (الإستبانة) :

10. الصدق من وجهة نظر المحكمين :

تم عرض الإستبانة على عدد (10) من المحكمين من أصحاب الخبرة والإختصاص ، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للإستبانة ، وضوح تعليمات الإستبانة ، إنتماء الفقرات لأبعاد الإستبانة ، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة ، وبذلك تم التأكد من من الصدق من وجهة نظر المحكمين .

11. صدق الإتساق الداخلي :

وتم أيضا حساب صدق الإتساق الداخلي لمحاور وفقرات الإستبانة بعد تطبيقها على عينة إستطلاعية قوامها (20) من مجتمع الدراسة ، ومن خلال إيجاد معاملات الإرتباط لمحاور وفقرات الإستبانة .

جدول رقم (07)

معاملات الإرتباط لمحاور الإستبانة والإستبانة ككل

م	المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	0.838	0.000	0,05
2	الإستماع لشكاوى المواطنين	0.957	0.000	0,05
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	0.921	0.000	0,05
4	متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي	0.829	0.000	0,05
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين	0.841	0.000	0,05

يتضح من الجدول السابق أن محاور الإستبانة مع الإستبانة ككل تتمتع بمعاملات إرتباط دالة إحصائياً ، وهذا يدل على أن جميع محاور الإستبانة تتمتع بمعاملات صدق عالية .

جدول رقم (08)

معاملات الإرتباط لفقرات محور نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	تعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على تعزيز مبادئ وقوانين حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته	0.867	0,000	0,05
2	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بتوعية المواطن بحقوقه المختلفة	0.929	0,000	0,05
3	تعقد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية دورات وندوات وورش عمل تثقيفية في مجال حقوق المواطن الفلسطيني	0.872	0,000	0,05
4	تصدر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مجلات ودوريات وبروشورات وملصقات في مجال حقوق المواطن الفلسطيني	0.984	0,000	0,05
5	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل حملات مناصرة بمشاركة من المواطنين	0.951	0,000	0,05

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني مع المحور ككل تتمتع بمعاملات إرتباط دالة إحصائياً ، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية .

جدول رقم (09)

معاملات الإرتباط لفقرات محور الإستماع لشكاوى المواطنين

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	تعتمد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين كهدف من أهدافها	0.837	0,000	0,05
2	يوجد دائرة أو قسم خاص في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لتلقي شكاوى المواطنين	0.742	0,000	0,05
3	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بمتابعة شكاوى المواطنين أولاً بأول	0.713	0,000	0,05

4	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بإعلام المواطن بمجريات متابعة شكواه	0.816	0,000	0,05
5	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين عبر مواقع الإعلام الجديد	0.721	0,000	0,05

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور الإستماع لشكاوى المواطنين مع المحور ككل تتمتع بمعاملات إرتباط دالة إحصائياً ، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية.

جدول رقم (10)

معاملات الإرتباط لفقرات محور المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	تساهم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في صياغة وتعديل قوانين تشريعية في مجال حقوق المواطن	0.844	0,000	0,05
2	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أداء السلطة التنفيذية تجاه حقوق المواطن	0.922	0,000	0,05
3	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أداء السلطة القضائية تجاه حقوق المواطن	0.907	0,000	0,05
4	تعزز منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني تجاه حقوق المواطنين	0.860	0,000	0,05
5	تعد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التقارير الدورية لتعممها على الجهات ذات العلاقة	0.923	0,000	0,05

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة مع المحور ككل تتمتع بمعاملات إرتباط دالة إحصائياً، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية .

جدول رقم (11)

معاملات الإرتباط لفقرات محور متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل تحالفات دولية لملاحقة مجرمي الحرب في (إسرائيل)	0.830	0,000	0,05
2	تطور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية قدرتها لملاحقة ومقاضاة إسرائيل في المحاكم والمحافل الدولية	0.754	0,000	0,05
3	تضع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية المجتمع الدولي في صورة حقوق المواطن الفلسطيني	0.857	0,000	0,05
4	تستفيد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المواطنين	0.762	0,000	0,05
5	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بفضح الإنتهاكات الاسرائيلية وكشفها في الإعلام الدولي	0.765	0,000	0,05

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي مع المحور ككل تتمتع بمعاملات إرتباط دالة إحصائياً ، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية .

جدول رقم (12)

معاملات الإرتباط لفقرات محور ملاحقة الإنتهاكات الاسرائيلية ضد المواطنين

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	تستخدم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كافة الوسائل اللازمة في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين	0.968	0,000	0,05
2	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية برصد وتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية الفردية ضد المواطنين أولاً بأول	0.933	0,000	0,05

3	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية برصد وتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية الجماعية ضد المواطنين حال حدوثها	0.843	0,000	0,05
4	تستفيد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من خبرتها التراكمية في ملاحقة الانتهاكات الاسرائيلية في تطوير عملها وأدائها	0.855	0,000	0,05
5	تحقق منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نجاحات ملموسة في وقف الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين أو الحد منها	0.830	0,000	0,05

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين مع المحور ككل تتمتع بمعاملات إرتباط دالة إحصائياً ، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية .

ثبات أداة الدراسة (الإستبانة) :

12. الثبات بطريقة ألفا كرونباخ :

تم التأكد من ثبات الإستبانة من خلال حساب "**معاملات ألفا كرونباخ**"، لمحاور الإستبانة والإستبانة ككل .

كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (13)

معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الإستبانة والإستبانة ككل

م	المحور	معاملات ألفا كرونباخ
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	0.837
2	الإستماع لشكاوى المواطنين	0.742
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	0.938
4	متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي	0.875
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين	0.729
	الإستبانة ككل	**0.746**

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الإستبانة وللإستبانة ككل هي معاملات ثبات عالية ، وتفي بأغراض الدراسة .

13. الثبات بطريقة التجزئة النصفية :

وتم التأكد أيضاً من ثبات الإستبانة من خلال حساب معاملات الإرتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الإستبانة والإستبانة ككل .

كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (14)

معاملات الإرتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الإستبانة والإستبانة ككل

م	المحور	معاملات الارتباط	
		قبل التعديل	بعد التعديل
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	0.857	0.923
2	الإستماع لشكاوى المواطنين	0.762	0.865
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	0.958	0.979
4	متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي	0.895	0.945
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين	0.749	0.856
	الإستبانة ككل	**0.766**	**0.867**

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط لمحاور الإستبانة وللإستبانة ككل هي معاملات ثبات عالية ، وتفي بأغراض الدراسة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

وللإجابة على أسئلة الدراسة تم إستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (معامل إرتباط بيرسون ، معامل إرتباط سبيرمان ، ألفا كرونباخ ، التجزئة النصفية ، التكرار، المتوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري ، الوزن النسبي ، إختبار T-Test ، إختبار One - Way ANOVA ، اختبار LSD) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة .

خطوات إجراء الدراسة :

تم إتباع الخطوات التالية :

1. الإطلاع على الدراسات السابقة في مجال الدراسة ، وتلخيصها والتعليق عليها .
2. الإطلاع على الأدب النظري السابق في مجال الدراسة ، وبناء الإطار النظري للدراسة .
3. بناء أدوات الدراسة (الإستبانة والمقابلة) ، والتحقق من صدق وثبات الإستبانة .
4. إختيار مجتمع وعينة الدراسة .
5. توزيع أدوات الدراسة (الإستبانة والمقابلة) على عينة الدراسة وجمعها .
6. تحليل البيانات وعرضها في جداول والتعقيب عليها.
7. تفسير النتائج ومناقشتها ، وصياغة التوصيات والمقترحات .

مصادر البيانات :

تنقسم مصادر البيانات في هذه الدراسة إلى نوعين، **وهما :**

أولاً : البيانات الرئيسة : وتتمثل في أدوات الدراسة (الإستبانة والمقابلة) ، التي تم تصميمها خصيصاً للتعرف على دور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن المواطن الفلسطيني .

ثانيا: البيانات الثانوية : وتتمثل في الدراسات السابقة والأدب السابق وما تحويه المكتبات من دراسات وأبحاث وكتب ومراجع في مجال موضوع الدراسة .

الفصل الخامس :
نتائج الدراسة الميدانية

1. المقدمة .
2. تحليل البيانات .
3. إختبار الفرضيات .

الفصل الخامس : نتائج الدراسة الميدانية

المقدمة :

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات وإختبار الفرضيات ونتائج المقابلات ، من حيث تحليل بيانات الإستبانة ومناقشتها ، وإختبار فرضيات الإستبانة ومناقشتها ، وعرض نتائج المقابلات .

تحليل البيانات :

ولقد تم تحليل البيانات بإستخدام التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي .

كما هو مبين في الجداول التالية :

جدول رقم (01) :

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي

لمحاور الإستبانة وللإستبانة ككل

م	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	5	2.897	0.606	72.417	1	كبيرة
2	الإستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين	5	2.557	0.651	63.917	4	كبيرة
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	5	2.524	0.576	63.111	5	كبيرة
4	متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي	5	2.600	0.717	65.000	3	كبيرة
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين	5	2.689	0.672	67.222	2	كبيرة
	الإستبانة ككل	**25**	**2.653**	**0.505**	**66.333**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن :

* دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني جاء بمتوسط حسابي (2.653) ووزن نسبي (66.333) ، وهو بدرجة (كبيرة) ، ويفسر الباحث ذلك بسبب الخبرة الكفاءة التي يتمتع بها القائمون على هذه المنظمات .

* الترتيب الأول هو محور (نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.897) ووزن نسبي (72.417) ، وهو بدرجة (كبيرة) .

* الترتيب الثاني هو محور (ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.689) ووزن نسبي (67.222) ، وهو بدرجة (كبيرة) .

* الترتيب الثالث هو محور (متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.600) ووزن نسبي (65.000) ، وهو بدرجة (كبيرة) .

* الترتيب الرابع هو محور (الإستماع لشكاوى المواطنين) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.557) ووزن نسبي (63.917) ، وهو بدرجة (كبيرة) .

* الترتيب الخامس هو محور (المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.524) ووزن نسبي (63.111) ، وهو بدرجة (كبيرة) .

جدول رقم (02) :

يوضح التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني

م	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على تعزيز مبادئ وقوانين حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته	510	2.833	0.766	70.833	4	كبيرة
2	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بتوعية المواطن الفلسطيني بحقوقه المختلفة	515	2.861	0.857	71.528	3	كبيرة

3	تعقد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية دورات وندوات وورش عمل تثقيفية في مجال حقوق المواطن الفلسطيني	571	3.172	0.804	79.306	1	كبيرة
4	تصدر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مجلات ودوريات وبروشورات وملصقات في مجال حقوق المواطن الفلسطيني	563	3.128	0.784	78.194	2	كبيرة
5	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل حملات مناصرة بمشاركة من المواطنين	448	2.489	0.855	62.222	5	متوسطة
	المجموع		**2.897**	**0.606**	**72.417**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني في محور (نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني) جاء بمتوسط حسابي (2.897) ووزن نسبي (72.417) ، وهو بدرجة (كبيرة) ، ويفسر الباحث ذلك بسبب تعدد الدورات والبرامج التدريبية التي تقوم بها هذه المنظمات .
- أعلى فقرة رقم (3) **وهي** (تعقد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية دورات وندوات وورش عمل تثقيفية في مجال حقوق المواطن الفلسطيني) ، جاءت بمتوسط حسابي (3.172) ووزن نسبي (79.306) ، وهي بدرجة (كبيرة) .
- أدنى فقرة رقم (5) **وهي** (تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل حملات مناصرة بمشاركة من المواطنين) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.489) ووزن نسبي (62.222), وهي بدرجة (متوسطة) .

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، وتوجيه السؤال التالي لهم :

ما دور مؤسستكم الموقرة في نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني ؟

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. تقوم المؤسسة بنشر ثقافة القانون وتحقيق سيادة القانون .
2. تقوم المؤسسة بإرساء مبدأ العدالة في المجتمع الفلسطيني .
3. تقوم المؤسسة على وضع السياسات التي تخدم قطاع العدالة .
4. تقوم المؤسسة بالعمل على توعية المواطن بحقوقه القانونية .
5. تقوم المؤسسة بنشر ثقافة حقوق الإنسان وصولاً لإعتبار ذلك ضمن السلوك اليومي .
6. تقوم المؤسسة بعقد دورات تدريبية وتثقيفية لكافة فئات المجتمع الفلسطيني لنشر ثقافة حقوق الإنسان .
7. تقوم المؤسسة بطباعة وتوزيع الكتيبات والإصدارات التثقيفية .
8. تقوم المؤسسة برصد ومراقبة الإنتهاكات والدفاع عن الضحايا .
9. تقوم المؤسسة بتعزيز وتطوير منظومة عمل تتماشى مع طبيعة المجتمع الفلسطيني تتعلق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان .
10. يعتبر نشر قيم حقوق المواطن في فلسطين أهم ركائز عمل المركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
11. يتضمن نشر القيم إصدار الدراسات والتقارير , والقيام بالتدريب لكافة شرائح المجتمع .
12. عقد ورشات العمل والندوات والمؤتمرات وتوثيقها ونشرها.
13. متابعة قضايا إنتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني على كافة المستويات .
14. رصد الإنتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني عامة والأسرى خاصة .
15توثيق الإنتهاكات وتزويدها للمعنيين من منظمات حقوق الإنسان محلياً ودولياً .
16. تعرية زيف الديمقراطية الإسرائيلية وكشف صورتها الحقيقية البعيدة عن الإتفاقيات والمواثيق الدولية .
17. عقد ورشات عمل متنوعة مع جهات الإختصاص واستقطاب خبراء لها وتوثيقها .
18. توزيع كتب وإصدارات تثقيفية وإيصالها للفئات المستهدفة .
19. عقد ندوات مع أصحاب الرأي والقرار والمتخصصين .
10. تنفيذ برامج تدريب وتوعية تستهدف الشرائح المهمشة في المجتمع الفلسطيني .
11. تنشيط وإستهداف الإعلام بأنواعه المختلفة لتحقيق هذا الغرض .
12. إعداد الدراسات والأبحاث وإستطلاعات الرأي وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة .
13. إعداد ونشر أوراق عمل وموقف وبيانات صحفية .

14. تنفيذ حلقات نقاش حول القضايا ذات العلاقة بحقوق الانسان .
15. النشر في الصحف وتوزيع النشرات والتقارير .
16. التواصل مع وسائل الإعلام والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي .
17. عقد دورات التدريب ودورات تدريب المدربين لموضوعات حقوق الانسان .
18. عقد جلسات توعوية ولقاءات نقاش و ورشات عمل ومؤتمرات .
19. إصدار أنشطة المراكز الحقوقية ومجلات دورية وفصلية بالإضافة إلى النشرات الشهرية والبيانات الصحفية .
20. توثيق الانتهاكات وإصدار التقرير الاسبوعي لرصد الانتهاكات المقترفة من الاحتلال .
21. إستقبال وفود طلاب المدارس وتعريفهم بحقوق الانسان وموضاعات ذات العلاقة .
22. تعمل المؤسسة على الحد من إنتهاكات كلمة وهيبة القانون من خلال الرقابة على أداء أركان العدالة .
23. تعمل المؤسسة على تطوير وتوحيد وعصرنة التشريعات .
24. تعمل المؤسسه على رفع الوعي القانوني والمجتمعي من خلال بناء قدرات العاملين في المهن القانونية وفق المعايير الدولية .
25. تعزيز البناء المؤسسي .
26. عقد برامج ومشاريع توعية للحقوق في المدارس الفلسطينية .
27. عقد مشاريع وأنشطة حول الحقوق بالتعاون مع المؤسسات القاعدية .
28. عقد برامج إعلانيه متنوعة حول حقوق المواطن الفلسطيني .
29. تدريب وتطوير قدرات الأفراد والمجموعات حول مبادئ حقوق الانسان .
30. التأثير في بعض السياسات والإجراءات المتعلقة بحقوق المواطنين .
31. تعمل المؤسسة على نشر ثقافة حقوق الانسان من خلال الدورات التدريبية أو ورش العمل التي تقوم بها .
32. زيادة وعي المواطن بحقوقه عبر العديد من القنوات .
33. تنظيم فعاليات والمشاركة في العديد من ورشات العمل والندوات التي تهدف إلى تعريف المواطن بحقوقه .
34. الخروج بتوصيات من شأنها تعزيز حقوق المواطنين وتعريفهم بتلك الحقوق للدفاع عنها إذا ما تعرضت لأي إنتهاك .
35. نشر المفاهيم القيمية و المتعلقة بحقوق المواطن الفلسطيني .
36. الإهتمام الخاص بحق الأسير الفلسطيني بالحرية من سجون الاحتلال .
37. التأكيد أن للأسير الفلسطيني حقوق يجب على المجتمع الحفاظ عليها .

38. بعض المؤسسات العديد من البرامج الخاصة التثقيفية والتوعوية في مجال الصحة النفسية وحقوق الإنسان .

39. تستخدم المؤسسات وسائل متعددة مثل اللقاءات الجماهيرية والمطويات وحلقات النقاش والأفلام الوثائقية عبر وسائل الإعلام المختلفة .

40. إصدار حملات تربوية بإسم البرامج التي تحتوي على العديد من الموضوعات تتعلق بحقوق الإنسان .

41. تتناول المؤسسه مواضيع التهذيب والتأهيل والتعاون مع ضحايا وإنتهاكات حقوق الانسان من الناحية النفسية والإجتماعية .

42. توفير الخدمة القانونية و الحقوقية المجانية للأسرى الفلسطينيين وذويهم داخل سجون الاحتلال .

43. تنظيم زيارات دورية للأسرى الفلسطينيين وعوائلهم .

44. تنظيم زيارات دورية لأسر الشهداء الفلسطينيين وعوائلهم .

45. رصد وفضح الانتهاكات الصهيونية لحقوق الأسرى الفلسطينيين وإصدار تقارير دورية عن حالتهم .

46. توثيق ومتابعة حالات الإعتقال السياسي في السجون الفلسطينية .

47. للمؤسسة دور ريادي في زيادة وعي المجتمع والتوعية في مجال حقوق الإنسان .

48. العمل الدائم والدئووب على نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني .

49. عقد اللقاءات وورش العمل والندوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان .

50. نشر ثقافة الفكر القانوني التي تحمل رسالة الحقوق إلى أهلها بعيداً عن الظلم .

51. الحرص على ضمان قيم حق المواطن الفلسطيني بالعيش الكريم .

جدول رقم (03) :

التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور الإستماع لشكاوى المواطنين

م	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تعتمد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين الفلسطينيين كهدف من أهدافها	491	2.728	0.851	68.194	2	كبيرة

2	يوجد دائرة أو قسم خاص في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لتلقي شكاوى المواطنين الفلسطينيين	509	2.828	0.890	70.694	1	كبيرة
3	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بمتابعة شكاوى المواطنين الفلسطينيين أولا بأول	442	2.456	0.793	61.389	4	متوسطة
4	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بإعلام المواطن الفلسطيني بمجريات متابعة شكواه	445	2.472	0.842	61.806	3	متوسطة
5	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين الفلسطينيين عبر مواقع الإعلام الجديد	414	2.300	0.818	57.500	5	متوسطة
	المجموع		**2.557**	**0.651**	**63.917**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني في محور (الاستماع لشكاوى المواطنين) جاء بمتوسط حسابي (2.557) ووزن نسبي (63.917) ، وهو بدرجة (كبيرة) ، ويفسر الباحث ذلك بسبب وجود دائرة مستقلة في معظم هذه المنظمات ، ووجود محامين ذوي كفاءة .
- أعلى فقرة رقم (2) **وهي** (يوجد دائرة أو قسم خاص في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لتلقي شكاوى المواطنين) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.828) ووزن نسبي (70.694) ، وهي بدرجة (كبيرة) .
- أدنى فقرة رقم (5) **وهي** (تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين عبر مواقع الإعلام الجديد) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.300) ووزن نسبي (57.500) ، وهي بدرجة (متوسطة) .

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، وتوجيه السؤال التالي لهم :

هل تتلقى مؤسستكم الموقرة شكاوى من المواطنين الفلسطينيين ؟

نعم (X) ، لا ( ) ، وإذا كانت الإجابة نعم ، الرجاء التوضيح :

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. تتلقى المؤسسة شكاوى متعددة وتوثقها وتخاطب المسئولين والمعنيين بهذا الخصوص .
2. كذلك تتلقى المؤسسة شكاوى المنع من السفر والحد من حرية التنقل .
3. الحد من حرية الرأي والتعبير، وكذلك الإعتقال التعسفي و ممارسة جرائم التعذيب .
4. يمثل البحث الميداني عن مشاكل المواطنين وتوجيهاتهم لمعرفة حقوقهم و المطالبة بها عملاً أساسياً لدى منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
5. حيث يتم توجيه المنتهك حقوقهم إلى الوحدة القانونية التي تستمع إلى شكاوي المواطنين .
6. يتم إتخاذ القرار بشأن الشكاوي ومتابعتها مع جهات الاختصاص .
7. في كثير من الأحيان يتم الخروج إلى الرأي العام ببيان صحفي أو ورقة حقائق .
8. يتم متابعة ذلك أيضاً خلال التعليق الإذاعي والتلفزيوني .
9. تقوم المؤسسة بتلقي شكاوي أهالي الأسرى الفلسطينيين وشكاوي الأسرى داخل السجون الإسرائيلية عبر المحامين والبريد الإلكتروني والاتصال المباشر .
10. تعمل المؤسسة على فضح الإنتهاكات الإسرائيلية عبر المواقع الإلكترونية .
11. وكذلك عبر بريد إلكتروني يصل لكافة الصحفيين والمؤسسات والمنظمات الحقوقية المعنية والمختصة .
12. تتلقى المؤسسة الشكاوى حسب المشروع الذي تتعامل معه المؤسسة .
13. للمؤسسة دور كبير ومتواصل مع المؤسسات المعنية .
14. اذا تم طرح موضوع اللاجئين والهجرة تتلقى المؤسسة شكاوى متعددة .
15. اذا طرح موضوع الديمقراطية تتلقى المؤسسة شكاوى عن عدم إحترام الرأي والرأي الآخر .
16. في موضوع القانون تتلقى المؤسسة شكاوى من التعدي على مؤسسات العدالة .
17. تحرص المؤسسة على إستمرار التواصل مع جمهور المواطنين عن طريق اللقاءات التوعوية التي تعقدها المؤسسة في العديد من المؤسسات والمراكز .
18. إستطاعت المؤسسة عن طريق أنشطتها الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة في المحافظات ، وتلقي الشكاوي منهم .
19. تعمل المؤسسة على الوصول إلى مراكز الإيواء وعقد لقاءات توعية وتلقي العديد من الشكاوي من المواطنين الذين لجأوا إلى مراكز الإيواء والتواصل مع جميع الجهات المسؤولة .

20. تعقد المؤسسة لقاءات متنوعة من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل المواطنين وبالذات المهجرين ، وهناك العديد من الحالات التي نجحت المؤسسة في التوصل إلى حلول لهم .

21. من خلال العيادة القانونية للمؤسسة يتم إستقبال الشكاوي والاستفسارات .

22. تقدم المؤسسة المشورة أو الرأي والمرافعة أمام المحاكم , سواء ضد ما تقترفه الأجهزه الأمنية بحق المواطن أو جرائم الاحتلال ومتابعة ذلك بالمساعدة القانونيه أو التمثيل القانوني .

23. هناك وحدة خاصة بتلقي شكاوي المواطنات وتمثيلهن في المحاكم الشرعية هي وحدة حقوق المرأة والطفل .

24. تستقبل المؤسسة الشكاوى من نشطاء حقوق الانسان الفلسطينيين الذين تقع عليهم الإنتهاكات من خلال شبكة المدافعين عن نشطاء حقوق الانسان الفلسطينيين التي أنشأتها المؤسسة ومجموعة من المحاميين من أجل سيادة القانون .

25. تشكيل أصدقاء للمؤسسة من خلال العيادة القانونية التي تعمل في شقي الوطن (الضفة وغزة) .

26. تتلقى المؤسسة شكاوى من المواطنين سواء كانت شكاوى ضد جهات أمنيه مثل (شكاوي التعذيب والإعتداء الجسدي والمعنوي) .

27. وكذلك شكاوى ضد جهات مدنية مثل شكاوي العلاوات والبلديات .

28. وكذلك شكاوي قطع الرواتب والعلاوات الإشرافية .

29. تتلقى المؤسسة شكاوى في معظمها تتعلق بالإعتقالات أوالإستدعاءات في الضفة أوالقطاع.

30. متابعة الإعتقالات التعسفية والشكاوي التي تتعرض بإنتهاك حرية الرأي والتعبير والإعتداء على التجمعات السلمية .

31. تتلقي المؤسسه شكاوى من عوائل الأسري ومن الأسرى أنفسهم حول الإنتهاكات التي يتعرضون لها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي .

32. تتلقي المؤسسه شكاوى عن المضايقات التي تتعرض لها عوائل الأسري أثناء زياراتهم لأبنائهم.

33. تتلقى المؤسسة شكاوى عمالية وشكاوى إجتماعية ويتم التعامل معهم في رفع قضايا قانونية لهم في المحاكم المحلية .

34. تتلقى المؤسسة شكاوى من مواطنين بخصوص لم شمل العائلات وذلك ضد السلطات الإسرائيلية .

جدول رقم (04) :

التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة

م	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تساهم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في صياغة وتعديل قوانين تشريعية في مجال حقوق المواطن الفلسطيني	428	2.378	0.718	59.444	5	متوسطة
2	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أداء السلطة التنفيذية تجاه حقوق المواطن الفلسطينيي	439	2.439	0.813	60.972	3	متوسطة
3	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أداء السلطة القضائية تجاه حقوق المواطن الفلسطيني	432	2.400	0.774	60.000	4	متوسطة
4	تعزز منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني تجاه حقوق المواطن الفلسطيني	442	2.456	0.779	61.389	2	متوسطة
5	تعد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التقارير الدورية لتعممها على الجهات ذات العلاقة	531	2.950	0.841	73.750	1	كبيرة
	المجموع		**2.524**	**0.576**	**63.111**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني في محور (المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة) جاء بمتوسط حسابي (2.524) ووزن نسبي (63.111) ، وهو بدرجة (كبيرة) ، ويفسر الباحث ذلك بسبب طبيعة عمل هذه المنظمات ، وتحقيق أهدافها .
- أعلى فقرة رقم (5) **وهي** (تعد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التقارير الدورية لتعممها على الجهات ذات العلاقة) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.950) ووزن نسبي (73.750) ، وهي بدرجة (كبيرة) .
- أدنى فقرة رقم (1) **وهي** (تساهم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في صياغة وتعديل قوانين تشريعية في مجال حقوق المواطن) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.378) ووزن نسبي (59.444) ، وهي بدرجة (متوسطة) .

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، وتوجيه السؤال التالي لهم :

ما دور مؤسستكم الموقرة في متابعة شكاوى المواطنين الفلسطينيين مع الجهات المحلية ذات العلاقة ؟

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. متابعة الشكاوي وتوصيلها لأصحاب القرار وتوثيقها.
2. عقد ورش عمل حوارية مع الضحايا والمسئولين لمناقشة الشكاوى .
3. يشكل متابعة شكاوي المواطنين الفلسطينيين حجر الزاوية في عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ويتخذ أشكال متعددة .
4. المتابعة برسائل مع الجهات الرسمية أو التوجه إلى النيابة العامة أو إلى القضاء .
5. تقوم المؤسسة بتقديم شهادات مشفوعة بالقسم من قبل المشتكين في قضايا الأسرى الفلسطينيين .
6. للمؤسسات الفلسطينية الحقوقية دور كبير ومتواصل مع الجهات المعنية والمختصة .
7. التواصل مع الجهات المسؤولة بعد تلقي الشكاوي من المواطنين الفلسطينيين :

– عن طريق مقابلات مباشرة مع الجهات المسؤولة المحلية .

– وعن طريق عقد ورشات العمل التي تضم الجهات المسؤولة مع المواطنين لتسهيل وصول المواطنين لهذه الجهات .

8. متابعه شكاوي المواطنين الفلسطينيين مع الجهات ذات العلاقة .
9. هناك مشكلات ذات علاقة بالواقع المعاش .

10. تتم المتابعه مع الجهات المختصة ، ولكن ليس بالقدر الذي ترضى عنه المؤسسة لأسباب خارجة عن إرادتها .
11. مراسلة الجهات ذات الإختصاص بموضوع الشكوى .
12. إجراء مقابلات ومراجعه للجهات المعنية بالشكوى .
13. تمثيل النساء أمام المحاكم الشرعية سعياً لإنصافهن في موضوعات الحضانة والطلاق والنفقة والعنف الأسري .
14. تبني وجهات نظر وقضايا تتعلق بالدفاع عن قضايا حقوق المواطن الفلسطينيي .
15. تبنى قضايا عامة ذات إهتمام من قبل المجتمع ومن قبل نشطاء حقوق الانسان الفلسطينيين .
16. متابعة الشكاوى وذلك من خلال الزيارات الميدانية للجهات ذات العلاقة .
17. إعداد رسائل للجهات المعنية ورسائل جماعية تشمل الشكاوي المتشابهة .
18. تتابع المؤسسة الإنتهاكات التي يتعرض لها المواطنون ووضع أسس قانونية لها .
19. لفت إنتباه الجهات ذات العلاقة إلى الإنتهاكات الواقعة حتى تقوم بالدور المناط بها .
20. حث السلطات على إعتماد وتفعيل قوانين تصون حقوق المواطن الفلسطينيي .
21. تقديم الإستشارات الحقوقية حتى تأخذ الشكل و المسار الصحيح .
22. المؤسسة تكون دائماً خط الوصل بين أهالي الأسرى الفلسطينيين والجهات المحلية عند حدوث أية إشكالية .
23. تهتم المؤسسه بمتابعه شكاوي المواطنين مع الجهات ذات العلاقة .
24. تقوم المؤسسة برفع شكاوي الأسرى الفلسطينيين وقضاياهم إلى مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينيينة والجهات المعنية من أجل الوقوف علي مسؤولياتها .
25. تعمل المؤسسة على الضغط من أجل حل الإشكالات المستمرة .
26. المتابعة مع المواطن والجهات الرسمية صاحبة العلاقة لحل الأمور والقضايا بشكل ودي .
27. الإحاطة بجميع التجاوزات والمخالفات القانونية للمتضررين من الإنتهاكات وتوثيقها .

جدول رقم (05) :

التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات

محور متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي

م	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل تحالفات دولية لملاحقة مجرمي الحرب في إسرائيل	440	2.444	0.867	61.111	5	متوسطة
2	تطور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية قدرتها لملاحقة ومقاضاة إسرائيل في المحاكم والمحافل الدولية	443	2.461	0.868	61.528	4	متوسطة
3	تضع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية المجتمع الدولي في صورة حقوق المواطن الفلسطيني	457	2.539	0.821	63.472	3	كبيرة
4	تستفيد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المواطنين الفلسطينيين	484	2.689	0.899	67.222	2	كبيرة
5	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بفضح الإنتهاكات الإسرائيلية وكشفها في الإعلام الدولي	516	2.867	0.924	71.667	1	كبيرة
	المجموع		**2.600**	**0.717**	**65.000**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينيية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني في محور (متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي) جاء بمتوسط حسابي (2.600) ووزن نسبي (65.000) ، وهو بدرجة (كبيرة) ، ويفسر الباحث ذلك لما له من أهمية في كشف وفضح جرائم الاحتلال امام المجتمع الدولي .
- أعلى فقرة رقم (5) **وهي** (تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بفضح الإنتهاكات الإسرائيلية وكشفها في الإعلام الدولي) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.867) ووزن نسبي (71.667) ، وهي بدرجة (كبيرة) .
- أدنى فقرة رقم (1) **وهي** (تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل تحالفات دولية لملاحقة مجرمي الحرب في إسرائيل) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.444) ووزن نسبي (61.111) ، وهي بدرجة (متوسطة) .

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، وتوجيه السؤال التالي لهم :

ما دور مؤسستكم الموقرة في متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي ؟

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. تقوم المؤسسة بتقديم أفضل الخدمات على الإطار المحلي .
2. التنسيق الدائم مع مؤسسات حقوق انسان دولية ومحلية .
3. ضمان العمل على نشر المعايير والقواعد الدولية للمحافظة على حقوق المواطن الفلسطيني .
4. المشاركة في مؤتمرات دولية تختص بحق الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه .
5. المشاركة في إعداد تقارير دولية تختص بانتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني .
6. تشكيل لجان ضغط ومناصرة على مستوى المجتمع الدولي لضمان الحفاظ على حقوق المواطن الفلسطيني .
7. إن المجتمع الدولي له دور مهم في الحد من الإنتهاكات سواء الداخلية أو الإسرائيلية .
8. لذلك يتم العمل دائماً مع المؤسسات الدولية بطريقة مركزة من خلال اللقاءات والرسائل والمناشدات .
9. المتابعة مع المؤسسات الدولية لتحقيق أهداف هذه المنظمات في الحد من الإنتهاكات لحقوق المواطن الفلسطيني .
10. تشكل الرسائل الموجهة إلى الجهات الدولية وسيلة مهمة في عمل منظمات حقوق المواطن الفلسطيني والتوجه إلى القضاء الدولي .

11. حصر الإنتهاكات وإبرازها (للضغط على الاحتلال) عبر مجموعات ضغط دولية ومنظمات حقوقية .

12. التواصل مع السفارات الفلسطينية والعربية والصديقة وتزويدهم بالمواد اللازمة لتزويدها للمعنيين للضغط على الإحتلال لوقف ممارساته بحق الأسرى الفلسطينيين .

13. تقوم المؤسسات الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات الدولية وخاصة وكالة الغوث (الأونروا) بالعمل على تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين .

14. الحماية والدفاع على المستوى الدولي عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات الاقليمية والدولية وعن طريق الزيارات الدولية للعديد من المؤسسات لعرض الإنتهاكات التي يتعرض لها المواطنين سواء كانت إنتهاكات داخلية وإنتهاكات خارجية .

15. إصدار بيانات صحفية وأوراق موقف وإيصالها للجهات المختصة توثيقها.

16. تتابع المؤسسة موضوع حماية حقوق المواطنين على المستوي المحلي والدولي .

17. يوجد تصور للعمل في هذا المجال من خلال شبكة المدافعين عن نشطاء حقوق المواطن الفلسطيني التي أنشأها المراكز .

18. تشارك المؤسسة من خلال موظفيها في ورشات عمل أو لقاءات أو مؤتمرات خاصة دولية.

19. تعمل المؤسسة من خلال المؤتمرات والأنشطة على نشر ثقافة حقوق المواطن الفلسطيني .

20. تتابع المؤسسة حالة حقوق الانسان الدولية بشكل مستمر .

21. تقدم المؤسسة تقارير بالإنتهاكات للجهات ذات الإختصاص .

22. دعوة الدول في كثير الأحيان لتعديل قوانينها وتشريعاتها بما يحمي حقوق الوطن والمواطن.

23. تحفيز المنظمات الحقوقية الدولية للعمل على إنهاء أي انتهاك لحقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي .

24. المؤسسة تعمل على فضح جرائم الإحتلال و السجان الصهيوني بحق الأسرى .

25. يساهم برنامج المؤسسه في العديد من النشاطات الخاصة التي تتعلق بإنتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني.

26. المشاركه في تقارير دولية تصدر عن حالة حقوق المواطن الفلسطيني .

27. المشاركه مع لجان تحقيق دولية وخاصة التي تتشكل بعد العدوان المتكرر على قطاع غزه.

28. تشارك بعض المؤسسات بإصدار بيانات ونتائج أبحاث حول المعطيات النفسية والإجتماعية المتعلقة بالتأثيرات وخروقات حقوق المواطن الفلسطيني.

29. تقوم المؤسسه بإبراز قضايا الأسرى الفلسطينيين وعوائلهم لدى الجهات الدولية التي لها مؤسسات في قطاع غزه .

30. تنظم بعض المؤسسات زيارات دوريه للأسرى الفلسطينيين وعوائلهم بإشراف الصليب الأحمر أو المندوب السامي من أجل تحمل المسؤوليات إتجاه الأسرى الفلسطينيين .

31. حضور مؤتمرات خارجية دولية لإلزام دولة الإحتلال بإحترام وتطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني .

32. رصد الإنتهاكات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين ، وفضح جرائم الاحتلال محلياً ودولياً .

جدول رقم (06) :

التكرار والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين

م	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تستخدم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كافة الوسائل اللازمة في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين	469	2.606	0.842	65.139	4	كبيرة
2	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية برصد وتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية الفردية ضد المواطنين أولا بأول	520	2.889	0.858	72.222	2	كبيرة
3	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية برصد وتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية الجماعية ضد المواطنين الفلسطينيين حال حدوثها	530	2.944	0.870	73.611	1	كبيرة

4	تستفيد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من خبرتها التراكمية في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية في تطوير عملها وأدائها	496	2.756	0.869	68.889	3	كبيرة
5	تحقق منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نجاحات ملموسة في وقف الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين أو الحد منها	405	2.250	0.825	56.250	5	متوسطة
	المجموع		**2.689**	**0.672**	**67.222**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن المواطن الفلسطيني في محور (ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين) جاء بمتوسط حسابي (2.689) ووزن نسبي (67.222)، وهو بدرجة (كبيرة) ، ويفسر الباحث ذلك لبروز شكاوي عديدة ووجود جهات مختصة في هذا الشأن .
- أعلى فقرة رقم (3) **وهي** (تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية برصد وتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية الجماعية ضد المواطنين حال حدوثها) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.944) ووزن نسبي (73.611) ، وهي بدرجة (كبيرة) .
- أدنى فقرة رقم (5) **وهي** (تحقق منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نجاحات ملموسة في وقف الانتهاكات الاسرائيلية ضد المواطنين أو الحد منها) ، جاءت بمتوسط حسابي (2.250) ووزن نسبي (56.250) ، وهي بدرجة (متوسطة) .

وقد تم إجراء مجموعة من المقابلات ، وتوجيه السؤال التالي لهم :

ما دور مؤسستكم الموقرة في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين ؟

وكانت أهم الإجابات على النحو التالي :

1. المساهمة والإشتراك في اللقاءات وورش العمل التي تعقد بهذا الخصوص .

2. تقديم أوراق عمل وأبحاث وورش عمل ومؤتمرات تفضح الإحتلال وجرائمه والإنتهاكات بحق شعبنا الفلسطيني .

3. إعداد ومتابعة أوراق عمل وأبحاث وورش عمل ومؤتمرات تفضح الإحتلال وجرائمه والإنتهاكات بحق شعبنا الفلسطيني .
4. رصد وتوثيق الإنتهاكات ونشرها على الملأ لفضحها .
5. المشاركة في إعداد التقارير الخاصة بلجان التحقيق بجرائم الحرب .
6. التقدم بالشكاوى عبر شراكة مع نشطاء دوليين في المحاكم في دول أوروبا .
7. فضح الإنتهاكات الإسرائيلية والمرافعة والمساعدة القانونيه للدفاع عن المواطنين الفلسطينيين أمام القضاء الإسرائيلي والدولي .
8. تجهيز البيانات الصحفيه والتوثيق وإعداد قاعدة بيانات بكافه الانتهاكات .
9. تقديم الحقيقة والشكاوي للمعنيين وللمؤسسات دور إعلامي مميز بهذا الشأن .
10. توصيل الشهادات والشكاوي للمنظمات الحقوقية التي تتابع الإنتهاكات الإسرائيلية من الناحية القانونية .
11. تقوم المؤسسة بمتابعة ورصد الجرائم التي يرتكبها الإحتلال وقادته .
12. توثيق الإنتهاكات ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة .
13. تقديم دعاوى قضائية ضد الإنتهاكات المختلفة .
14. تعمل المؤسسة من خلال دائرة البحث الميداني المختصة برصد وتوثيق إنتهاكات حقوق المواطن من قبل الإحتلال الإسرائيلي تمهيداً لعرضها على المحاكم الدولية .
15. تصدر المؤسسة تقريراً كاملاً حول الإنتهاكات الإسرائيلية وما حدث خلال العدوان المتكرر على قطاع غزة وتقرير آخر حول الإنتهاكات بحق المؤسسات التعليمية بقطاع غزة .
16. بالإضافة إلى المؤتمرات وورشات العمل التي تعقدها المؤسسة والتي تدور حول محاكمة قادة الإحتلال الإسرائيلي .
17.الرصد والتوثيق والنشر لتلك الإنتهاكات وفضحها ومتابعتها مع الجهات ذات الإختصاص.
18. رفع قضايا التعويض ضد قوات الإحتلال أمام المحاكم الإسرائيلية لجبر الضرر عن الضحايا بعد فشل الجهاز القضائي الإسرائيلي في ذلك .
19. متابعة وتوثيق بعض الإنتهاكات الإسرائيلية وذلك من باب التوثيق والرصد ليس إلا .
20. إستخدام القنوات القانونيه لفضح مرتكبي تلك الإنتهاكات .
21. التواصل مع المؤسسات الحقوقية الدولية والأممية للعمل على وقف الإنتهاكات .
22. توثيق الإنتهاكات ومتابعتها مما يقدم المسئولين عنها للعدالة والمساواة
23. التواصل مع المؤسسات الدولية لرفع دعاوى قضائية لتجريم الاحتلال .
24. عمل أبحاث ولقاءات حول الآثار النفسية لهذه الإنتهاكات على المواطنين .
25. توثيق ونشر هذه الإنتهاكات في تقارير دولية .

26. التوثيق والنشر يسهل ملاحقه مرتكبي هذه الإنتهاكات والجرائم أمام العدالة الدولية .
27. التعامل مع الكثير من المحامين في الداخل الفلسطيني من أجل الوقوف والترافع عن الاسرى في المحاكم الصهيونية .
28. متابعه الشكاوى من أجل التخفيف من معاناة الأسرى الفلسطينيين .
29. تفعيل الشكاوى والإنتهاكات من خلال النشر الإعلامي والتوعية للمواطنين الفلسطينيين حول الحقوق الخاصة بهم .
30. التعامل مع الجهات الرسمية ومع محامين داخل الخط الأخضر ومؤسسات حقوقية ، ومؤسسات خاصة .
31. توثيق الإنتهاكات بخصوص مشروع العائلات الفلسطينية المشتتة والدفاع عن حقوقها .
32. تسليط الضوء على جرائم الاحتلال والإنتهاكات بحق شعبنا الفلسطيني .

إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : بالنسبة لمتغير الجنس :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) .

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية بإستخدام اختبار T-Test , كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (07)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "T" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة, بالنسبة لمتغير الجنس

م	المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة Sig..	مستوى الدلالة
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	ذكر	110	2.795	0.572	-2.894	0.004	دالة
		أنثى	70	3.057	0.626			
2	الإستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين	ذكر	110	2.593	0.675	0.931	0.353	غير دالة
		أنثى	70	2.500	0.613			
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	ذكر	110	2.495	0.621	-0.873	0.384	غير دالة
		أنثى	70	2.571	0.497			
4	متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي	ذكر	110	2.580	0.766	-0.468	0.640	غير دالة
		أنثى	70	2.631	0.636			
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين	ذكر	110	2.636	0.697	-1.317	0.190	غير دالة
		أنثى	70	2.771	0.628			
	الإستبانة ككل	**ذكر**	**110**	**2.620**	**0.529**	**-1.122**	**0.263**	**غير دالة**
		أنثى	**70**	**2.706**	**0.465**			

* قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (178) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.980

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- قيمة "T" المحسوبة أقل من قيمة "T" الجدولية في الإستبانة ككل وفي المحور الثاني والثالث والرابع والخامس .

وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس .

- قيمة "T" المحسوبة أكبر من قيمة "T" الجدولية في المحور الأول , وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس ، **ولصالح (الإناث)** .

الفرضية الثانية : بالنسبة لمتغير طبيعة العمل :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة العمل (دائم ، مؤقت) .

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار T-Test .

كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (08)

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة "T" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة, بالنسبة لمتغير طبيعة العمل

م	المحور	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة Sig..	مستوى الدلالة
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	دائم	81	3.020	0.625	2.503	0.013	دالة
		مؤقت	99	2.796	0.573			
2	الإستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين	دائم	81	2.723	0.629	3.188	0.002	دالة
		مؤقت	99	2.420	0.640			
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	دائم	81	2.679	0.596	3.349	0.001	دالة
		مؤقت	99	2.398	0.529			
4	متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي	دائم	81	2.741	0.752	2.415	0.017	دالة
		مؤقت	99	2.485	0.668			
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين	دائم	81	2.788	0.677	1.794	0.075	غير دالة
		مؤقت	99	2.608	0.661			
	الإستبانة ككل	**دائم**	**81**	**2.790**	**0.535**	**3.378**	**0.001**	**دالة**
		مؤقت	**99**	**2.541**	**0.453**			

* قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (178) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.980

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- قيمة "T" المحسوبة أكبر من قيمة "T" الجدولية في الإستبانة ككل وفي المحور الأول والثاني والثالث والرابع , وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة العمل ، **ولصالح أصحاب العمل (الدائم)** .
- قيمة "T" المحسوبة أقل من قيمة "T" الجدولية في الإستبانة ككل وفي جميع محاور الاستبانة , وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة العمل .

الفرضية الثالثة : بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا) .

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية بإستخدام إختبار One-Way ANOVA .

كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (09) :

مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "F" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

م	المحور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig..	مستوى الدلالة
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	بين المجموعات	2.537	2	1.269	3.558	0.031	دالة
		داخل المجموعات	63.101	177	0.357			
		المجموع	65.638	179				
2	الإستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين	بين المجموعات	1.938	2	0.969	2.321	0.101	غير دالة
		داخل المجموعات	73.924	177	0.418			
		المجموع	75.862	179				
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	بين المجموعات	0.942	2	0.471	1.427	0.243	غير دالة
		داخل المجموعات	58.431	177	0.330			
		المجموع	59.372	179				

4	متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي	بين المجموعات	1.749	2	0.875	1.717	0.183	غير دالة
		داخل المجموعات	90.171	177	0.509			
		المجموع	91.920	179				
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين	بين المجموعات	3.842	2	1.921	4.413	0.013	دالة
		داخل المجموعات	77.055	177	0.435			
		المجموع	80.898	179				
	الإستبانة ككل	**بين المجموعات**	**1.951**	**2**	**0.975**	**3.943**	**0.021**	**دالة**
		داخل المجموعات	**43.780**	**177**	**0.247**			
		المجموع	**45.731**	**179**				

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2, 177) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.10

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" الجدولية في الإستبانة ككل وفي المحور الأول والخامس , وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي .
- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في المحور الثاني والثالث والرابع , وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولإيجاد الفروقات بين المجموعات والتي تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، تم إستخدام اختبار LSD **كما هو مبين في الجدول التالي :**

جدول رقم (10)

الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المؤهل العلمي في الإستبانة ككل

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
دبلوم	1		
بكالوريوس	0,121	1	
دراسات عليا	*0,360	*0,239	1

وقد تبين من الجدول السابق أنه :

- يوجد فروقات بين مجموعة (دراسات عليا) ومجموعة (دبلوم) ولصالح مجموعة (دراسات عليا) .
- يوجد فروقات بين مجموعة (دراسات عليا) ومجموعة (بكالوريوس) ولصالح مجموعة (دراسات عليا) .

الفرضية الرابعة : بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، أكثر من 10سنوات) .

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية بإستخدام إختبار One-Way ANOVA .

كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (11) :

مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "F" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة

م	المحور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig..	مستوى الدلالة
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	بين المجموعات	1.822	2	0.911	2.527	0.083	غير دالة
		داخل المجموعات	63.816	177	0.361			
		المجموع	65.638	179				
2	الإستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين	بين المجموعات	1.942	2	0.971	2.325	0.101	غير دالة
		داخل المجموعات	73.920	177	0.418			
		المجموع	75.862	179				
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	بين المجموعات	0.925	2	0.463	1.401	0.249	غير دالة
		داخل المجموعات	58.447	177	0.330			
		المجموع	59.372	179				

4	متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي	بين المجموعات	6.885	2	3.442	7.165	0.001	دالة
		داخل المجموعات	85.035	177	0.480			
		المجموع	91.920	179				
5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين	بين المجموعات	3.817	2	1.909	4.383	0.014	دالة
		داخل المجموعات	77.080	177	0.435			
		المجموع	80.898	179				
	الإستبانة ككل	**بين المجموعات**	**2.651**	**2**	**1.326**	**5.446**	**0.005**	**دالة**
		داخل المجموعات	**43.080**	**177**	**0.243**			
		المجموع	**45.731**	**179**				

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2, 177) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.10

وقد تبين من الجدول السابق أن :

- قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" الجدولية في الإستبانة ككل وفي المحور الرابع والخامس , وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة .
- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في المحور الأول والثاني والثالث , وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة .

ولإيجاد الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة، تم استخدام اختبار LSD، **كما هو مبين في الجدول التالي :**

جدول رقم (12)

الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في الاستبانة ككل

عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	1		
من 5-10 سنوات	-0,124	1	
أكثر من 10 سنوات	*0,225	*0,348	1

وقد تبين من الجدول السابق أنه :

- يوجد فروقات بين مجموعة (أكثر من 10 سنوات) ومجموعة (أقل من 5 سنوات) ولصالح مجموعة (أكثر من 10 سنوات) .
- يوجد فروقات بين مجموعة (أكثر من 10 سنوات) ومجموعة (من 5-10 سنوات) ولصالح مجموعة (أكثر من 10 سنوات) .

الفرضية الخامسة : بالنسبة لمتغير العمر :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير العمر (أقل من 30 سنة ، من 30-40 سنة ، أكثر من 40 سنة) .

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA .

كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (13) :

مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "F" وقيمة ".Sig" ومستوى الدلالة بالنسبة لمتغير العمر

م	المحور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig..	مستوى الدلالة
1	نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني	بين المجموعات	1.245	2	0.623	1.711	0.184	غير دالة
		داخل المجموعات	64.393	177	0.364			
		المجموع	65.638	179				
2	الإستماع لشكاوى المواطنين الفلسطينيين	بين المجموعات	1.705	2	0.853	2.035	0.134	غير دالة
		داخل المجموعات	74.157	177	0.419			
		المجموع	75.862	179				
3	المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة	بين المجموعات	0.500	2	0.250	0.752	0.473	غير دالة
		داخل المجموعات	58.872	177	0.333			
		المجموع	59.372	179				
4	متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي	بين المجموعات	2.242	2	1.121	2.213	0.112	غير دالة
		داخل المجموعات	89.678	177	0.507			
		المجموع	91.920	179				

5	ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين	بين المجموعات	0.627	2	0.314	0.692	0.502	غير دالة
		داخل المجموعات	80.270	177	0.454			
		المجموع	80.898	179				
	الإستبانة ككل	**بين المجموعات**	**1.008**	**2**	**0.504**	**1.995**	**0.139**	**غير دالة**
		داخل المجموعات	**44.723**	**177**	**0.253**			
		المجموع	**45.731**	**179**				

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2, 177) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.10

وقد تبين من الجدول السابق أنة :

- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في الإستبانة ككل وفي جميع محاور الإستبانة , وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير العمر .

خلاصـــــة :

نستنتج مما سبق أن هناك مجموعة من التحديات والمعيقات التى تواجه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني .

حيث أشارت نتائج الدراسة إلى مدى تأثير البرامج التثقيفية والتوعوية في تطور وبناء شخصية الفئات المستهدفة من أبناء المجتمع المدني الفلسطيني ، بما يتناسب مع قيم ومفاهيم المجتمع المدني عامة .

فقد ساهمت الدراسة في الكشف عن الدور الذي تساهم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في تنمية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي من خلال برامجها التثقيفية والتدريبية رغم التحديات والمعيقات التى تواجهها .

وقد أظهرت الدراسة أن هناك تطوراً ملحوظاً لدى الفئات المستهدفة الذين شاركوا في دورات تدريبية ، تمثل في إكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال حقوق الإنسان ، مما يؤكد أهمية البرامج التثقيفية والتوعوية التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تجاه المجتمع المدني وحقوق الإنسان .

إلا أنه هناك قصور عام من هذه المنظمات قد يكون سببها الإنقسام وعدم توحيد الجهود فيما بينها بالإضافة للحصار والإحتلال وضعف التمويل أحياناً وإلى عدم الوضوح والشفافية أحياناً أخرى ، بالإضافة لسياسة المانحين ومحاولة التأثير على عمل أو برامج هذه المنظمات .

النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة

1. النتائج .
2. التوصيات .
3. الدراسات المقترحة .

النتائج

1. أشارت نتائج الدراسة إلى مدى تأثير البرامج التثقيفية والتوعوية في تطور وبناء شخصية الفئات المستهدفة من أبناء المجتمع المدني الفلسطيني ، بما يتناسب مع قيم ومفاهيم المجتمع المدني عامة ، فقد ساهمت الدراسة في الكشف عن الدور الذي تساهم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في تنمية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي من خلال برامجها التثقيفية والتدريبية.
2. أظهرت الدراسة أن هناك تطوراً ملحوظاً لدى الفئات المستهدفة الذين شاركوا في دورات تدريبية ، تمثل في إكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال حقوق الإنسان ، مما يؤكد أهمية البرامج التثقيفية والتوعوية التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تجاه المجتمع المدني وحقوق الإنسان .
3. أكدت الدراسة أن دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني جاء بمتوسط حسابي (2.653) ووزن نسبي (66.333)، وهو بدرجة (كبيرة) .
4. وبينت الدراسة أن الترتيب الأول **هو** محور (نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.897) ووزن نسبي (72.417)، وهو بدرجة (كبيرة) .
5. وبينت الدراسة أن الترتيب الثاني **هو** محور (ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.689) ووزن نسبي (67.222) ، وهو بدرجة (كبيرة) .
6. وبينت الدراسة أن الترتيب الثالث **هو** محور (متابعة حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين على المستوى الدولي) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.600) ووزن نسبي (65.000) ، وهو بدرجة (كبيرة) .
7. وبينت الدراسة أن الترتيب الرابع **هو** محور (الاستماع لشكاوى المواطنين) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.557) ووزن نسبي (63.917) ، وهو بدرجة (كبيرة) .
8. وبينت الدراسة أن الترتيب الخامس **هو** محور (المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة) ، وقد جاء بمتوسط حسابي (2.524) ووزن نسبي (63.111) ، وهو بدرجة (كبيرة) .
9. أكدت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة العمل، ولصالح أصحاب العمل (الدائم) .

10. أكدت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس .

11. أكدت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

12. وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

13. وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة .

التوصيات

1. ضرورة إستماع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لشكاوى المواطنين ، من خلال دائرة مستقلة .

2. التشبيك بين منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية لكشف وفضح جرائم الإحتلال .

3. قيام منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل حملات مناصرة بمشاركة من المواطنين، ذوي العلاقة.

4. متابعة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين عبر مواقع الإعلام الجديد وتوثيقها ونشرها .

5. مساهمة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في صياغة وتعديل قوانين تشريعية في مجال حقوق المواطن .

6. قيام منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل تحالفات دولية لملاحقة المجرمين الإسرائيليين .

7. ضرورة تحقيق منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نجاحات ملموسة في وقف الإنتهاكات الإسرائيلية ضدالمواطنين أو الحد منها.

8. العمل على توحيد جهود عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والتنسيق فيما بينها لخدمة المواطن الفلسطيني .

9. التشبيك بين منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان العربية والدولية لتوصيل معاناة المواطن الفلسطيني .

10. ضرورة قيام منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بالتثقيف والتوعية القانونية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني .

11. رفع دعاوى ضد مجرمي الحرب (المحتلين) في كافة المحاكم والمحافل الدولية والإستعانة بذوي الخبرة في القانون الدولي من أصدقاء الشعب الفلسطيني .

الدراسات المقترحة

نظراً لخطورة وأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عامة ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية خاصة وفي ظل المرحلة الحساسة والمهمة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني وفي ظل أجواء متوترة وتحولات محلية وإقليمية و دولية خطيرة .

لذا يقترح الباحث بالقيام بعدد من الدراسات التي تساعد في حل قضايا تهم المواطن الفلسطيني , أو إيجاد حلول لمشاكل تواجهها المنظمات المدافعة عن حق المواطن الفلسطيني في العيش الكريم .

وعلى سبيل المثال لا الحصر الدراسات التي تعني ب :

1. المشكلات التي تواجهها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
2. تصور مقترح لعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .
3. آلية توحيد عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر :

1. القرآن الكريم .
2. السنة النبوية .

المراجع :

1. المراجع العربية :

1. ابن منظور, قاموس لسان العرب , ص2181 .
2. أبراش, إبراهيم (2011)، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تحديات تأسيس الدولة، ورقة بحثية مقدمة إلى معهد كنعان التربوي الإنمائي، غزة، فلسطين .
3. أبو النصر، عبد الرحمن (2000)، إتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949م. وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،ط1، مكتبة القدس ، غزة ،1420هـ/2000م.
4. أبو عامر، عدنان (أبو عامر ، 2004)، الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987_1992م ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ،2004م .
5. أبو النصر، مدحت (2007)، إدارة منظمات المجتمع المدني – دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطور والتشبيك والجودة، القاهرة، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع ط1.
6. أبو الهيجاء، إبراهيم (2003)،الجمعيات الخيرية ومحاولة حصر دورها في فلسطين،مجلة القدس،عدد 57 ،ص 5–9 .
7. أبو سيف ، عاطف (2005)، المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني)، فلسطين، غزة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .
8. أبو صفية , فائق (2000م),معوقات الأداء الإداري التي تواجه المنظمات غير الحكومية: منظمات مختارة في الأردن .
9. اسماعيل ، محمد (2008م), واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الاسلامية(2008م) .

10. إقصيعة، محمد (2011)، فاعلية برنامج مقترح قائم على الوساطة المتعددة فى إكساب بعض مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة لدى طلاب الصف التاسع بمحافظات غزة ،رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الاسلامية(2011) .

11. الأغا, وفيق (2005),الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية.مجلة جامعة الأزهر,مجلد10.

12. آل مانع ، فلاح حسن (2004)،المجتمع المدني في العراق, نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي, أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد .

13. تصريحات وزير الخارجية المصرى لجريدة الأهرام، 18 مارس 2006 .

14. جرادة، عبد القادر (2011)، العون القانوني للفئات الهشة في قطاع غزة، فلسطين .

15. الجابري ، محمد (1999)، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي ،العدد197، كانون الثاني .

16. الجابري ، محمد (1993)، رؤية عامة للأبعاد الثقافية الحضارية لحقوق الإنسان، الكويت، مركز ابن خلدون .

17. الجباعي، جاد الكريم (2003)، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا .

18. حبيب ، إبراهيم (2010) ، دراسات في الأمن القومي ط1، غزة .

19. حرب ، حسام (2011) , أثر المتغيرات الشخصية والتنظيمية على واقع تفويض السلطة لدى القيادات الإدارية دراسة تطبيقية في الوزارات الفلسطينية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .

20. الحربي، محمد بن عطية (2007) ، تفويض الصلاحيات لدى القيادات الإدارية – دراسة مسحية على وزارة التربية والتعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود .

21. حريم، حسن محمود (2000) ، تصميم المنظمة الهيكل التنظيمي واجراءات العمل، ط 2 عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع .

22. عبد السلام، سوزان (2001) ، حل الجمعيات في ظل إعلان حالة الطوارئ في(فلسطين ومصر والأردن) دراسة مقارنة, ,جامعة بيرزيت.

23. الحلو، محمد (2010) ، أثر تفويض الصلاحيات على تنمية المهارات الإدارية للعاملين "دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين .

24. حماد، رشاد (2010) ، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، جامعة الأزهر، غزة .
25. حمودة، حسن (2011) ، المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، جامعة الأزهر، غزة .
26. الجوهرى ، خالد (2003) ، آليات الرقابة الدولية فى مجال حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، ص 53 ، ص 68 .
27. الخوالدة، تيسير والجحاوشة، ياسين أحمد (2008)، مستوى الممارسات الديموقراطية لدى رؤساء الهيئات الإدارية في المراكز الشبابية في الأردن من وجهة نظر أعضاء الهيئات الإدارية فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، البصائر مجلة علمية محكمة المجلد 12 العدد 2.
28. الشيخ ، إبراهيم (2003) ، نفاذ التزامات مصر الدولية فى مجال حقوق الإنسان فى النظام القانونى المصرى (القاهرة، دار النهضة العربية) ، ص19، 20 .
29. الرشيدى ، أحمد (2005) ، حقوق الإنسان نحو مدخل إلى وعى ثقافى (القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر) ، ص294 .
30. تكلا ، ليلى (2006) ، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة) ، ص 9، 10 .
31. سيد، محمد (2008)، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان ، كلية الحقوق –جامعة أسيوط –مصر ،مايو 2008م .
32. عفانة، رائد (2006)، المجتمع المدني ودروه في التحول الديمقراطي في فلسطين 1993–2006م ، برنامج ماجستير الدراسات الإقليمية في جامعة القدس المفتوحة ، القدس ،فلسطين 1429هـ/2008م .
33. دليل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة (2007) ، الصادر من مكتب المنسق العام للأمم المتحدة.
34. دوابه ، أشرف (2006) ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مجلة الاستشارات و البحوث و التطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد 4، القاهرة، مصر .
35. زيادة، رضوان (2000) ، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط، المركز الثقافي العربي .

36. السالم ، مؤيد (2002) ، تنظيم المنظمات – دراسة في الفكر التنظيمي خلال مائة عام، اربد، دار عالم الكتاب الحديث) .
37. غلاب، سعيد (2006) ، التطورات الراهنة فى النظام الدولى وأثرها على مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، ص233 .
38. السلطة الوطنية الفلسطينية (2000)، قانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية، مجلة الوقائع الفلسطينية ، العدد الثاني والثلاثون .
39. السلطة الوطنية الفلسطينية (1944) ، الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الفلسطينية، العدد الأول .
40. سمك، نجوى, والسيد صدقي، عابدين (2002) ، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.
41. السندك ، أحمد (1994) ، حقوق الإنسان – رهانات وتحديات ، الرباط .
42. السيد، جابر, وعبد الموجود، أبو الحسن (2003) ، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر .
43. سمر ، شاهين (2007) ، واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية)، غزة، فلسطين .
44. شبير، رحاب (2004) ، واقع إدارة الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير .
45. الشريف ، طلال (2004) , دراسة الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين في إمارة مكة المكرمة, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
46. شعت ، خضر (2011) ، منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، غزة، فلسطين .
47. الشلبي ، ياسر وآخرون (2001) ، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى ، ص 16 .
48. الصاوي ,علي (2000) ، الشباب و الحكم الجيد و الحريات.ورقة عمل مقدمة لورشة عمل , (2000) .
49. الصوراني ، غازي (2005) ، مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ، مركز الدراسات الجماهيرية، غزة, فلسطين .

50. الطيب ، أحمد (1988) ، تفويض السلطة كأساس لتطوير الخدمة المدنية، مجلة الاداري، مجلد 10 ، عدد3 .
51. عبد الله ، ثناء فؤاد (1999) ، قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي , بيروت، العدد 18.
52. عبد الهادي ، عزت (2002) ، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، فلسطين، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، الطبعة الأولى .
53. العف ، ابراهيم (2007) ، الإستدامة المؤسساتية محور الممارسة الجيدة لإدارة المشاريع للمؤسسات غير الحكومية, , الجامعة الاسلامية , غزة .
54. العميان ، محمود (2002) ، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى .
55. عيسى ، ماهر (2001) ، المنظمات غير الحكومية إلى أين؟، مجلة الأفق، العدد (20)، غزة، فلسطين .
56. الفرا ، ماجد (2009) ، " التفكير الاستراتيجي لدى المنظمات الاهلية في قطاع غزة " , دراسة مقدمة لمؤتمر واقع المنظمات الاهلية – آفاق وتحديات , غزة .
57. قانون الجمعيات الأردني رقم 51 لسنة 2008 م .
58. قانون الجمعيات الخيرية و الهيئات الأهلية الفلسطيني رقم (1) لسنة 2000 م .
59. قانون رقم 48 لسنة 2002 م بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المصري .
60. القريوتي ، محمد (2000) ، السلوك التنظيمي دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، الاردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع .
61. القريوتي ، محمد (2003) ، اتجاهات شاغلي الوظائف القيادية في الوزارات والإدارات الحكومية في دولة الكويت نحو تفويض السلطة، مجلة الإدارة العامة، المجلد (43) .
62. قنديل، أمانى (2000) ، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) ، ص 204 .
63. قنديل، أمانى (2006) ، التطور العالمى والإقليمى لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية) ، ص 16 .
64. قنديل ، أماني (2007) ، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي , الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، رام الله، فلسطين .
65. الكسادي ، عادل (2003) ، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد (24) ، الإمارات .

66.لبد ، ماهر (2005) ، فاعلية البرامج التدريبية التي تنظمها مؤسسات حقوق الإنسان في تدعيم قيم المجتمع المدني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، رسالة ما جستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
67.لدادوه ، حسن وآخرين (2001) ، علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) .
68.محسن عوض وعبد الله خليل (2005) ، تطور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى الوطن العربى، الطبعة الأولى (القاهرة، المجلس القومى لحقوق الإنسان) ، ص9 وما بعدها.
69.محسن ، محمد (2005) مدى التزام المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم (1) ، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية)، غزة، فلسطين .
70.مراجعة قانونية بشأن تسجيل الجمعيات الخيرية و الهيئات الأهلية وفق قانون الجمعيات الخيرية رقم 1 لسنة 2000 ، صادرة عن مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان .
71.مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2004) ، أساسيات وآليات ربط أعمال الإغاثة بجهود التنمية، رام الله، فلسطين .
72.مرزوق ، إبتسام (2006) ، فعالية متطلبات التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية، ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية, غزة، فلسطين .
73.قاسم ، مسعد (2001) ، تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الحقوق) ، ص 262 .
74.المشهراوي ، أحمد (2009) ، التطوير الإداري لمؤسسات العمل الأهلي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية – آفاق وتحديات، غزة، فلسطين .
75.مطر , عصام (2008) , التطوير التنظيمي وأثره على فعالية القرارات الإدارية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة, رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية .
76.قفيشة ، معتز (2004) ، تحديد علاقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنظام الأمم المتحدة، ترجمة قيس جبارين، سلسلة التقارير القانونية (36) (رام الله، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن) ، ص44 .
77.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" (2001–2012) ، مسح المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، رام الله ، فلسطين .

78. المغاسي ، سعيد (2004) ، القيادة التربوية والمهارات القيادية اللازمة لقادة المؤسسات التربوية ، ج1، ع54 ،مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة، ص(99-128) .
79. مقداد ، محمد (2009) ، التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الإنتكاسة الإقتصادية العالمية ، ورقة عمل قدمة إلى مؤتمر المتغيرات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية، غزة ، فلسطين .
80. السالم ، مؤيد (2005) ، نظرية المنظمة الهيكل والتصميم، وائل للنشر، الطبعة الثانية ، سنه 2005 م .
81. خليل ، نبيل (2004) ، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة المنصورة كلية الحقوق) ، ص178 .
82. النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية دخل حيز التنفيذ من الناحية القانونية فى الأول من يوليو 2002 بعد اكتمال التصديقات المطلوبة وهى 60 تصديقاً .
83. بسيونى ، محمود (2001) ، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها ونظامها الأساسى (القاهرة، نادى قضاة مصر) ، ص . 138 وما بعدها .
84. مناع ، هيثم (2000) ، الإمعان فى حقوق الإنسان، موسوعة عامة مختصرة، الطبعة الأولى (سوريا، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع) ، ص199 .
85. الوقائع الفلسطينية (2000) ، قانون رقم1/ 2000 م ، العدد (32)، فلسطين .
86. يعقوبي ، محمد (2006) ، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية – عرض بعض التجارب – ، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر .

2. **المراجع الأجنبية :**

1. أورتيز، إيفين وأخرون (2004)، تفويض السلطة والمسائلة، الجزء الثاني، سلسلة الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة، جنيف .
2. غولدستون، ريتشارد (2009)، تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة برئاسة القاضي : ريتشارد غولدستون ، وجاء التقرير بعنوان : " حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى " ، مجلس حقوق الإنسان ،الدورة الثانية عشرة ،صدرت الترجمة بتاريخ 2009/12/12م .
3. تصريحات شاش ثارور، مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لجريدة الأهرام فى 11 مارس (2006) .

4.من قرارات لجنة حقوق الإنسان الأخيرة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .
E/CN4 / RES / 2002 / 83, E/CN 4 / RES/ 2003 / 76, 25 April 2003
. 26 April 2002

3. مواقع الانترنت :

- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1020245&eid=43
- http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/75384/posts/158560
- http://sites.google.com/site/bouibia/bouibia-tk-11, 05.07.2011
- http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1882, 28.07.2011
- http://www.alanwar10.com/t9362-topic
- http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=95341. 20.07.2011
- http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/derasat/derasat_1.html
- http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm
- http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm
- http://www.marefa.org/index.php, 28.08.2011
- http://www.metyemen.org/met/index.php?option=com_content&task=view&id=607&Itemid=55
- http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm
- www.sfdegypt.org

الملاحـــق

ملحق رقم (1) :

خطاب التحكيم

برنامج الدراسات العليا المشترك بين
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
وجامعة الأقصى بغزة
تخصص القيادة والإدارة

تحكيم إستبانة

حضرة السيد/ ة : ..... المحترم/ المحترمة ،،،

الدرجة العلمية : .....

التخصص : .....

مكان العمل : .....

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان : " **دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني** " ، وذلك للحصول على درجة الماجستير من البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة – تخصص القيادة والإدارة .

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية واسعة في موضوع البحث العلمي ، ومنفعة العلم والمتعلمين ، فإنني أستميحكم عذراً بأن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم الثمين ، وتقدموا لنا التوجيهات والإرشادات من أجل تعديل ، أو حذف ، أو إضافة ما ترونه مناسباً ، وتوضيح مدى انتماء الفقرة لمحورها (أو لمجالها) ، وتحكيمها من حيث سلامة الصياغة اللغوية ، لتكون أداة جيدة، وتقيس ما وضعت لقياسه .

شاكرين لسيادتكم تفضلكم بتقديم المساعدة ، وتحسين وتطوير البحث العلمي ، وتزويد الطلبة بالعلم ، والكفايات اللازمة لإعداد الكوادر البشرية بكفاءات وشهادات عالية ، لخدمة المجتمع وتنميته .

وتقبلوا فائق الإحترام والتقدير ،،،

الباحث / أسامة العالول – جوال / 0599815695

ملحق رقم (2) :

الإستبانة

برنامج الدراسات العليا المشترك بين
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
وجامعة الأقصى بغزة
تخصص القيادة والإدارة

تعبئة إستبانة

حضرة السيد/ ة : ..... المحترم/ المحترمة ،،،

مكان العمل : .....

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان : " **دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني** " وذلك للحصول على درجة الماجستير من البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة – تخصص القيادة والإدارة .

فإنني أستميحكم عذراً بأن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم الثمين ، وتشرفونا بالإجابة على نموذج الإستبانة الذي بين أيديكم .

شاكرين لسيادتكم تفضلكم بتقديم المساعدة ، وتحسين وتطوير البحث العلمي ، وتزويد الطلبة بالعلم، والكفايات اللازمة لإعداد الكوادر البشرية بكفاءات وشهادات عالية ، لخدمة المجتمع وتنميته .

وتقبلوا فائق الإحترام والتقدير ،،،

الباحث / أسامة العالول – جوال / 0599815695

أولاً : البيانات الشخصية :

1. **الجنس :**

( ) ذكر ( ) أنثى

2. **طبيعة العمل :**

( ) دائم ( ) مؤقت

3. **المؤهل العلمي :**

( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) دراسات عليا

4. **عدد سنوات الخدمة :**

( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5–10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات

5. **العمر :**

( ) أقل من 30 سنة ( ) من 30–40 سنة ( ) أكثر من 40 سنة

ثانياً : محاور وفقرات الإستبانة :

الرجاء وضع درجة الموافقة على كل فقرة من (1 – 4) ، حيث (1: قليلة ، 4: كبيرة)

م	محاور الإستبانة	الدرجة
	المحور الأول : نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني :	
1	تعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على تعزيز مبادئ وقوانين حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته	
2	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بتوعية المواطن بحقوقه المختلفة	
3	تعقد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية دورات وندوات وورش عمل تثقيفية في مجال حقوق المواطن الفلسطيني	
4	تصدر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مجلات ودوريات وبروشورات وملصقات في مجال حقوق المواطن الفلسطيني	
5	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل حملات مناصرة بمشاركة من المواطنين	
	المحور الثاني : الإستماع لشكاوى المواطنين :	**الدرجة**
1	تعتمد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين كهدف من أهدافها	
2	يوجد دائرة أو قسم خاص في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لتلقي شكاوى المواطنين	
3	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بمتابعة شكاوى المواطنين أولا بأول	
4	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بإعلام المواطن بمجريات متابعة شكواه	
5	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية شكاوى المواطنين عبر مواقع الإعلام الجديد	
	المحور الثالث : المتابعة مع الجهات المحلية ذات العلاقة :	**الدرجة**
1	تساهم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في صياغة وتعديل قوانين تشريعية في مجال حقوق المواطن	
2	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أداء السلطة التنفيذية تجاه حقوق المواطن	
3	تتابع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أداء السلطة القضائية تجاه حقوق المواطن	
4	تعزز منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني تجاه حقوق المواطنين	
5	تعد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التقارير الدورية لتعممها على الجهات ذات العلاقة	

	المحور الرابع : متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي :	الدرجة
1	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل تحالفات دولية لملاحقة مجرمي الحرب في إسرائيل	
2	تطور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية قدرتها لملاحقة ومقاضاة إسرائيل في المحاكم والمحافل الدولية	
3	تضع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية المجتمع الدولي في صورة حقوق المواطن الفلسطيني	
4	تستفيد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المواطنين	
5	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بفضح الإنتهاكات الإسرائيلية وكشفها في الإعلام الدولي	
	المحور الخامس : ملاحقة الانتهاكات الاسرائيلية ضد المواطنين :	**الدرجة**
1	تستخدم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كافة الوسائل اللازمة في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية المواطنين	
2	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية برصد وتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية الفردية ضد المواطنين أولا بأول	
3	تقوم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية برصد وتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية الجماعية ضد المواطنين حال حدوثها	
4	تستفيد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من خبرتها التراكمية في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية في تطوير عملها وأدائها	
5	تحقق منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نجاحات ملموسة في وقف الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين أو الحد منها	

وشكراً لكم على حسن تعاونكم ،،،

ملحق رقم (3) :

أسئلة المقابلات

برنامـج الدراسـات العليـا المشتـرك بيـن
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
وجامعـة الأقصـى بغـزة
تخصص القيادة والإدارة

الإجابة على أسئلة المقابلات

حضرة السيد / ة : ..... المحترم / المحترمة ،،،

مدير مؤسسة / : ..... ،،،

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان : " **دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني** " ، وذلك للحصول على درجة الماجستير من البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة – تخصص القيادة والإدارة .

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة وممارسة في مجال حقوق الإنسان ، ومنفعة العلم والمتعلمين، فإنني أستميحكم عذراً بأن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم الثمين ، وتقدموا لنا إجابات على الأسئلة التالية .

شاكرين لسيادتكم تفضلكم بتقديم المساعدة ، وتحسين وتطوير البحث العلمي ، وتزويد الطلبة بالعلم ، والكفايات اللازمة لإعداد الكوادر البشرية بكفاءات وشهادات عالية ، لخدمة المجتمع وتنميته .

وتقبلوا فائق الإحترام والتقدير ،،،

الباحث / أسامة العالول – جوال / 0599815695

أسئلة المقابلات :

1. ما دور مؤسستكم الموقرة في نشر قيم حقوق المواطن الفلسطيني ؟

.....

2. هل تتلقى مؤسستكم الموقرة شكاوى من المواطنين الفلسطينيين ؟
   نعم ( )، لا ( ) ، وإذا كانت الإجابة نعم ، الرجاء التوضيح :

.....

3. ما دور مؤسستكم الموقرة في متابعة شكاوى المواطنين مع الجهات المحلية ذات العلاقة ؟

.....

4. ما دور مؤسستكم الموقرة في متابعة حماية حقوق المواطنين على المستوى الدولي ؟

.....

5. ما دور مؤسستكم الموقرة في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المواطنين ؟

.....

6. ما المعيقات التي تواجه مؤسستكم الموقرة في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟

.....

7. ما آليات تفعيل دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني ؟

.....

8. ما توصياتكم وإقتراحاتكم لتوحيد الجهود ؟

.....

ملحق رقم (4) :

أسماء السادة الذين تم مقابلتهم *

م	الاسم	الصفة
1	السيد: أ. أيمن أبو عيشة	مدير مؤسسة: مركز دار الميثاق لحقوق الانسان
2	السيد: أ. إياد أبو حجير	مدير مؤسسة: المركز الفلسطيني للديموقراطيه وحل النزاعات
3	السيد: د. خالد شعبان	مدير مؤسسة: الهيئة الفلسطينية للاجئين
4	السيد: أ. خليل أبو شمالة	مدير مؤسسة: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
5	السيد: أ. حسام جرغون	مدير مؤسسة: الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون
6	السيد: أ. جميل سرحان	مدير مؤسسة: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان
7	السيد: أ. راجي الصوراني	مدير مؤسسة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
8	السيد: د. رامي عبده	مدير مؤسسة: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان
9	السيد: أ. رأفت حمدونة	مدير مؤسسة: مركز الأسرى للدراسات
10	السيد: أ. ر فيق حمدونة	مدير مؤسسة: جمعية حسام للأسرى و المحررين
11	السيد: أ. رفيق مسلم	مدير مؤسسة: مركز غزة للصحة النفسية / الوحدة القانونية
12	السيدة: أ. زينب الغنيمي	مدير مؤسسة: مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
13	السيد: د. سيف الدين البلعاوي	مدير مؤسسة: حمايه لحقوق الانسان والعدالة الإنتقالية
14	السيد: أ. عبد الله قنديل	مدير مؤسسة: جمعية واعد للأسرى و المحررين
15	السيد: د. عبد الكريم شبير	مدير مؤسسة: مركز سيادة للحقوق والقانون
16	السيد: د. عدنان الحجار	مدير مؤسسة: مركز راصد لحقوق الانسان
17	السيد : أ. عصام يونس	مدير مؤسسة: مركز الميزان لحقوق الإنسان
18	السيد: أ. عمر القاروط	مدير مؤسسة: مركز حمايه لحقوق الانسان
19	السيدة: أ. لينا أبو ثريا	مدير مؤسسة: معهد حقوق جامعة بيرزيت
20	السيد: أ. محمد عبد الهادي	مدير مؤسسة: مهجة القدس لحقوق الأسرى والمحررين
21	السيد: أ. مؤمن الحطاب	مدير مؤسسة: مركز مساواة لإستقلال المحاماة والقضاء
22	السيد: أ. نضال غبن	مدير مؤسسة: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
23	السيد: د. يوسف صافي	مدير مؤسسة: مركز هدف لحقوق الانسان

---

* ترتيب أسماء السادة الذين تم مقابلتهم حسب الترتيب الهجائي للغة العربية .

ملحق رقم (5) :

أسماء منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية *

م	اسم المنظمة	عدد العاملين الكلي (المجتمع)	عدد الاستبانات المستردة (العينة)
1	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	17	15
2	مركز غزة للصحة النفسية /الوحدة القانونية	8	6
3	مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	6	5
4	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين	7	7
5	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	6	3
6	معهد حقوق جامعة بيرزيت	4	4
7	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات	26	26
8	جمعية حسام للأسرى والمحررين	5	5
9	مركز الميزان لحقوق الإنسان	12	12
10	الهيئة الفلسطينية للاجئين	8	8
11	مركز حماية لحقوق الإنسان	10	9
12	المركز الفلسطيني لإستقلال المحاماة والقضاء"مساواة"	3	3
13	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	9	9
14	جمعية مركز هدف لحقوق الإنسان	5	5
15	مركز راصد لحقوق الإنسان	6	6
16	مركز سيادة لحقوق الإنسان	6	6
17	مهجة القدس للدفاع عن الأسرى	17	17
18	جمعية واعد للأسرى والمحررين	10	9
19	المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان	6	6
20	جمعية حماية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	5	5
21	مؤسسة دار الميثاق لحقوق الإنسان	4	4
22	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة	7	7
23	مركز الأسرى للدراسات	3	3
	العدد الإجمالي	**190**	**180**

---

* ترتيب أسماء منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية حسب الأقدمية (تاريخ التأسيس) .

ملحق رقم (6) :

أسماء السادة المحكمين *

م	الاسم	مكان العمل
1	د. أحمد أسامة حسنية	أستاذ القانون / جامعة غزة
2	أ.م. إبراهيم فرج أبو شمالة	أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
3	د. بهاء الدين يوسف السيقلي	أستاذ القانون / كلية العودة الجامعية
4	د. حسين عبد الحميد أبو شنب	أستاذ الإعلام / جامعة غزة
5	د. رفيق إبراهيم أبوهاني	أستاذالفقه المقارن / كلية الرباط الجامعية
6	أ. د. سيف الدين محمد البلعاوي	أستاذ القانون / جامعة غزة
7	د. عبد القادر صابر جرادة	أستاذ القانون / جامعة فلسطين
8	د. عدنان إبراهيم الحجار	أستاذ القانون / جامعة الإسراء
9	أ. د. فتحي عبد النبي الوحيدي	أستاذ القانون / جامعة الأزهر
10	د. مازن إبراهيم نور الدين	أستاذ القانون / جامعة الأمة
11	د. محمد إبراهيم مقداد	أستاذ الإدارة / الجامعة الإسلامية
12	د. محمد نعمان النحال	أستاذ القانون / الجامعة الإسلامية
13	د. محمود حسن أبو بكر	أستاذ القانون / جامعة غزة
14	د. نافذ ياسين المدهون	أستاذ القانون / جامعة فلسطين
15	د. هشام سليم المغاري	أستاذالإستراتيجية / كلية العودة الجامعية

---

* ترتيب أسماء السادة المحكمين حسب الترتيب الهجائي للغة العربية .